مجلة جامعة البعث

سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية

مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 46 . العدد 13

1445 هـ - 2024 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

أ. د. محمود حديد	رئيس هيئة التحرير
أ. د. وليد حماده	رئيس التحرير

مدير مكتب مجلة جامعة البعث

د. إبراهيم عبد الرحمن

د. محمد هلال	عضو هيئة التحرير
د. فهد شريباتي	عضو هيئة التحرير
د. معن سلامة	عضو هيئة التحرير
د. جمال العلي	عضو هيئة التحرير
د. عباد كاسوحة	عضو هيئة التحرير
د. محمود عامر	عضو هيئة التحرير
د. أحمد الحسن	عضو هيئة التحرير
د. سونيا عطية	عضو هيئة التحرير
د. ريم ديب	عضو هيئة التحرير
د. حسن مشرقي	عضو هيئة التحرير
د. هيثم حسن	عضو هيئة التحرير
د. نزار عبشي	عضو هيئة التحرير

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

البريد الالكتروني : magazine@ albaath-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- **اذا كان الباحث طالب دراسات عليا:**

يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقته على النشر في المجلة.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:**

يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :**

يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.

- **اذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :**

يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):**

عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1- مقدمة

2- هدف البحث

3- مواد وطرق البحث

4- النتائج ومناقشتها .

5- الاستنتاجات والتوصيات .

6- المراجع.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب – الاقتصاد– التربية – الحقوق – السياحة – التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):**
- عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1. مقدمة.
2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
3. أهداف البحث و أسئلته.
4. فرضيات البحث و حدوده.
5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
7. منهج البحث و إجراءاته.
8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
9. نتائج البحث.
10. مقترحات البحث إن وجدت.
11. قائمة المصادر والمراجع.

7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:

أ- قياس الورق 17.5×25 B5.

ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 – يمين 2.5- يسار 2.5 سم

ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8

ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20

. كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.

ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.

8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.

9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (–) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة.

وفيما يلي مثال على ذلك:

–MAVRODEANUS, R1986– **Flame Spectroscopy**. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.

مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases **Clinical Psychiatry News** , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. **دفع رسم نشر (40000) ل.س أربعون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.**
2. **دفع رسم نشر (100000) ل.س مئة الف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .**
3. **دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .**
4. **دفع مبلغ (6000) ل.س ستة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.**

المحتوى

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحة
" تقييم أثر استخدام نظم دعم القرار على جودة القرار الإداري في المؤسسات التعليمية" "دراسة استكشافية في جامعة طرطوس"	نور يوسف د. طاهر حسن د. ولاء زريقا	62-11
أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في سورية (2000-2020)	ذو الفقار حسن دعبول د. أكرم حوراني	96-63
أثر معدل نمو التسهيلات الائتمانية في أداء المصارف التقليدية السورية الخاصة (دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية الخاصة)	محمد منير البردقاني	138-97
دراسة مدى تأثير استخدام أساليب بحوث العمليات في تحسين فعالية أداء الشركات "دراسة ميدانية على شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري"	د. فداء الشيخ حسن نسرين أحمد السليمان	176-139

" تقييم أثر استخدام نظم دعم القرار على جودة القرار الإداري في المؤسسات التعليمية"
"دراسة استكشافية في جامعة طرطوس"

نور سليمان يوسف[1]، أ.د. طاهر شعبان حسن[2]، د. ولاء حسين زريقا[3].

ملخص

يهدف البحث إلى تقييم أثر استخدام نظم دعم القرار على جودة القرار الإداري في المؤسسات التعليمية ومدى الاعتماد عليه كوسيلة لمساعدة المدراء في القرارات المختلفة. حيث يساعد نظام دعم القرار مستويات الإدارة المتوسطة والعليا للمؤسسة من خلال تحليل كميات هائلة من البيانات غير المنظمة لينتج تقارير معلومات مفصلة عن طريق تحليل البيانات المجمعة وإعداد التقارير في الوقت الفعلي والتي تساعد في اتخاذ القرار وحل المشكلات في المؤسسة وأهم نتائج البحث: إن مستوى جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس وكلياتها متوسطة، ومستوى استخدام نظم دعم القرار في الجامعة ضعيف، وأن توفير متطلبات استخدام نظم دعم القرار يحسن جودة القرار الإداري. وأخيرا، كشف البحث عن وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المستويات الإدارية في استخدام نظم دعم القرار، وأن استخدام نظم دعم القرار يؤثر بشكل موجب ومتوسط على تحسين جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس.

كلمات مفتاحية: نظم دعم القرار، جودة القرار الإداري

[1] طالبة ماجستير –قسم إدارة الأعمال– كلية الاقتصاد–جامعة طرطوس.

[2] الأستاذ الدكتور في قسم إدارة الأعمال–كلية الاقتصاد–جامعة طرطوس.

[3] الأستاذ المساعد الدكتور في قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد–جامعة طرطوس.

Evaluating The impact of Using Decision Support Systems on the quality of administrative decisions in educational institutions "An exploratory study at Tartous University"

Abstract

The research aims to evaluate the impact of using decision support systems on the quality of administrative decisions in educational institutions and the extent of reliance on them as a means of assisting managers in various decisions, a decision support system helps the middle and senior management level of an organization by analyzing huge amounts of unstructured data to produce detailed information reports by analyzing the collected data and preparing real-time reports that help in making decisions and solving problems in the organization. The most important results of the research: The level of quality of administrative decision at the University of Tartous and its colleges is average, and the level of use of decision support systems at the university is weak, and that providing the requirements for the use of decision support systems improves the quality of administrative decision. Finally, the research revealed that there are statistically significant differences between administrative levels in the use of decision support systems, and that the use of decision support systems has a positive and moderate effect on improving the quality of administrative decision at the University of Tartous.

Keywords: Decision Support Systems, Quality of Administrative Decision

1- مقدمة

تعتبر القرارات المحور الذي يرتكز عليه نجاح أي إنجاز أو فشله، وحياة أي مؤسسة ماهي إلا مجموعة متنوعة من القرارات المختلفة، وغالباً ما يقع معظم متخذي القرارات بفخ الثقة بقراراتهم والتي تجعل جودة القرار حسب (Meyer&others,2016,P3-4) في مستوى متدني وتؤدي إلى مخرجات غير مرضية، كما أن نتائج القرارات لا يمكن حسابها بشكل مؤكد، نظرا لصعوبة التنبؤ بالحالات المستقبلية لعمل المؤسسة ولأن تعقيد بيئتها مرتفع للغاية بحيث لا يسمح بمعالجة جميع البيانات (Grobler,2004,P319). وهذا لا يتلاءم وتطورات الثورة المعلوماتية التي تعيشها المؤسسات في يومنا هذا، وبالتالي لابد من تكييف ألية صنع واتخاذ القرار المرتبط بشكل وثيق بنجاح وتقدم المؤسسات (قنديلجي والجنابي،2005، P38). ولصناعة قرار جيد في المؤسسات لابد من الاستعانة بنماذج كمية قادرة على مساعدة متخذي القرارات على الحصول على الاختيار الأنسب بتطبيق النماذج الكمية على القضايا التي تحتاج إلى حلول منطقية ولاسيما القضايا التي يتم التعامل معها لأول مرة من خلال التفاعل بين البيانات والنماذج ضمن نظام فعال قادر على الخروج بقرارات من شأنها تحقيق الأهداف المنشودة (Marakas,2003,P6). وأصبحت المؤسسات المعتمدة على نظم دعم القرار في قراراتها هي المؤسسات الناجحة التي تحمل في بناها التحتية مكونات الكفاءة والفاعلية (Seo,2011,P6). وفي مجال التعليم العالي، تساعد نظم دعم القرار في دفع وتحديث التعليم، حيث تبذل الجامعات جهودًا كبيرة في جمع بيانات الطلاب والهيئة التدريسية والموظفين، وإنشاء نظم لتحليل البيانات التعليمية لتحسين عملية اتخاذ القرار (Romero&Ventura,2010). فتزايد استخدام نظام دعم القرار في مجال التعليم الحديث نظرًا لقدرته على تحسين جودة قرارات النظام التعليمي في كل الأنشطة الجامعية ليمثل الركيزة الأساسية في عملها (Darmalaksana and al,2018). يقدم (DSS) دعم للقرارات الإستراتيجية بسرعة ويجعل عمل المدير أسهل وأكثر ثقة (Galvis,2018). وترتكز أهمية نظم دعم القرار في السياق التعليمي وفق (Van Leeuwen et al,2005) على حقيقة أنها تسمح لمتخذي القرار باستخلاص

استنتاجات مفيدة من الأسئلة المعقدة للحصول على نتائج أكثر دقة. وحسب (Baker & Inventado,2014) تقدم نظم دعم القرار نماذج دقيقة تتنبأ بالأداء لتحسين خبرات التعلم وتقديم خدمات أفضل وفقا للأهداف المراد تحقيقها. وعليه، يهدف البحث إلى تقييم أثر استخدام نظم دعم القرار على جودة القرار الإداري في المؤسسات التعليمية ومدى الاعتماد عليه كوسيلة لمساعدة المدراء في حل المشاكل المختلفة.

2-الدراسات السابقة:

2-1-أهم الدراسات السابقة:

قامت الباحثة باستعراض مجموعة من الدراسات السابقة حسب تسلسلها من الأقدم إلى الأحدث. هدفت دراسة (الحسني، 2013) إلى التعرف إلى مدى الأثر بين نظم دعم القرار وجودة المعلومات وفاعلية اتخاذ القرار في وزارة الخدمة المدنية بسلطنة عمان، وذلك من خلال معرفة العلاقة بين أبعاد جودة المعلومات وأبعاد فاعلية اتخاذ القرار، وقياس الأثر المباشر بين متغيرات الدراسة والأثر غير المباشر لأبعاد جودة المعلومات في فاعلية اتخاذ القرار بوجود نظم دعم القرار. اعتمد الباحث في جمع البيانات على استبانة من (78) فردا. وأهم نتائج الدراسة: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنظم دعم القرار على أبعاد جودة المعلومات (البعد الزمني؛ البعد الشكلي؛ بعد المحتوى). ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لنظم دعم القرار في فاعلية اتخاذ القرار. وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز إمكانات العاملين من خلال تمكينهم وتشجيعهم وتدريب وتعليم الموظفين الجد د وذلك من أجل التحسين المستمر لنظم دعم القرار وتقديم معلومات ذات جودة عالية لمتخذي القرار.

وتناولت دراسة (أحمد بدوي، 2017) أبعاد نظم دعم القرار المتمثلة بـ (جودة المعلومات المنتجة، تفاعل النظام مع المستخدم، كفاءة الاتصال، مرونة النظام، إدارة البيانات، معالجة البيانات، أمان النظام، القدرة التحليلية، سهولة النظام، دعم الإدارة العليا للنظام، البيئة التكنولوجيا للنظام، وكفاءة المستخدم) وبيان أثر هذه الأبعاد على القرارات الإدارية لدى صانعي القرار، في المعاهد الخاصة المصرية. وقد اختار الباحث المزج بين المنهج الوصفي وأسلوب التحليل، واستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة

إلى أن مستوى أبعاد نظم دعم القرار كان مرتفعا. وأكدت الدراسة دور أبعاد كفاءة نظم دعم القرار في تفسير الأبعاد التابعة للقرارات الإدارية. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير كفاءة مستخدمي نظم دعم القرار عن طريق إخضاعهم لبرامج ودورات تدريبية لرفع قدراتهم الفنية، والاهتمام بتوفير برمجيات دعم القرار سهلة الاستخدام. وهدفت دراسة (إسبر وغريب، 2015، ص429–448) إلى تحديد مدى تأثير استخدام نظم دعم القرار في تحسين الميزة التنافسيَّة بأبعادها الخمسة (الجودة، التَّكلفة، المرونة، السُّرعة والإبداع)، وذلك في عيِّنة من الجامعات الخاصَّة العاملة في السَّاحل السُّوري. قام الباحثان بتوزيع (92) استبياناً على المديرين والعاملين في الجامعات. وأهمّ نتائج الدراسة: وجود تأثير معنوي لاستخدام نظم دعم القرار على تحسين الأبعاد الخمسة للميزة التنافسيَّة. وأوصى الباحثان بضرورة الاهتمام بتدريب المديرين والعاملين ومتَّخذي القرارات على استخدام نظم دعم القرار وزيادة معارفهم بمجالات استخدام الحاسوب والبرامج ذات العلاقة. وهدفت دراسة (Fayoumi, 2018) إلى التعرف على مدى قدرة نظم دعم القرار في حل المشكلات الصعبة والغير مألوفة، حيث تسلط الدراسة الضوء على قياس فعالية نظم دعم القرار في المساعدة في إيجاد الحلول المثلى. تم الاعتماد على المنهج التجريبي. وتم جمع البيانات من خلال المقابلات. توصلت الدراسة إلى أن كل مكون من مكونات نظم دعم القرار له دور إيجابي في قياس فعالية هذه النظم مهما كانت الحالة أو المشكلة التي تم بناء وتنفيذ DSS من أجلها. وإن نظم دعم القرار لها دور إيجابي في تشخيص وحل المشكلات المعقدة وشبه المعقدة. وركزت دراسة (Shalabi, 2020) على تسليط الضوء على أهمية استخدام نظام دعم القرار في التعليم العالي، ومناقشة تطبيقاته المختلفة التي يمكن الاستفادة منها. تم إجراء دراسات استقصائية لجمع البيانات من المستخدمين النهائيين الرئيسيين لفئات (الخادم والعميل)، والموظفون (الأكاديميون والإداريون)، وطلاب مؤسسات التعليم العالي. أظهرت النتائج أن استخدام نظام دعم القرار يقلل من العمل اليدوي، ويعطي تحليلًا أفضل للبيانات، ويسهل عملية اتخاذ القرار، وبالتالي يزيد من الإنتاجية ورضا الموظفين والعملاء، ويزيد من الإيرادات والربحية للمنظمة. وتعتبر هذه النظم ضرورية للغاية لدعم عملية صنع القرار وتسهيل الإدارة والعمليات اليومية لمؤسسات التعليم العالي. ويمكن استخدامها في تطبيقات مختلفة بما في ذلك العمل

والأنشطة التي يقوم بها الأكاديميون والموظفين الإداريين بالإضافة إلى دعم قرارات الطلاب. وتقترح دراسة (Yigit & Faruk, 2021) نظام لدعم القرار في الجامعات قادر على الحفاظ على الجودة والقدرة التنافسية للأقسام وعروض الدورات. يوفر نظام دعم القرار المقترح معلومات مفيدة للعديد من أصحاب المصلحة التعليميين عن طريق تعريف الطلاب بشكل أفضل بكيفية اختيار الجامعات أو الأقسام التي تقدم الدورات أو المسارات الوظيفية التي يريدون متابعتها. وخلصت الدراسة إلى أن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى القضاء على الطلب في بعض المهن وخلق فرص جديدة. وبالتالي، يتعين على الجامعات والمدرسين والطلاب العمل بشكل تعاوني معًا لإعادة هيكلة أقسامهم وعروض الدورات ومحتويات الدورات. وهدف بحث إلى التعرف إلى دور نظم المعلومات في جودة اتخاذ القرارات الإدارية في جامعة فلسطين التقنية من وجهة نظر أعضاء الهيئة الإدارية. تكونت عينة الدراسة من (75) عضو هيئة إدارية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي. وأهم النتائج: عدم وجود فروق دالة في مجال نظم المعلومات تبعا لمتغير الفرع. ووجود علاقة طردية إيجابية بين واقع تطبيق نظم المعلومات الإدارية وجودة اتخاذ القرارات الإدارية في الجامعة. وتناولت دراسة (Alowaigl et al, 2021) العديد من معايير نظم دعم القرار في البيئة التعليمية. حيث تم اكتشاف وتطبيق طريقتين فعالتين في البحث هما: عملية التحليل الهرمي (AHP) وتقنية التصنيف البسيطة متعددة السمات (SMART). تم مقارنة أداء الطرق باستخدام مجموعتي بيانات تسمى xApi– Education وIPEDS. وأظهرت النتائج المتحصل عليها مستوى التقارب والتشابه بين هاتين الطريقتين. وأظهرت النتائج أن تقنية التصنيف البسيطة متعددة السمات تفوقت على عملية التسلسل الهرمي التحليلي من حيث الدقة والانحراف وقياس التعقيد الزمني. وخلصت الدراسة إلى أن نظم دعم القرار (DSS) تعد أدوات مفيدة لإدارة الأعمال لأنها تساعد المديرين في المؤسسات الكبيرة على تحقيق أقصى استفادة من العديد من القرارات. وهدفت دراسة (التويجري والنوح، 2022) إلى التعرف على متطلبات دعم اتخاذ القرارات الإدارية باستخدام الذكاء الاصطناعي في وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية، اتبع الباحثان المنهج الوصفي المسحي. واستخدمت المقابلة كأداة للدراسة مع (17) خبيراً من القيادات في وزارة التعليم، وأساتذة الجامعات، والمختصين في علوم

الحاسب والذكاء الاصطناعي. وأبرز نتائج الدراسة أن أعلى المتطلبات هي رفع مستوى جودة البيانات المتوفرة لدى وزارة التعليم ومعالجتها وتوحيد مركز البيانات والمعلومات وإعادة بناء النظام الرقمي ومركز البيانات بشكل يضمن جودة البيانات بما يتلاءم مع تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوظيف الخبرات البشرية المتخصصة في بناء نظم الذكاء الاصطناعي. وتمثلت أهداف دراسة (السيحان، 2022) في توضيح العلاقة بين المستوى التنظيمي لإدارة اتخاذ القرارات واستخدام المعلومات اللازمة لتحسين جودة القرارات الإدارية في الجامعات الكويتية. اعتمدت الدراسة على عينة تتألف من (306) مبحوث شملت الموظفين وهيئة التدريس. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين استخدام نظم المعلومات وتحسين جودة القرار الإداري. ووجود اختلاف بين الجامعات الكويتية من حيث درجة الشفافية. وهدف بحث (Al shobaki, 2022) إلى التعرف على نظم دعم القرار وأثرها في تطوير الهيكل التنظيمي في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية بالتطبيق على أربع جامعات. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم الحصول على البيانات الثانوية من خلال قائمة المسح الموزعة على (216) فردا. وأهم نتائج البحث أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد نظم دعم القرار: الإمكانات (المادية، البشرية، الفنية، التنظيمية) المتاحة لاستخدام نظم دعم القرار. وأكدت النتائج عدم وجود فروق بين متوسطات آراء أفراد العينة حول دعم القرار النظم وأثرها في تطوير الهيكل التنظيمي في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية. وأهم توصيات البحث: ضرورة اهتمام وتكثيف جهود الإدارة لإثراء وتعزيز استخدام نظم دعم القرار في الجامعات. وركز بحث (Prasetyo, 2022) على الاعتماد كنشاط لتقييم أهلية البرامج والوحدات الأكاديمية بناءً على معايير محددة مسبقًا لتحسين الجودة التي تشمل جميع جوانب الإدارة. وتم تطبيق نهج نظام دعم القرار لتحديد متطلبات الموارد لمؤسسات التعليم العالي باستخدام معايير تقييم الاعتماد التي تتكون من نموذج النظام الفرعي للإدارة، والنظام الفرعي لإدارة البيانات، والنظام الفرعي لإدارة واجهة المستخدم. وأوصى البحث بضرورة تصميم نظام دعم قرار يمكن استخدامه للوصول إلى إدارة موارد التعليم العالي بكفاءة عالية. وهدفت دراسة (سليمان، 2023) إلى تحديد أثر نظم دعم القرار الإداري في تحسين جودة القرارات الإدارية، وقد اعتمد الباحث لتحقيق أهداف البحث على اتباع

منهج المسح باختيار عينة عشوائية قوامها 242 شخص من العاملين الإداريين في جامعة تشرين، واعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي والتحليلي الوصفي كمنهجية عامة للبحث. وخلصت الدراسة إلى أن نظم دعم القرار الإداري، ونظم المعلومات الإدارية، ونظم المعلومات التشغيلية لها دور في تحسين جودة القرارات الإدارية في الجامعة. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة اهتمام الجامعة بنظم دعم القرار لتحقيق الجودة في القرارات الإدارية باستخدام أقل الموارد، وتقديم الخدمات بتكاليف أقل.

2-2- التعقيب على الدراسات السابقة

تعتبر الدراسة الحالية امتداد لما سبق من الدراسات من ناحية الاهتمام بجودة القرار وكيفية الحصول على قرارات جيدة باستخدام نظم دعم القرار إلا أنها أكثر تخصصاً في عملية صناعة القرار وتركز على إبراز جودة القرار بدءاً من تحديد المشكلة وخلال إيجاد الحلول البديلة وحتى الوصول إلى البديل الأمثل. وقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة في تطوير استبانة جمع المعلومات، واستخدام المعالجات الإحصائية المناسبة ومقارنة نتائجها بنتائج البحث الحالي، وفي تدعيم بعض الآراء المتعلقة بالإطار النظري. وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في محاولة التعرف على مساهمة نظم دعم القرار في جودة القرارات الإدارية في الجامعات. وتشابهت الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في اختيار المجتمع المستهدف وهم متخذو القرار العاملون في الجامعات. واستخدمت غالبية الدراسات السابقة المنهج الوصفي، والمنهج الوصفي الارتباطي، والمنهج النوعي، وبعض الدراسات المنهج المسحي. وانصب اهتمام الدراسات السابقة على جودة القرارات الإدارية في الجامعات؛ لما لهم من دور مباشر داخل الجامعة في إثراء العملية الإدارية والأكاديمية. وهذا الاهتمام يوضح أن متخذ القرار يستطيع أن يحقق دوره بفاعلية داخل الجامعة، وتعزيز دوره كمتخذ للقرار يستدعي تنمية وتدريبا مستمرا، لكسب ثقة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس باحترافية وكفاءة عالية، وذلك لمساعدتهم في أداء أدوارهم المستقبلية التي فرضتها عليهم التغيرات السريعة المتلاحقة في البيئة المحيطة.

3- مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه

3-1-مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في توظيف واستخدام الجامعة لنظم دعم القرار في اتخاذ قراراتها، وقدرة هذه النظم على توفير المعلومات لمتخذي القرار في كافة المستويات، للمساعدة في توفير المعلومات بالسرعة والدقة المطلوبة والتي لها أكبر الأثر في اتخاذ القرار بالجودة المطلوبة؛ يضاف لها وجود تحديات عديدة تقف حائلاً بين نظم دعم القرار وقدراتها الكبيرة لدعم القرارات بجودة عالية أبرزها (ضعف الإمكانات الفنية وقصورها، النقص في الكفاءات والخبرات...)، الأمر الذي يستدعي تقييم مستوى استخدام نظم دعم القرارات ضمن المؤسسات التعليمية كونها أحد سمات التطور والتقدم التقني التي تهدف إلى التتبع والتحليل المستمر للمشكلات التي تحتاج إلى حل وقرار منطقي واستنباط ما يمكن أن يساهم في تحسين جودة القرارات من خلال استغلال المعلومات الناتجة عن برمجيات نظم دعم القرار حتى تستطيع الجامعة الوقوف على مواضع الضعف والخلل في هذه النظم ومعالجتها.

3-2- أهمية البحث:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية كل من أن نظم دعم القرار وجودة القرار الإداري، كما يلي:

أ- **الأهمية العلمية:** يتوقع أن تشكل هذه الدراسة مساهمة في هذا المجال. كما تكمن الأهمية العملية في تقديم رؤية مستقبلية لكيفية التعامل مع نظم دعم القرار وكيفية تأمين المتطلبات اللازمة لتطبيقها للمساهمة في تبسيط الإجراءات وتطوير نظم الأعمال المؤسسية وتطبيق المعارف النظرية تطبيقاً عملياً لتحقيق الاستفادة القصوى منها.

ب- الأهمية العملية: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة، التي تتناول الربط بين نظم دعم القرار وجودة القرارات الإدارية في الجامعات السورية، حيث تأمل الباحثة أن يساهم هذا البحث في تنمية وتحسين جودة القرار الإداري والذي يدعمه تطبيق نظام دعم القرار الجيد في مختلف المستويات الإدارية للارتقاء في التصنيفات العالمية الموثوق بها، ويتيح المجال أمام دراسات أخرى لتتناول الموضوع في منظمات ومؤسسات أخرى.

4- أهداف البحث وتساؤلاته

4-1-تحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- تبيان مدى استخدام نظم دعم القرار في صنع القرارات الإدارية في جامعة طرطوس.
- تبيان العلاقة بين المستوى التنظيمي لاتخاذ القرارات واستخدام نظم دعم القرار اللازمة لتحسين جودة القرارات الإدارية في جامعة طرطوس.
- تبيان مدى تقديم نظم دعم القرار للمعلومات الدقية لمتخذي القرارات في جامعة طرطوس
- تبيان مدى ملائمة المعلومات التي تقدمها نظم دعم القرار من وجهة نظر صانعي القرار، وبحث مدي تأثيرها في جودة القرار في جامعة طرطوس.

4-2-تساؤلات الدراسة:

في ضوء الدراسات السابقة والدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة، تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو أثر استخدام نظم دعم القرار على جودة القرار الإداري في المؤسسات التعليمية؟

ويتفرع عنه التساؤلات التالية:

- ما مستوى توفر الإمكانيات (دعم الإدارة العليا، المادية، الفنية، البشرية) كمتطلب من متطلبات تطبيق نظم دعم القرار في جامعة طرطوس؟
- ما واقع جودة اتخاذ القرارات الإدارية من وجهة نظر متخذي القرار في جامعة طرطوس؟
- ما هو واقع تطبيق نظم دعم القرار من وجهة نظر متخذي القرار في جامعة طرطوس؟

- هل تختلف تقديرات أفراد عينة الدراسة حول دور نظم دعم القرار في جودة اتخاذ القرارات الإدارية باختلاف متغيرات الدراسة في جامعة طرطوس؟

ماهي الآليات المقترحة لتأمين متطلبات التطبيق الفعّال لنظم دعم القرار لتحسين جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس؟

5- فرضيات البحث وحدوده

5-1-انطلاقا من مشكلة البحث وأهدافه، قامت الباحثة باختبار صحة الفروض التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين توفر الإمكانيات (المادية، الفنية، البشرية) كمتطلب من متطلبات تطبيق نظم دعم القرار وبين تحسين جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدام نظم دعم القرار وتحسين جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس.
3. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المستويات الإدارية في استخدام نظم دعم القرار في جامعة طرطوس.
4. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في جودة القرارات الإدارية باستخدام نظم دعم القرار في كليات جامعة طرطوس.

5-2- حدود البحث:

1-الحدود العلمية: اقتصرت الدراسة على تقييم أثر استخدام نظم دعم القرار على جودة القرار الإداري في المؤسسات التعليمية.

2-الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على جامعة طرطوس.

3-الحدود الزمانية: تم توزيع الاستبانات في الفترة الواقعة بين 1/12 و 20/12 من عام 2023. حيث تم توزيع الاستبانات وفق نسبة كل فئة من صناع ومتخذي القرار في رئاسة الجامعة وكلياتها.

6- مصطلحات البحث

6-1-جودة القرار الإداري:

قد أورد الباحثين عديد من تعاريف جودة القرار ارتبطت بعوامل مختلفة وفق لدراسة كل باحث، فمنهم من اعتبر القرار الجيد هو القرار العقلاني أو القرار الفعال والكفؤ أو الصحيح، فقد اعتبر (**Russo, 1994,P20**) بأن القرار الجيد هو الذي يأخذ بعين الاعتبار كافة المعلومات المتاحة، ويولي اهتماماً بكافة البدائل. واعتبر (**Vermeulen & Curseu, 2008,P192**) بأن القرار يكون جيداً إلى الحد الذي يكون فيه عقلاني. وحسب (**Egan, 2015,P2-3**) القرار الجيد هو قرار لا يعتمد على الحظ. فهو قرار يعتمد على معلومات جيدة بالإضافة إلى التفكير المنطقي لتفسير تلك المعلومات

6-2-نظم دعم القرار:

عرّف (**Jain & Raju,2016,P42**) نظام دعم القرار (DSS) بأنه نظام معلومات قائم على الكمبيوتر يدعم أنشطة اتخاذ القرارات التجارية أو التنظيمية حيث تخدم DSS مستويات الإدارة والعمليات والتخطيط للمؤسسة وتساعد في اتخاذ القرارات، ولاسيما القرارات التي تتغير بسرعة ولا يمكن تحديدها بسهولة مسبقا. و DSSهو نظام تفاعلي يعتمد على الكمبيوتر لدعم حل مشاكل القرار، وتم تطبيقها على نطاق واسع في القرارات الواقعية (**Shim ret al, 2002**).

7- الإطار النظري و الدراسات السابقة

7-1-الإطار النظري:

7-1-1-القرار: مفهومه، أهميته

إن عملية اتخاذ القرارات كما اتفق عليها العديد من العلماء البارزين تعد محور العملية الإدارية وجوهرها وأن نجاح المؤسسة يتوقف -إلى حد كبير- على قدرة وكفاءة القيادة الإدارية على اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة. وتأكيدًا لهذا المنطلق لم يكن عالم الإدارة الأمريكي هيربرت سايمون مغالياً عندما أشار إلى كلمة (الإدارة بمعنى اتخاذ القرارات أو اتخاذ القرارات بمعنى الإدارة) واعتبر عملية اتخاذ القرار الأمر الجوهري للمدير ووصفها

بأنها قلب الإدارة (Simon, 1960). والقرار حسب (Christoph, 2007,P323) البديل الذي يتم اختياره بناءً على عدة اعتبارات كالتأثير، الحساب، التشاركية، الاعتراف، والتنظيم باستخدام مدخلات مناسبة وتطبيق عمليات مختلفة للوصول إلى القرار المنتظر اتخاذه. وحسب (Walker & others, 2007,P3) يقوم القرار على جهود فرق العمل المؤسساتية حيث يكون هناك فريق مختص بجمع البيانات وآخر مختص بتحليلها، وثالث يتولى مهمة طرح الحلول والبدائل. ووفق (Weber, 1998,P73) يتخذ القرار المؤسساتي بناءً على شروط موضوعة مسبقاً من قبل متخذي القرار في المؤسسة وينفذ القرار دون تجاوز هذه الشروط، فالقرار المؤسساتي هو قرار قائم على محاولة استخدام أكثر من أداة عقلية واحدة للوصول إليه.

وحسب رأي الباحثة فإن القرار هو الاختيار الذي يقوم به متخذ القرار بشأن مشكلة ما بعد التفكير بهذه المشكلة وكيفية حلها

2-1-7- جودة القرار: مفهومها وأبعادها

يمكن للمؤسسات أن تنافس وتنجح فقط إذا صنعت باستمرار قرارات جيدة أو على الأقل قرارات أفضل من منافسيها (Harvard School, 2005,p11).وجودة القرار حسب (Kamruzzaman, 2007,P15) هي الأحكام التي تزيد أو تقلل بعض المعايير الواضحة والقابلة للقياس (مثل الأرباح، وأخطاء، والوقت). وعرف (العزاوي، 2004، P22) القرار الجيد بأنه القدرة على توظيف المعرفة العلمية في اتخاذ القرار، وهو تصرف ناتج عن التدابير والحسابات والتفكير. ويمكن توصيف القرار الجيد بأنه المتسق منطقياً مع البدائل والمعلومات والقيم التي قُدّمَت (McNamee & Celona, 2008,P41). ويتطلب صناعة قرارٍ جيدٍ في ظروف عدم التأكد وفق(Howard, 2012,P6) فهم الاختلاف بين القرارات والمخرجات، وهو يتبنى مفهوم جامعة ستانفورد بأن الحكم على جودة القرار يتم من خلال جودة عمليات صنعه وليس من خلال جودة النتائج (المخرجات)، ووافقه (Anderson, 2002,P5) بأن العمليات الصحيحة لا بد أن تعطي نتائج جيدة مهما اختلف مقدار الجودة فيها، والمخرجات هي ما نرغب بتحقيقه بينما القرار الجيد هو ما يمكن أن نفعله لتعظيم الحصول على النتائج المرغوبة، ونظراً لعدم اليقين في بيئة بعض القرارات الجيدة من المحتمل أن ينتج عنها مخرجات غير

جيدة، ويؤكد (Parnell & al, 20013,P3) بأن القرار الجيد هو الذي يتسق منطقياً مع تفضيلاتنا لنتائج محتملة، وبدائلنا وتقييمنا للشكوك، أما النتيجة الجيدة فهي ظهور الحدث الذي نفضله، ونؤمن بأن صنع قرارات جيدة باستمرار سوف يؤدي إلى نتائج جيدة بأكثر من طريقة. وتضيف (Harvard school, 2005,P11) للحصول على قرار جيد يجب التركيز على عمليات جيدة، وأنه من الصعب صنع قرارات جيدة في المنظمات التي تعاني من التحزب (مجموعات فرعية طائفية أو سياسية أو...) ويسودها الانحياز.

وتتمثل أبعاد جودة القرار التي يطلق عليها أيضاً اسم سلسلة جودة القرار في الشكل:

الشكل (2) عناصر جودة القرار- المصدر: (Spetzler, 2007:454)

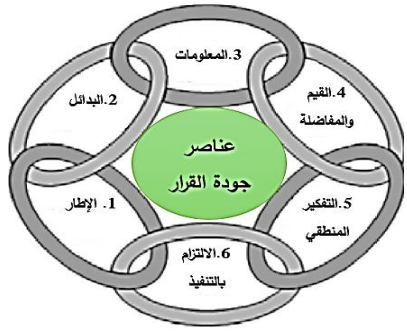

وهذه الأبعاد هي:

1. **الإطار المناسب أو السياق:** يتطلب القرار الجيد إطاراً مناسباً يصف بوضوح الغرض منه (أهدافه) ومنظوره ومجاله، والقرار الجيد يعالج بالوقت المناسب المشكلة الحقيقية، ويشارك الأشخاص المناسبين، ويلزم لتحديد الإطار المناسب أو السياق ثلاثة عناصر هي: الهدف، والمنظور، والمجال (Spetzler et al, 2009,P5-11).
2. **البدائل:** البديل هو واحد من مسارات العمل الممكنة المتاحة فبدون بدائل ليس لدينا أي قرار، ويجب البحث عن إبداعية قابلة للتنفيذ. يتطلب القرار الجيد مجموعة من البدائل التي تعرض إمكانية خلق القيمة للمساهمين و/أو أصحاب المصلحة، بحيث

يكون كل منها مجدية ومقنعة وتغطي مع بعضها كل مجال الإجراءات المحتملة(Tani & Parnell, 2013,P94).

3. **المعلومات المفيدة:** هي أي شيء نعرفه، أو نود أن نعرفه، ويجب أن نعلم أنها قد تؤثر على قرارنا ولكن هذا ليس تحت سيطرتنا. وهذا يشمل معلومات واقعية من الماضي والأحكام حول الأوضاع الحالية أو المستقبلية التي تساعدنا على توقع عواقب تعمل على بدائل لدينا، كما يجب أن تأتي المعلومات المفيدة من مصدر موثوق ولا تكون منحازة، وتكون في الوقت المناسب، وتقر عدم اليقين، وأن نوفر معلومات عن عدم اليقين (Terry & al, 2013).
4. **القيم والمفاضلة:** يتطلب القرار الجيد مقاييس القيمة لمقارنة النتائج المحتملة للقرار المحددة بوضوح، ومقاييس القيمة حسب (Parnell, et. al, 2013: 147) ينبغي أن تمثل بصدق تفضيلات صناع القرار والمفاضلة بين القيم المتنافسة التي ينبغي أن تذكر بصراحة، وتُعتبر قيم أصحاب المصلحة والمساهمين بأنها أساس أهداف القرار التي تستخدم لتطوير مقياس القيمة المستخدمة لتقييم البدائل.
5. **التفكير المنطقي:** القرار يجب أن يكون منطقياً (ذا معنى)، لأنه يعتمد على التفكير (الاستدلال) المنطقي الصحيح، فيجب الاستفادة من كل المعلومات التي تم جمعها حول البدائل والقيم على نحو يتوافق مع القرار. هذا البعد يتطلب الجمع بين المدخلات من الأبعاد السابقة لتحديد أي البدائل سوف تخلق قيمة أكبر (Paprica, 2001)
6. **الالتزام بالعمل:** الالتزام بالعمل هو الرابط الرئيسي لسلسلة جودة القرارات، والقرار الجيد هو الذي يكون فيه صناع القرار مستعدون لتنفيذه في الوقت المناسب، بدون الالتزام بالتنفيذ قد يكون لدينا العزم والنية على التنفيذ، لكن ذلك لا يكون قراراً حقيقياً، والالتزام بالتنفيذ يعزز بمشاركة المنفذين في عمليات القرار (Parnell & al, 2013,P342).

ويذكر (Spetzler, 2007,P452) أنه عندما تصبح الجودة العالية لصنع القرار جزء من البنية التنظيمية للمنظمات، تكون المنظمات قد طورت الكفاءة الصحيحة للقرار. وتختصر مدرسة هارفارد للأعمال جودة القرار بأن: "الجودة العالية للنتائج تتطلب

عمليات جيدة، وعندما تكون العمليات صحيحة فستتحسن الجودة"(Harvard school, 2005,P5). وبالنتيجة توصل (Keren & Bruin, 2003) إلى أن تقييم جودة القرار يتم الحكم عليها اعتماداً على المنظور الذي اتخذه المُقيّم ما إذا كان تركيزه على العملية أو النتيجة.

وحسب رأي الباحثة فإن جودة القرار تتعلق بمدى قدرة هذا القرار على مواجهة المستقبل وعقباته من خلال التنبؤ المسبق لهذه العقبات ومعرفة كيفية التصدي لها، ولا يمكن الحصول على قرار جيد مالم تكن عملية صناعة هذا القرار جيدة من خلال توافر الأبعاد الستة المؤثرة على جودة القرار، فإن جودة القرار هي جودة عملية صناعته وليس جودة نتائجه فقط.

3-1-7- نظم دعم القرارات: مفهومها، مكوناتها، أنواعها، وأهميتها

إن القدرة على اتخاذ القرارات الجيدة هي علامة نجاح قادة ومديري المنظمات الناجحين (Martinsons & Davison,2007). وحسب (حسن،2022، ص325) نظام دعم القرار DSS هو نظام معلومات محوسب يعتمد على برمجيات تفاعلية تهدف إلى مساعدة صانعي القرارات في جمع معلومات مفيدة من البيانات الأولية والوثائق والمعرفة الشخصية ونماذج الأعمال لتحديد وحل المشكلة وفي النهاية اتخاذ القرار. وتعرف نظم دعم القرارات المؤسساتية كما أورد (النجار، 2007) بأنها مجموعة نظم متكاملة تسمح لمتخذ القرار باسترجاع، وتوليد معلومات ذات صلة بالمشكلة وتتعامل مع القرارات المتكررة دورياً، التي تستخدم لفترات طويلة نسبياً، حيث تسمح هذه النظم بالتفاعل المباشر بين الحاسب الآلي والمستخدم النهائي للنظام دون الحاجة إلى وساطة خبراء المعلومات أثناء عملية الاستخدام، وهي عبارة عن نظم مبنية على الحاسب الآلي لدعم القرارات غير المبرمجة أو شبه المبرمجة في المنظمة من خلال الإمكانيات المختلفة التي تستطيع أن تقدمها لمتخذ القرار، كأسلوب تحليل الحساسية والتحليل التمثيلي(المحاكاة) وغيرها من الإمكانيات الأخرى. ويعتمد نظام دعم القرار بشكل رئيسي على قاعدة البيانات وقاعدة النماذج، أي توفر قاعدة البيانات، البيانات المختلفة حول أنشطة وعمليات المنشأة وكذلك بيانات عن خارج المنشأة، أما قاعدة النماذج فتحتوي على نماذج

قد تكون ذات أغراض خاصة أو عامة، فالخاصة تنفذ مهام تحليلية محددة لأنشطة معينة. أما النماذج العامة فتستخدم في تحليل عدة أنواع من المتغيرات ولعدة مشكلات. أما برمجيات نظام دعم القرار فهي برامج إدارة قاعدة النماذج التي تمكن من تطوير وتخزين واستخراج النماذج، كذلك تمكن من دمج عدة نماذج مختلفة لتكوين نماذج متكاملة وهناك أيضا برامج إدارة وإنتاج الحوار التي تمكن المستخدم من التفاعل مع النظام، وتمكن النظام من تقديم المخرجات المطلوبة من قبل المستخدم والرد على استفساراته المختلفة، وتستخدم عدة أساليب للتعامل مع النظام كالأوامر والقوائم والأشكال المصغرة، وهناك أيضا برامج إدارة قواعد البيانات، وهي التي تسهل عملية بناء واستخدام وصيانة قاعدة البيانات المستخدمة، وتستخدم أيضا لتنظيم السجلات الموجودة في القاعدة وتسجيلها واستخراجها عند الحاجة، وكذلك تستخدم لربط السجلات معا.

إن المعلومات التي توفرها نظم دعم القرار تكون في شكل تقارير دورية، وتقارير خاصة بالإضافة إلى نواتج النماذج الرياضية، حيث يتم تصميم التقارير الدورية لإمداد المديرين بالمعلومات التي تساعدهم في تحديد بدائل الحلول وتقييمها واختيار الأفضل، أما النماذج الرياضية والإحصائية والمحاكاة فتفيد في التنبؤ بنتائج البديل الذي سوف يستخدم في الحل. وما يميز نظم دعم القرار هو المرونة والتكيف وسرعة الاستجابة للمستخدم النهائي، كما أنها تمنحه القدرة على التحكم في المدخلات والمخرجات حيث أن شكل المعلومات المطلوبة يكون قابلا للتعديل بحسب احتياجات المستخدم، إضافة إلى ذلك فإن نظم دعم القرار تعمل بدون مساعدة من المبرمجين المحترفين في أغلب الأحيان بحيث يتم الحصول على إجابات لاستفسارات المستخدم الإداري بشكل مباشر وتفاعلي، كما تقدم هذه النظم دعما في جميع مستويات عملية اتخاذ القرار، إضافة إلى كونه قابلا للتعديل بحسب اختلاف أنماط اتخاذ القرار الخاصة بالمدراء. كما أن هناك نوعين أساسيين لنظم دعم القرارات هما حسب (Carloss & Turban, 2002)؛ (Shim et al, 2002).

أ –**نظم دعم القرارات الفردية:** وهي التي ترتكز على وجود مستخدم فرد يؤدي نفس الأنشطة في اتخاذ القرارات قد تكرر على فترات زمنية مختلفة مثل قرارات اختيار تشكيلة الأسهم والسندات.

ب –**نظم دعم القرارات الجماعية:** تطورت نظم دعم القرار من دعم القرارات الفردية إلى دعم المجموعات ومن ثم إلى دعم القرارات على مستوى المنظمة (Liu et al, 2009). إن الافتراض الذي تقوم عليه نظم دعم القرارات الجماعية هو أن تطوير وتسهيل الاتصال يؤدي إلى تحسين القرارات حيث أن الاتصال الجيد يضمن التركيز على المشكلة وتخفيض الوقت الضائع مما يعطي وقتا أطول لمناقشة الأبعاد المختلفة للمشكلة أو التعرف على المزيد من بدائل الحل.

واستجابة للمشكلة الجديدة التي تم تحديدها في عملية صنع القرار البشري، استثمر العديد من العلماء والباحثين قدرًا كبيرًا من الجهد للبحث عن حلول، مما أدى إلى ظهور النظم القائمة على المعرفة (KBS)، والتي تسمى أيضًا بالنظم الخبيرة في أمريكا (Dhar & Stein, 1997) منذ التسعينيات، لعبت KBS والنظم المتخصصة دورًا مهمًا في الجيل الجديد من DSS، مما أدى إلى تطوير نظم دعم القرار القائمة على المعرفة (KB–DSS). لقد تم قبول KB–DSS بشكل عام كنظم اتخاذ قرار تحتوي على قاعدة معرفية ولها وظيفة الاستدلال أو الاستدلال فوق نظام DSS الكلاسيكي (Zarate & Liu, 2016) بالإضافة إلى ذلك، فإن أنواع القرارات التي تستطيع DSS دعمها تمتد من اتخاذ القرارات التشغيلية إلى اتخاذ القرارات الإستراتيجية Martinsons & Davison, (2007) واستنادا إلى الواقع العملي، أدرك صناع القرار أن العنصر البشري يفتقر إلى المعرفة والخبرة الكافية في تحليل المعلومات والقرارات من أجل اتخاذ قرارات أسرع وأكثر اتساقاً (Bolloju& al, 2002). ولا يزال اتخاذ القرارات الصحيحة لضمان الأداء الممتاز للأعمال مهمة صعبة بسبب تنوع القرارات وتعقيدها وعدم اليقين وديناميكيتاها (Liu et al,2013). في الأدبيات، تمت مناقشة دعم القرار لإدارة أداء الأعمال بطريقة مجزأة إلى حد ما، على سبيل المثال استخدام طرق اتخاذ القرار التقليدية مثل أشجار القرار، والبرمجة الخطية، والعملية الهرمية التحليلية، وعملية الشبكة التحليلية وغيرها من أساليب تحليل القرار متعدد المعايير. وقد تم استخدام هذه الأساليب بشكل أساسي في

إدارة الأداء الاقتصادي الكلاسيكي ولكنها أقل تطبيقًا لقياس النتائج الاجتماعية والبيئية (Chan et al, 2003). واليوم، في بيئة أعمال شديدة التنافسية، يجب اتخاذ القرارات بسرعة أكبر وبدقة أفضل، مدعومة بالمعرفة والخبرة المثبتة، باستخدام تقنيات DSS الحديثة مثل KB–DSS المبتكرة، والتي يمكنها التكيف مع بيئة اتخاذ القرار الجديدة محاطًا بالذكاء الاصطناعي والويب الدلالي وتحليلات "البيانات الضخمة"(Delibasic et al, 2016)، (Liu et al, 2010).

وتتجلى أهمية نظم دعم القرار حسب (Liu et al,2014) وفي:

a) تبسيط عملية صنع القرار من خلال أتمتة عملية جمع البيانات وتحليلها وعرضها، لتمكّن صناع القرار من الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بسرعة وكفاءة.

b) تعزيز الدقة والاتساق، حيث عملية صنع القرار البشري عرضة للتحيزات والأخطاء والتناقضات. كما تساعد في التغلب على هذه القيود من خلال توفير معلومات دقيقة ومتسقة بناءً على معايير وخوارزميات محددة مسبقاً.

c) تمكين تحليل ماذا لو: غالباً ما يتضمن صنع القرار النظر في بدائل متعددة ونتائجها المحتملة. تسمح نظم دعم القرار لصانعي القرار بإجراء تحليل ماذا لو من خلال محاكاة سيناريوهات مختلفة وتقييم تأثيرها. تتيح هذه القدرة للمؤسسات تقييم المخاطر والفوائد المحتملة المرتبطة بالقرارات المختلفة.

d) دعم القرار في الوقت الحقيقي، ففي بيئة الأعمال الديناميكية اليوم، يعد دعم القرار في الوقت الفعلي أمراً بالغ الأهمية. يمكن أن يوفر نظام دعم القرار معلومات وتحليلات حديثة، مما يسمح لصانعي القرار بالاستجابة بسرعة للظروف المتغيرة.

4-1-7- الأبعاد المؤثرة في نظم دعم القرار

حسب (ياسين، 2006) و(Martinsons & Davison, 2007) فإن الأبعاد المؤثرة في نظم دعم القرار هي:

أ- دعم الإدارة العليا: تتوقف فعالية النظام على قدر دعم الإدارة العليا للمنظمة التي يخدمها النظام سواء كان على مستوى مدخلاته من بيانات، أو مستوى مخرجاته من سياسات. وينبغي أن يكون دعم الإدارة العليا واضح للجميع من خلال استعدادها لاتخاذ إجراءات ملموسة لتبني واستخدام نظم دعم القرار في المؤسسة.

ب- الإمكانيات المادية المتاحة: وتشمل الحواسيب وملحقاتها الطرفية بالإضافة إلى الأجهزة المحمولة التي تنافسها، وعتاد الربط الشبكي للاتصال بين الحواسيب، وتزويد الحواسيب بقواعد البيانات والمساحات اللازمة لتخزين المعلومات، بالإضافة إلى الموارد الأخرى كالناسخات والطابعات والماسحات الضوئية.

ت- الإمكانيات الفنية المتاحة: وتشمل بشكل أساسي البرمجيات التطبيقية التي تمثل العمود الفقري لنظم المعلومات الحديثة، كبرمجيات تخطيط الموارد (ERP) وبرمجيات متابعة العلاقات مع الزبائن (CRM)، بالإضافة على برمجيات معالجة النصوص والجداول وتطبيقات تصميم العروض ومعالجة عرض ملفات الوسائط المتعددة.

ث- الإمكانيات البشرية المتاحة: تشمل المستعملين لنظام المعلومات والمستفيدين منه بالإضافة إلى المختصين الذين يعملون على صيانة برامج نظم دعم القرار مثل محللي النظم والمبرمجين، بالإضافة إلى وجود العديد من الكوادر المسؤولة عن تغطية المشكلة محل القرار من جميع الجوانب مثل كوادر التحليل الاقتصادية بأنواعها وكوادر التحليل الإحصائي وكوادر لبحوث العمليات ودعم القرار.

وحسب رأي الباحثة فإن استخدام نظم دعم القرار في المؤسسات يعتبر الخطوة الأساسية لتطور هذه المؤسسات وتحسين جودة قراراتها، ولايمكن تطبيق الاستخدام

الفعلي لنظم دعم القرار مالم يتوفر دعم من قبل الإدارة العليا، وتأمين المتطلبات المادية والفنية والبشرية اللازمة لاستخدام هذه النظم.

5-1-7- استخدام نظم دعم القرار ومجالات تطبيقها في بيئة التعليم العالي

إن طبيعة بيئة التعليم العالي وضرورة تقديم هذه البيئة لقرارات عالية الجودة تتطلب استخدام أدوات قادرة على التعامل مع الظروف المختلفة وصنع قرارات دقيقة ذات كفاءة عالية Shimizu et (al,2006). وتعتبر نظم دعم القرار (DSS) من أكثر الأدوات التي تساهم في تعزيز عملية صنع القرار في الظروف المعقدة ولاسيما عندما تكون المعلومات المتوافرة غير كافية وقليلة (Gupta, 2006). وحسب (Arnott et al, 2005) يتم استخدام (DSS) في التعليم العالي لأسباب متعددة، على سبيل المثال لتحليل البيانات والاستخبارات، للحصول على توضيحات جديدة ومحتملة، ولضبط القرارات في حالة عدم التأكد بحيث يتم تجميع المعلومات الإدارية وتوجيهها، من أجل تفعيل عملية اتخاذ القرارات الإدارية بالاستفادة من البيانات المجمعة في مجالات عديدة كتقييم مستوى التفوق في الكليات وكيفية تحسين هذا المستوى، وإجراء التحقيقات والتشخيصات عن أسباب تراجع مستوى التفوق في أي كلية، وتقييم مدى الثبات والالتزام بالمبادئ والقوانين الموضوعة، وإدارة عبء العمل لأعضاء هيئة التدريس وطرح الخيارات في عمليات اتخاذ القرار. إن الدعم الذي يحصل عليها متخذو القرار على مستويات مختلفة مثل رؤساء الجامعات والعمداء، تكمن أساسًا في مساعدتهم على تحقيق أهداف الجامعة بطريقة واسعة وجديرة بالثقة وواضحة عبر إجراءات ومنهجيات الفحص التي يتم تطبيقها كجزء من القرار (Ghisoiu et al, 2009). وحسب (Shimizu et al, 2006) توفر المعلومات المترابطة والناتجة من تحليل البيانات للمديرين إمكانية تعديل أساليبهم لجعل قراراتهم أكثر نجاحًا، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظم المناسبة. وحسب (Ghisoiu et al, 2009) إن اتخاذ القرارات ذات القيمة بالتوقيت المناسب هو الأكثر أهمية في نجاح أي مؤسسة من خلال الاستخدام الناجح لأجهزة دعم القرار بطريقة إبداعية رشيدة.

واليوم، تواجه مؤسسات التعليم العالي ضغوط متزايدة لتحسين استراتيجيات التعليم وإدارته، وتتطلع الجامعات إلى الاستفادة من تطبيقات DSS للانتفاع من تحليل البيانات المجمعة، التي تسمح لها بإدارة ودمج معلومات الموظفين والطلاب وهيئة التدريس في استراتيجيات صنع القرار (Bresefelean et al,2014). كما تهدف DSS إلى تقديم المساعدة للمديرين في المستوى المتوسط والأعلى في بناء القرارات المعقدة من خلال توفير الأدوات والتقنيات التي تسهل جمع البيانات وتحليلها (Forgionne, 2003). وتواجه الجامعات المتقدمة الحاجة إلى قرار مقنع يعزز الأدوات اللازمة لتحفيزهم، والمساعدة في كل الأعمال الإدارية (Ghisoiu et al, 2009. ومع ذلك، من المهم التأكد من تأمين البيانات بشكل صحيح وحمايتها من الوصول أو الاستخدام غير المصرح به (Moodley & al,2020).

وتكمن أهم مجالات التطبيق والاستخدام المحتملة لـ DSS في إدارة المؤسسات التعليمية كما أورد كل من (Shibl & al,2013) و(Ioannis & al,2016) في الآتي:

أ- **التنبؤ بأعداد الطلاب للسنوات المقبلة:** بناءً على البيانات التاريخية والاتجاهات الديموغرافية، مما يسمح لها بالتخطيط للموارد التي ستحتاجها.

ب- **تخطيط وتخصيص الميزانية بشكل أكثر فعالية:** من خلال تحليل البيانات المالية وتحديد المجالات التي يمكن تحسين الإنفاق فيها.

ت- **تخصيص الموارد:** مثل التوظيف والمرافق والمواد، بشكل أكثر كفاءة من خلال تحليل البيانات المتعلقة بتسجيل الطلاب والطلب على الدورات التدريبية ومستويات التوظيف.

ث- **تحليلات التعلم:** مثل تحليل البيانات المتعلقة بتعلم الطلاب وسلوكهم لتحديد الاتجاهات والأنماط، وتوجيه الاستراتيجيات والقرارات التعليمية.

ج- **مراقبة أداء الطلاب:** من خلال توفير نظم إنذار مبكر لتحديد الطلاب الذين قد يواجهون صعوبات أو معرضين لخطر التخلف عن الركب.

ح- **تقييم البرامج:** من خلال تقييم فعالية برامجها الأكاديمية من خلال تحليل بيانات أداء الطلاب ومقارنتها بالمعايير أو المؤسسات النظيرة.

خ- **تطوير المناهج والبرامج الدراسية الجديدة:** من خلال تحليل البيانات المتعلقة بطلب الطلاب واتجاهات السوق واحتياجات الصناعة.

فالهدف النهائي لاستخدام نظم دعم القرار في مجال إدارة المؤسسات التعليمية هو لتطوير طرق لدعم وتسهيل عملية صنع القرار التي يمكن أن تخلق طرقا تتسق مع تفضيلات صناع القرار والتي تعتمد في نفس الوقت على المعرفة المتوفرة والمعلومات الإثباتية من أجل تسهيل تحليل المشكلة والتأثير في أنشطة تقييم القرار التي يتم تنفيذها في مرحلة صنع القرار في المؤسسات.

وتوصي الباحثة بما يلي:

-سيكون من المفيد للغاية أن يكون هناك نظام لتقييم اهتمامات الطلاب وتحديد مجال الدراسة الأكثر ملاءمة لهم، فمن الممكن أن يصادف الموظفون وأعضاء هيئة التدريس طلاباً نادراً ما يعرفون ما لاختصاص المناسب لهم وبالتالي ستساعد هذه البرامج على اتخاذ قرار التخصص المناسب بجودة أكبر

-سيكون من المفيد للغاية أن يكون هناك نظام لتسيير عملية اختيار الطلاب الذين سيتم قبولهم وتسجيلهم وأي منهم معرض للرفض أو الوضع على قائمة الانتظار من خلال وضع بعض المعايير التي يجب اتباعها وقد تكون المكانة الأكاديمية للطالب، والقدرات المالية، والمهارات، والخبرة، وما إلى ذلك. وبالتالي، فإن وجود نظام دعم القرار للمساعدة في عملية الاختيار سيكون مفيدًا للغاية لأنه سيعطي الأولوية ويقترح الطلاب الأكثر ملاءمة والمؤهلين للقبول، مع الأخذ في الاعتبار مدى توفر المقاعد في مجال الدراسة المختار، والقدرة الاستيعابية الكاملة للكلية أو الجامعة، وتوافر الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الطالب في حالة قبوله/ تسجيله

-سيكون من المفيد للغاية أن يكون هناك نظام لجدولة وتقسيم المقررات الدراسية بحيث لا تتعارض الفصول الدراسية مع بعضها وبالتالي، فإن وجود نظام دعم القرار للمساعد ة في عملية تقسيم المقررات سيختصر على الموظفين وقتاً وجهداً كبيراً ويعطي مقررات دراسية مجدولة بشكل ممنهج

8- منهج البحث وإجراءاته

8-1-المنهجية: انطلاقاً من طبيعة الدراسة وفي محاولة للإجابة على أسئلتها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وستركز الباحثة على فرعين من فروع المنهج الوصفي هما: الأول المنهج الوثائقي، بالاطلاع على أدبيات الموضوع في الكتب والمراجع والدوريات ذات العلاقة، والوثائق الرسمية من قرارات وقوانين ناظمة للقرار موضوع الدراسة والمراسيم التشريعية المتعلقة بحدود الدراسة، والثاني منهج المسح الميداني الإحصائي من خلال تطبيق استبانة لجمع وتحليل البيانات واستخلاص النتائج وتفسيرها، والتعبير عنها كيفيا أو كميا.

8-2- إجراءات البحث:

تم إجراء بحث استطلاعي في جامعة طرطوس من خلال مجموعة من المقابلات الشخصية مع عدد من صناع ومتخذي القرار في الجامعة. هدفت الدراسة الاستطلاعية إلى التعرف على واقع تطبيق نظم دعم القرار في الجامعة والتعرف على أثر استخدام نظم دعم القرار على جودة القرار الإداري في الجامعة. وقد بينت الدراسة الاستطلاعية ضعف الإمكانات الفنية لنظم دعم القرار وقصورها، والنقص في الكفاءات والخبرات اللازمة لإدارة هذه النظم بكفاءة وفعالية لخدمة متخذي القرار في توفير المعلومة المناسبة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات بالجودة المطلوبة.

8-3-متغيرات البحث: يحتوي البحث على نوعين من المتغيرات هما:

- المتغير المستقل: نظم دعم القرار.
- المتغير التابع: جودة القرار الإداري.

والشكل (1) التالي يوضح النموذج المقترح للعلاقة بين متغيرات الدراسة:

المصدر: من إعداد الباحثة

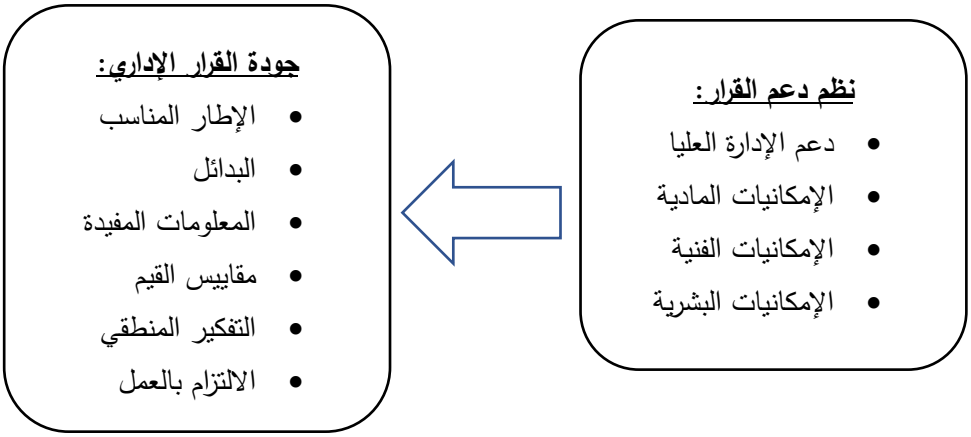

4-8-مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة صنّاع ومتخذي القرار بالمؤسسات التعليمية في سورية بكافة المستويات الإدارية (العليا والوسطى والتنفيذية)، وقد تم اختيار عينة طبقية تناسبية ممثلة لصناع ومتخذي القرار بكافة المستويات الإدارية في جامعة طرطوس. ووحدة المعاينة هي صناع ومتخذي القرار من العاملين بجامعة طرطوس، من أعضاء هيئة التدريس والموظفين وذلك للاستقصاء منهم عن موضوع البحث. وبلغ حجم العينة (95) مفردة. وبلغ عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل الإحصائي (87)استبيان أما أدوات جمع البيانات فقد تم من خلال المقابلات وتوزيع الاستبيانات على الأفراد المبحوثين مع مراعاة أن تكون خلال أيام الأسبوع المختلفة وخلال أوقات مختلفة في نفس اليوم وقد استمرت جمع البيانات في المقابلات الميدانية مع مفردات العينة مدة 14 يوم، وقد بلغت نسبة استجابة عينة الدراسة على الاستبيان (91%)، وهي نسبة استجابة عالية في العلوم الاجتماعية.

5-8-مصادر البيانات والمعلومات وأسلوب الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من المصادر هي: **المصادر الثانوية:** والتي تمثلت بالمصادر والمراجع من الكتب العربية والأجنبية، وكذلك الدوريات والأبحاث التي تناولت الجانب النظري للدراسة، وإجراء مراجعة للدراسات السابقة التي أتيحت للباحثة في موضوع الدراسة الحالية وتطوير الجانب النظري للبحث، وتم الاعتماد على المراجع العلمية المتخصصة من الكتب والدوريات العربية والأجنبية والرسائل والأبحاث العلمية، حيث تم إجراء مسح حول الموضوع من خلال شبكة الإنترنت. و**المصادر الأولية:** اعتمدت الباحثة على الأسلوب الميداني، حيث قامت الباحثة بإتمام الدراسة على مرحلتين: في المرحلة الأولى: قامت فيها الباحثة بإجراء مجموعة من المقابلات الشخصية مع عدد من موظفي المستويات الإدارية المختلفة وأعضاء هيئة التدريس في مواقع صنع واتخاذ القرار، وقد كانت المقابلة مقننة، وذلك لبناء إطار محدد لمعرفة مدي تأثير نظم دعم القرار علي جودة القرار الإداري ورغبة في فهم متغيرات الدراسة، وصياغة فروض الدراسة على نحو أفضل. وفي المرحلة الثانية: تم جمع البيانات الأولية وتحليلها بما يمكن الباحثة من اختبار مدى صحة أو خطأ فروض الدراسة والتوصل إلى النتائج وذلك عن طريق إعداد استبيان أعد خصيصاً لذلك، تم توجيهه إلى صناع ومتخذي القرار بجامعة طرطوس.

9- عرض البحث والمناقشة والتحليل العملي

قامت الباحثة بإعداد استبيان لتقييم أثر استخدام نظم دعم القرار على جودة القرار الإداري، تم توجيهه إلى صناع ومتخذي القرار بجامعة طرطوس. وقد تم بعدة مراحل كما يلي: تم تصميم الاستبيان بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتم استخلاص أهم العناصر والمتغيرات ذات الأهمية لموضوع البحث، ثم قامت الباحثة بتحكيم الاستبانة وبعد التأكد من ثبات وصدق الاستبانة تم توزيعها لجمع البيانات. وقد تم تقسيم قائمة الاستبيان إلى قسمين: القسم الأول: يتكون من بيانات عامة

تتمثل في: العمر والمستوى الوظيفي والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة. والقسم الثاني: يتكون من أسئلة قائمة الاستقصاء موزعة على محورين: محور نظم دعم القرار ومحور جودة القرار الإداري وفق مقياس ليكرت الخماسي على خمسة أوزان كما هو موضح في الجداول (1) و(2) وذلك لضمان الحصول على بيانات متصلة من إجابات أفراد العينة، وذلك لإعطاء أكبر قدر من الحرية لمفردات العينة عند الإجابة عليها ولكي تكون النتائج أكثر دقة.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

الجدول (1): دلالة الإجابات وفق مقياس ليكرت الخماسي لمحور نظم دعم القرار

أبداً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً
1	2	3	4	5

الجدول (2): دلالة الإجابات وفق مقياس ليكرت الخماسي لمحور جودة القرار الإداري

1-9- صدق وثبات الاستبانة:

يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية بحيث تكون مفهومة لكل من استخدمها. ويقسم الصدق إلى:

1-1-9-الصدق الظاهري: قامت الباحثة بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد في جامعة طرطوس وقد تم التعديل بناءً على الملاحظات المقدمة من قبل السادة المحكمين.

2-1-9-الصدق البنائي: قامت الباحثة بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه، فإذا كانت معاملات الارتباط دالة عند

مستوى 0.05 تعتبر الأداة صادقة لما وضعت لقياسه. وجاءت نتائج الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة المتعلقة بمحور جودة القرار الإداري معبرة عن صدق بنائي صريح من خلال قيمة معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه والتي تجاوزت في أغلبها (0.70) مع مستوى دلالة Sig أقل من (0.05). وجاءت نتائج الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة المتعلقة بمحور بنظم دعم القرار معبرة أيضا عن صدق بنائي صريح من خلال قيمة معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه والتي تجاوزت في أغلبها (0.75) مع مستوى دلالة Sig أقل من (0.05). حيث أن معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور بالإضافة إلى أن معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبيان دالة إحصائياً حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 لجميع الفقرات، وبالتالي تتمتع فقرات الاستبانة الموزعة في جامعة طرطوس وكلياتها بالصدق البنائي.

3-1-9-ثبات الاستبيان:

يعني ذلك إمكانية الحصول على النتائج نفسها لو أعيد تطبيق الأداة على نفس الأفراد. فقد تم اختبار معامل الثبات (Reliability) من خلال إجراء دراسة أولية عن طريق مقابلات شخصية مع صناع ومتخذي القرار في رئاسة جامعة طرطوس وكليات الجامعة. ثم قامت الباحثة باعتماد طريقة الإعادة بطرح الأسئلة بتوزيع الاستبانة النهائية ومقارنة النتائج مع نتائج المقابلة الشخصية، فكانت قيمة معامل الارتباط بين إجابات المبحوثين هي (0.84) وهو ثبات قوي ويؤشر أن الاستبانة أصبحت جاهزة للتطبيق، ثم أجري اختبار الثبات أيضا باستخدام معامل كرو نباخ ألفا (Cronbach-Alpha) لكامل فقرات محور جودة القرار الإداري في الاستبيان فبلغ (**84.2%**) وهذا يؤكد ثبات فقرات هذا المحور، وبلغت قيمة معامل كرو نباخ ألفا لكامل فقرات محور نظم دعم القرار (**90.2%**) وهذا يؤكد وجود ثبات قوي جداً لفقرات هذا المحور. والجدول (3) يبين ذلك:

المحور	قيمة معامل ألفا كرو نباخ	درجة الثبات
الإطار المناسب	0.903	ثبات قوي جداً
البدائل المتاحة	0.872	ثبات قوي
المعلومات المفيدة	0.912	ثبات قوي جداً
مقاييس القيم	0.790	ثبات متوسط
التفكير المنطقي	0.910	ثبات قوي جداً
الالتزام بالعمل	0.895	ثبات قوي
محور جودة القرار الإداري ككل	**0.842**	**ثبات قوي**
دعم الإدارة العليا	0.912	ثبات قوي
الإمكانيات المادية	0.847	ثبات قوي
الإمكانيات الفنية	0.859	ثبات قوي
الإمكانيات البشرية	0.847	ثبات قوي
محور نظم دعم القرار ككل	**0.902**	**ثبات قوي جداً**
المجموع	**0.815**	**ثبات قوي**

الجدول (3): ***قيمة معامل ألفا كرونباخللاستبانة الدراسة –المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss***

وبالتالي أداة القياس تتمتع بالثبات وبالاتساق الداخلي الجيد ويمكن الاعتماد على نتائج الدراسة.

2-9-اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كولمجروف-سمرنوف (Smirnov-Kolmogorov) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (4) الآتي:

Tests of Normality

	Kolmogorov–Smirnov[a]			Shapiro–Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس	.087	87	.124	.980	87	.214
استخدام نظم دعم القرار في جامعة طرطوس	.040	87	.200*	.989	87	.666

***الجدول (4)*: اختبار التوزيع الطبيعي لاستجابات أفراد عينة الدراسة– المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss**

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة Sig أكبر من 0.05 وبالتالي نستنتج أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة

وقامت الباحثة بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتمثلة في:

3-9 أساليب الإحصائية الوصفية:

تم اعتماد نتائج تحليل البيانات وتفسيرها في الإحصاءات الوصفية بناءً على الجدول (5) الآتي:

المستوى	ضعيف جداً	ضعيف	متوسط	كبير	كبير جداً
المتوسط الحسابي	1.80	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	أكبر من 4.20

الجدول (5): *مستويات المتوسط الحسابي – المصدر: (بلال ،2018، ص23)*

4-9 الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

قامت الباحث بحساب النسب المئوية لتوزع إجابات أفراد العينة، كما يبينها الجدول رقم (6) التالي.

الخصائص الديموغرافية	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	56	64.4%
	أنثى	31	35.6%
	المجموع	87	100%
العمر	30سنة فأقل	11	12.6%
	من 31 سنة إلى 40	31	35.6%
	من 41 سنة إلى50	34	39.0%
	51سنة فأكثر	11	12.6%
	المجموع	87	100%
المؤهل التعليمي	بكالوريا	2	2.3%
	معهد متوسط	5	5.7%
	شهادة جامعية	27	31.0%
	ماجستير	11	12.6%
	دكتوراه	42	48.2%
	المجموع	87	100%
عدد سنوات العمل	5سنوات فأقل	30	25.0%
	من 5سنوات إلى 10	37	30.8%
	من 10إلى 15سنوات	20	44.2%
	المجموع	87	100%
المسمى الوظيفي	موظف	36	30%
	مدير مديرية	27	22.5%
	عميد كلية	11	9.2%
	نائب/عميد- رئيس الجامعة	12	10%
	رئيس الجامعة	1	8%
	المجموع	87	100%

***الجدول (6): الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة*- المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss**

يتبين من الجدول (6) إن (64.4%) من عينة الدراسة هم من الذكور، بينما شكلت نسبة الإناث (35.6%) من أفراد العينة وهذا يدل على أن معظم أفراد عينة الدراسة من الذكور. أكثر من (48.2%) عينة الدراسة يحملون شهادة الدكتوراه كمؤهل علمي بينما يحمل (12.6%) درجة الماجستير بينما يحمل (31.0%) الشهادة الجامعية وهذا يؤكد حرص جامعة طرطوس على اختيار كوادر مؤهلة علمياً وقادرة على مواكبة التطور التكنولوجي ويمتلكون القدرة على التعامل مع الحاسبات الإلكترونية التي تساعدهم على القيام بالأعمال الإدارية. وتشكل نسبة الموظفين الإداريين (30%) بينما شكلت نسبة المدراء (22.5%) على التوالي والعمداء (9.2%) وهذا يرجع إلى طبيعة جامعة طرطوس وكلياتها التي تتطلب عدد كبير من الإداريين لإنجاز المهام الإدارية المختلفة. وتشكل الفئة العمرية (من 41 سنة إلى 50) نسبة (39.0%)وفي المقابل فإن الفئة العمرية (30سنة فأقل) تتراوح أعمارهم بين (12.6%) وهذا يدل على أن جامعة طرطوس وكلياتها تعتمد على الفئات العمرية الكبيرة وذلك يعود غالباً لامتلاكهم القدرة على التعامل مع القرارات الإدارية بخبرة أكثر من الفئات العمرية الأصغر. وتشكل (44.2%) من أفراد العينة من ذوي الخبرة لمدة أكثر من 10سنوات بينما شكل الأفراد من ذوي الخبرة لأقل من 5سنوات نسبة (25.0%) وهذا يدل على أن جامعة طرطوس وكلياتها تعتمد على الأفراد الأكثر خبرة لصنع القرار.

ولتقييم أثر استخدام نظم دعم القرار على جودة القرار الإداري قامت الباحثة بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة كما يوضحه الجدول (7) الآتي:

المتغير التابع وأبعاده	المتوسط الحسابي	القيمة	الانحراف المعياري
جودة القرار الإداري	2.6219	متوسط	0.26104
الإطار المناسب	2.5140	ضعيف (4)	0.50506
البدائل المتاحة	3.1724	متوسط (3)	0.48120
المعلومات المفيدة	2.6178	متوسط (2)	0.59411
مقاييس القيم	2.6916	متوسط (1)	0.56578
التفكير المنطقي	2.3586	ضعيف (6)	0.56167
الالتزام بالعمل	2.3770	ضعيف (5)	0.57103

الجدول (7): ***المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجودة القرار الإداري–المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss***

نلاحظ من الجدول (7) أن المتوسط الحسابي لجودة القرار الإداري بلغت (2.6219) بانحراف معياري قدره (0.26104) مما يدل على أن مستوى جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس متوسطة وذلك يعود إلى: الإطار المناسب ذو التطبيق الضعيف، والبدائل المتاحة، والمعلومات المفيدة المتوفرة بنسبة متوسطة، ومقاييس القيم المستخدمة بنسبة متوسطة، والتفكير المنطقي المتواجد بنسبة ضعيفة، والالتزام بالعمل المتواجد بنسبة ضعيفة.

ويبين الجدول (8) التالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنظم دعم القرار.

المتغير المستقل وأبعاده	المتوسط الحسابي	القيمة	الانحراف المعياري
نظم دعم القرار	***2.3151***	***ضعيف***	***0.40456***
دعم الإدارة العليا	***2.5589***	***ضعيف (4)***	***0.78500***
الإمكانيات المادية	***2.1480***	***ضعيف (1)***	***0.55462***
الإمكانيات الفنية	***2.3563***	***ضعيف (3)***	***0.55199***
الإمكانيات البشرية	***2.1973***	***ضعيف (2)***	***0.55715***

الجدول (8):المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنظم دعم القرار–المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

نلاحظ من الجدول (8) أن المتوسط الحسابي لاستخدام نظم دعم القرار بلغ (2.3151) وبانحراف معياري قدره (0.40456) مما يدل على أن مستوى استخدام نظم دعم القرار في جامعة طرطوس ضعيف وذلك يعود إلى الدعم المقدم من قبل الإدارة العليا الضعيف نسبياً، والإمكانيات المادية المتوافرة بنسبة ضعيفة والإمكانيات الفنية المتوافرة بنسبة ضعيفة والإمكانيات البشرية المتوافرة بنسبة ضعيفة.

5-9الأساليب الإحصائية الاستدلالية: وتتمثل في:

1-5-9- استخدام معاملات الارتباط لاختبار فرضيات الدراسة:

للتعرف على مدى وجود علاقات بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.

اختبار الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين توفر الإمكانيات (دعم الإدارة العليا، المادية، الفنية، البشرية) كمتطلب من متطلبات استخدام نظم دعم القرار وبين تحسين جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس. يوضح الجدول (9) نتائج اختبار الفرضية.

المجال	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية(.sig)
متطلبات استخدام نظم دعم القرار	.581	0.000

الجدول (9): معامل الارتباط بين متطلبات استخدام نظم دعم القرار وجودة القرار الإداري- المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Spss

يبين الجدول رقم 9 أن معامل الارتباط بين متطلبات استخدام نظم دعم القرار وجودة القرار الإداري في جامعة طرطوس يساوي (.581) مما يدل على جود ارتباط طردي بدرجة متوسطة وأن مستوى الدلالة المعنوية sig (0.000) أي أقل من (0.05)، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين توفر الإمكانيات (دعم الإدارة العليا، المادية، الفنية، البشرية) كمتطلب من متطلبات تطبيق نظم دعم القرار وبين تحسين جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس بمعنى أنه كلما توفرت متطلبات لاستخدام نظم دعم القرار كلما تحسنت جودة القرار الإداري.

اختبار الفرضية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مستوى استخدام نظم دعم القرار وتحسين جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس. يوضح الجدول (11) نتائج اختبار الفرضية.

المجال	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية(.sig)
استخدام نظم دعم القرار	.643	0.000

***الجدول(10)*: معامل الارتباط بين مستوى استخدام نظم دعم القرار وجودة القرار الإداري–المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss**

يبين الجدول رقم 10 أن معامل الارتباط بين مستوى استخدام نظم دعم القرار وجودة القرار الإداري في جامعة طرطوس يساوي (.643) وهذا يدل على الارتباط الطردي والمتوسط وأن مستوى الدلالة المعنوية sig (0.000) أي أقل من (0.05)، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين استخدام نظم دعم القرار وتحسين جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس، بمعنى أنه كلما ازداد مستوى استخدام نظم دعم القرار كلما تحسنت جودة القرار الإداري.

2-5-8-استخدام اختبار التباين:

اختبار وجود فروق بين المستويات الإدارية في استخدام نظم دعم القرار في جامعة طرطوس، واختبار وجود فروق في جودة القرارات الإدارية باستخدام نظم دعم القرار في الجامعة.

اختبار الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المستويات الإدارية في استخدام نظم دعم القرار في كليات جامعة طرطوس. يوضح الجدول (11) نتائج اختبار الفرضية.

المجال	قيمة اختبار "t"	القيمة الاحتمالية(.sig)
استخدام نظم دعم القرار في المستويات الإدارية	17.848	0.000

الجدول (11): اختبار T-Test للفرضية الثالثة –المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss

يبين الجدول رقم 11 أن مستوى الدلالة المعنوية sig (0.000) أي أقل من (0.05) بذلك يمكن القول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المستويات الإدارية في استخدام نظم دعم القرار في كليات جامعة طرطوس وذلك تبعاً للمستويات الإدارية لصالح المستويات الإدارية العليا حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.3182) وهو أكبر من الإدارة الوسطى والإدارة التنفيذية

اختبار الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في جودة القرارات الإدارية باستخدام نظم دعم القرار في كليات جامعة طرطوس. يوضح الجدول (12) نتائج اختبار الفرضية.

المجال	قيمة اختبار "t"	القيمة الاحتمالية(.sig)
جودة القرارات الإدارية	**11.408**	**0.000**

***الجدول (12)*: اختبار T-Test للفرضية الرابعة -المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss**

يبين الجدول رقم 12 أن مستوى الدلالة المعنوية sig (0.000) أي أقل من (0.05) بذلك يمكن القول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية في جودة القرارات الإدارية باستخدام نظم دعم القرار في كليات جامعة طرطوس لصالح مدى دعم الإدارة العليا لاستخدام نظم دعم القرار حيث بلغ متوسطها الحساب(2.5589) وهو أكبر من المتطلبات الأخرى اللازمة لاستخدام نظم دعم القرار

3-5-9-استخدام معاملات الانحدار:

للتعرف على مدى وجود تأثير بين المتغيرات الخاضعة للاختبار. قامت الباحثة بإجراء اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير استخدام نظم دعم القرار على جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس، والجدول (13) و (14) تبين نتائج الاختبار.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.581[a]	.166	.126	.24407

a. Predictors: (Constant), استخدام نظم دعم القرار

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.975	4	.244	4.094	.004[b]
	Residual	4.885	82	.060		
	Total	5.860	86			

a. Dependent Variable: جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس

b. Predictors: (Constant), استخدام نظم دعم القرار

***الجدول (13)-(14)*: اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثيراستخدام نظم دعم القرار على جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس -المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي spss**

نلاحظ من الجدولين السابقين أن قيمة R معامل الارتباط بين الإمكانيات (دعم الإدارة العليا، المادية، الفنية، البشرية) المتوافرة لاستخدام نظم دعم القرار وتحسين جودة القرار الإداري قد بلغ (58.1%) مما يدل على أن معامل الارتباط متوسط وموجب كما سجل مستوى الدلالة المعنوية sig (0.004) أي أقل من (0.05)، وبلغت F (4.094) أي أكبر من قيمتها الجدولية (3.447) عند مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نستنتج أن استخدام نظم دعم القرار يؤثر بشكل موجب ومتوسط على تحسين جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس

10-نتائج البحث

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

-إن مستوى جودة القرار الإداري في كليات جامعة طرطوس متوسطة، وبينت استجابات أفراد العينة أن: العنصر الأكثر تطبيقاً من عناصر جودة القرار الإدارية هو توفير البدائل المتعددة أثناء عملية صنع القرار، بينما تبين وجود ضعف في التفكير والاستدلال المنطقي الذي بدوره يستدعي استخدام التحليلات الرياضية.

-إن مستوى استخدام نظم دعم القرار في جامعة طرطوس وكلياتها ضعيف، وبينت استجابات أفراد العينة أن جميع المتطلبات اللازمة لتطبيق نظم دعم القرار متوافرة بشكل ضعيف حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل متطلب من متطلبات استخدام نظم دعم القرار النسب الآتية: وتبين أن المتطلبات الأقل توفراً هي الإمكانيات المادية.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين توفر الإمكانيات (دعم الإدارة العليا، المادية، الفنية، البشرية) كمتطلب من متطلبات تطبيق نظم دعم القرار وبين تحسين جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس، أي أنه بتوفر متطلبات استخدام نظم دعم القرار تتحسن جودة القرار الإداري.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين استخدام نظم دعم القرار وتحسين جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس، أي كلما ازداد مستوى استخدام نظم دعم القرار تحسنت جودة القرار الإداري.

- وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المستويات الإدارية في استخدام نظم دعم القرار في كليات جامعة طرطوس وذلك تبعاً للمستويات الإدارية لصالح المستويات الإدارية العليا.

- إن استخدام نظم دعم القرار يؤثر بشكل موجب ومتوسط على تحسين جودة القرار الإداري في جامعة طرطوس.

11-توصيات البحث:

لكي تتمكن جامعة طرطوس من مواكبة التطور التكنولوجي والتعامل مع المشكلات بطريقة علمية وموضوعية يجب:

أ- توفير المتطلبات (المادية، الفنية، البشرية) اللازمة لاستخدام نظم دعم القرار بما يتناسب مع الحاجة، والدعم المستمر من قبل الإدارة العليا لاستخدام نظم دعم القرار.

ب- إدخال عناصر جودة القرار الإداري كمقياس لقياس جودة أي قرار إداري يتم صنعه.

ت- اعتماد نظم دعم القرار للمساعدة في تحليل البيانات واستثمار مخرجات نظم دعم القرار لصنع قرارات ذات جودة عالية وأكثر كفاءة وفعالية.

12- المصادر والمراجع

12-1المراجع العربية:

1. السيحان، عبد الله طلال (2022). **دور نظم المعلومات في تحسين جودة القرار الإدارية "دراسة تطبيقية على التعليم الجامعي في دولة الكويت"**. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية – المجلد الثالث عشر – العدد الثالث – مارس .2022

2. أحمد بدوي، إبراهيم (2017). **أثر نظم دعم القرار على القرارات الإدارية: دراسة تطبيقية على المعاهد الخاصة المصرية في الفترة من 2010 – 2016**. رسالة ماجستير– كلية العلوم الإدارية– جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ص 263.

3. أسبر، سعيد وغريب، محمد كمال عامر (2019). **دور استخدام نظم دعم القرار في تحسين الميزة التنافسيَّة "دراسة ميدانيَّة على الجامعات الخاصَّة العاملة في السَّاحل السُّوري"**. مجلة جامعة تشرين– العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 41، العدد 5، ص 429–448.

4. التويجري، فواز بن عبد الله بن محمد والنوح، عبد العزيز بن سالم بن محمد (2022). **متطلبات دعم اتخاذ القرارات الإدارية باستخدام الذكاء الاصطناعي في وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية**. مجلة الفنون وعلوم الإنسانيات والاجتماع، (85)، ص 154–171.

5. الحسني، عبد الله بن حمود بن محمد (2013). **الأثر بين نظم دعم القرار وجودة المعلومات وفاعلية اتخاذ القرار دراسة ميدانية في وزارة الخدمة المدنية بسلطنة عمان**. – كلية العلوم الإدارية، جامعة الشرق الأوسط.

6. العزاوي، خليل، (2004)، **إدارة اتخاذ القرار الإداري**، دار كنوز المعرفة للنشر، عمان، الأردن، ص22

7. النجار، فايز، (2007)، **نظم المعلومات الإدارية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2

8. بلال، مشعلي، **مطبوعة بيداغوجية في مقياس الإحصاء1**، موجهة لفائدة طلبة السنة الأولى، جامعة 8 ماي، الجزائر،2018-2019، ص23

9. حسن، طاهر، (2022)، **نظم المعلومات الإدارية**، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، ص325

10. سليمان، حيان (2023). **تأثير نظم دعم القرار الإداري في تحسين جودة القرارات الإدارية في الجامعات السورية**. مجلة جامعة تشرين- العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 45، العدد 2، ص 22-37.

11. قنديلجي، عامر، الجنابي، علاء الدين، (2005)، **نظم المعلومات الإدارية**، ط1، دار المسير للطباعة والنشر، عمان، ص38.

12. ياسين، سعد غالب (2006). **نظم مساندة القرارات**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص.21.

2-12-المراجع الأجنبية:

1. Alowaigl, Amjad et al., (2021). **"A multi-criteria assessment of decision support systems in educational environments**." Indonesian Journal of Electrical Engineering and Computer Science 22: 985-996.
2. Anderson F. Barry (2002), "**The Three Secrets of Wise Decision Making**", 1st ed., Portland, Single Reef Press.
3. Arnott, D et al, (2005). **"A critical analysis of Decision Support Systems research"** Journal of Information Technology, 20, 2, June, pp67-87 .
4. Baker, R. S., & Inventado, P. S. (2014). **Educational Data Mining and Learning Analytics**. In Learning Analytics (pp. 61-75). Springer
5. Bolloju, N., Khalifa, M. and Turban, E. (2002), **"Integrating knowledge management into enterprise environments for the next generation decision support"**, Decision Support Systems, Vol. 33 No. 2, pp. 163-176.
6. Bresfelean, vet al, (2014), **higher education decision making and decision support systems**,2014
7. Carlsson, C. and Turban, E. (2002), **"DSS: directions for the next decade"**, Decision Support Systems, Vol. 33 No. 2, pp. 105-110.

8. Chan, F.T.S., et al., (2003), "**A conceptual model of performance measurement for supply chains"**, Management Decision, Vol. 41 No. 7, pp. 635-642 .

9. Christoph, Haeringer. (2007). **Meta-democracy? Practices of public decision-making in the preparatory Process for the European social forum**, Paper Prepared for the ecprjoint sessions of workshops held, Helsinki, P323 .

10. Darmalaksana W, Ramdhani M A, Cahyana R and Amin A (2018). **Strategic Design of Information System Implementation at University Int**. J. Eng. Technol. 7 2.29 P787-791

11. Delibasic, B. et al., (2016), **Decision Support Systems V – Big Data Analytics for Decision Making**, Lecture Notes in Business Information Processing 216, Springer, Cham Heidelberg, New York, NY, Dordrecht and London .

12. Dhar, V. and Stein, R. (1997), **Intelligent Decision Support Methods: The Science of Knowledge Work**, Prentice Hall Inc., NJ .

13. Egan, M, (2015), L**ingering crisis in cairo dims Egypt's economicoutlook**,Retrived from http://WWW.foxbusiness.com/investing/2015/07/02/lingering-crisis-in-cairo-egypt-economic-outlook/

14. Fayoumi, (2018). *"Evaluating the Effectiveness of Decision Support System: Findings and Comparison in Faculty of Computing and Information Technology*, King Abdul-Aziz University.

15. Forgionne G.A., (2003). **An Architecture for the Integration of Decision-Making Support Functionalities, Decision Making Support Systems: Achievements**, Trends and Challenges for the New Decade, Idea Group Inc.

16. Galvis, Á. H., (2018). **"Supporting decision-making processes on blended learning in higher education: literature and good practices review,"** Int. J. Educ. Technol. High. Educ., vol. 15, no. 1, pp. 1–38

17. Ghisoiue et al. (2009). **Designing a DSS for Higher Education Management**, Proceedings of CSEDU 2009, Lisbon, Portugal, p. 335-340

18. Ghisoiue et al. (2009). **Designing a DSS for Higher Education Management**, Proceedings of CSEDU 2009, Lisbon, Portugal, p. 335-340

19. Ghisoiue et al. (2009). **Designing a DSS for Higher Education Management**, Proceedings of CSEDU 2009, Lisbon, Portugal, p. 335-340

20. Grobler, Bernardus, (2004), **The Training and development of Principals to manage schools effectively using the**

competence approach, University of Johannesburg, south Africa, P319 .

21. Gupta J et al". (2006). **Intelligent Decision-making Support Systems. Foundations, Applications and Challenges**, Springer-Verlag.

22. Harvard Business School, (2005), "**essentials decision making-decision making 5 steps to better results**", USA, Harvard business school publishing corporation, P5

23. Harvard Business School, (2005), "**essentials decision making-decision making 5 steps to better results**", USA, Harvard business school publishing corporation, pp. 11

24. Harvard Business School, (2005), "**essentials decision making-decision making 5 steps to better results**", USA, Harvard business school publishing corporation, pp. 451-468 .

25. Howard,L,(2012),**Qualiative Research Methods for the social sciences**, Global edition,California,P6.

26. Ioannis E. Livieris, Tassos A. Mikropoulos, Panagiotis Pintelas (2016). **A decision support system for predicting students' performance**. Themes in Science & Technology Education, 9(1), 43-57, 2016

27. Jain&Raju, (2016), **Decision Support System in THE 21th century**, ch1, P42

28. Kamruzzaman, MD. & Baker, Douglas. (2013), "**Will the Application of Spatial Multi Criteria Evaluation Technique Enhance the Quality of Decision-making to Resolve Boundary Conflicts in the Philippines?**". Land Use Policy, Elsevier, 34, pp: 11-26

29. Keren, Gideon, Bruine, Wandi. (2003), "**On the assessment of decision quality: considerations regarding utility, conflict and account-ability**", In: Hardman, D.J., Laura Macchi, (Eds.), Thinking: Psychological Perspectives on Reasoning, Judgment and Decision making. John Wiley and Sons, New York, pp. 347-363 .

30. Liu, S., Duffy, A.H.B., Whitfield, R.I. and Boyle, I.M. (2010), **"Integration of decision support systems to improve decision support performance**", Knowledge and Information Systems – An International Journal, Vol. 22 No. 3, pp. 261-286.

31. Liu, S., et al., (2009), **Towards the realisation of an integrated decision support environment for organisational decision making"**, International Journal of Decision Support Systems Technology, Vol. 1 No. 4, pp. 38-58 .

32. Liu, S., et al., D. (2013), **"A decision-focused knowledge framework to support collaborative decision making for lean**

supply chain management", International Journal of Production Research, Vol. 51 No. 7, pp. 2123-2137.

33. Liu, S., Zarate, P. and Ribeiro, R. (2014), **"Guest editorial on knowledge-based decision systems"**, Journal of Decision Systems, Vol. 23 No. 3, pp. 229-231 .

34. Marakas, G, (2003), **Decision Support System in the 21th century**, ch1, Florida, United states, P6

35. Martinsons, M.G. and Davison, R.M. (2007), "**Strategic decision making and support systems: comparing American, Japanese and Chinese management"**, Decision Support Systems, Vol. 43 No. 1, pp. 284-300

36. Martinsons, M.G. and Davison, R.M. (2007), **"Strategic decision making and support systems: comparing American, Japanese and Chinese management"**, Decision Support Systems, Vol. 43 No. 1, pp. 284-300 .

37. Martinsons, M.G. and Davison, R.M. (2007), **"Strategic decision making and support systems: comparing American, Japanese and Chinese management"**, Decision Support Systems, Vol. 43 No. 1, pp. 284-300 .

38. Mazen J. Al Shobaki (2022). **Decision Support Systems and Their Impact on the Development of the Organizational Structure in Palestinian Higher Education Institutions**.

International Journal of Academic Information Systems Research (IJAISR) ISSN: 2643-9026 Vol. 6 Issue 7, Pages: 1-22 .

39. McNamee, Peter & John Celona (2008), "**Decision Analysis for the Professional**". 4th ed. USA, SmartOrg, Inc .

40. Meyer, Jennifer&others, (2016) **Decision quality**, Strategic Group Decision International, Canada, P3-4.

41. Paprica, Zita. (2001), "**knowledge management support in decision making**". university of Economic Sciences and public administration, Budapest, Hungary, this paper was presented in Stockholm on the IFIP WG 8.3 conference held 8-11 july 2000 devoted to Knowledge Management and Decision Support

42. Parnell S. and al. (2013), " **Introduction to Decision Analysis**", In G. Parnell, T. Bresnick, S. Tani & E. Johnson (eds), handbook of decision analysis, 1st ed., New York: John Wiley & sons, p342 .

43. Parnell S. and al. (2013), " **Introduction to Decision Analysis**", In G. Parnell, T. Bresnick, S. Tani & E. Johnson (eds), handbook of decision analysis, 1st ed., New York: John Wiley & sons, pp. 92-109 .

44. Prasetyo, D. (2022). **Decision Support System to Determine Higher Education Resource Needs Using Accreditation Assessment Standards**. International Journal of Engineering

Technology and Natural Sciences, 4(2), 175 - 184. https://doi.org/10.46923/ijets.v4i2.214

45. R. Moodley, F. Chiclana, J. Carter, and F. Caraffini, (2020). **"Using data mining in educational administration: a case study on improving school attendance,"** Applied Sciences, vol. 10, no. 9, p. 3116.

46. R. Shibl, M. Lawley, and J. Debuse, **"Factors influencing decision support system acceptance,"** Decision Support Systems, vol. 54, no. 2, pp. 953–961, 2013

47. Romero, Cristóbal & Ventura, Sebastian. (2010). **Educational Data Mining: A Review of the State of the Art**. Systems, Man, and Cybernetics, Part C: Applications and Reviews, IEEE Transactions on. 40. P601 - 618

48. Russo, Edward., Paul, J.-H. Schoemaker. (1994), "**les chausses trappes de la prise edecision**" Ed : Organisation, Paris .

49. Seo, N, **Eco-systems anthropogenic decisions using South American and sub-Saharan**, (2011), Latin America،

50. Shalabi, Rasha. (2020). **THE IMPORTANCE AND APPLICATIONS OF DECISION SUPPORT SYSTEMS (DSS) IN HIGHER EDUCATION**. 10 .6084/m9. figshare. 12465599. v1

51. Shim, J.P., et al., (2002), "**Past, present, and future of decision support technology"**, Decision Support Systems, Vol. 33 No. 2, pp. 111-126

52. Shim, J.P., et al., (2002), "**Past, present, and future of decision support technology"**, Decision Support Systems, Vol. 33 No. 2, pp. 111-126.

53. Shimizu et al". (2006). **Strategic Alignment Process and Decision Support Systems: Theory and Case Studies**, Idea Group Inc

54. Shimizu et al". (2006). **Strategic Alignment Process and Decision Support Systems: Theory and Case Studies**, Idea Group Inc.

55. Simon, H.A. (1960), **The New Science of Management Decision**, Harper Brothers, New York, NY.

56. Spetzler, carl & Keelin, Tom. & Schoemaker, Paul. (2009), "**Decision Quality the Fundamentals of Making Good Decisions**", Better Decisions - Better Lives, Decision Education Foundation.p:1-24. (www.decisioneducation.org) .

57. Spetzler, Carl. (2007), "**building decision competency in organizations**", In W. Edwards, R. Miles, & D. von Winterfeldt (eds), advances in decision analysis, Cambridge University press, pp. 451-468.

58. Spetzler, Carl. (2007), "**building decision competency in organizations**", In W. Edwards, R. Miles, & D. von Winterfeldt (eds), advances in decision analysis, Cambridge University press, pp. 451-468

59. Tani, n. Steven & Gregory S. Parnell. (2013), "**Use the Appropriate Decision Prosses**", In G. Parnell, T. Bresnick, S. Tani & E. Johnson (eds), handbook of decision analysis, 1st ed., New York: John Wiley & sons, pp. 92-109 .

60. Terry A. Bresnick & Parnell S. Gregory. (2013), " **Enable Decision Implementation", In G. Parnell, T. Bresnick, S. Tani & E. Johnson (eds), handbook of decision analysis**", 1st ed., New York: John Wiley & sons, pp. 340-350 .

61. Van Leeuwen et al"., (2005). "**Introduction in Recent Advances in Design and Decision Support Systems in Architecture and Urban Planning**", Springer Science + Business Media, Inc

62. Vermeulen, A. M. Patrick., & Petru, L. Curşeu. (2008), "**Entrepreneurial Strategic Decision-Making: A Cognitive Perspective**". UK. Edward Elgar.

63. Walker, S&others, "**Decision Support tool for sorghum production under variable rainfall in the central Rift Valley**", International symposium on method, Catania, P3

64. Weber, E, (1998), "**Percepotion and expectation of climate change, psychological perspectives to environmental and ethical issues in management**", San Francisco, P73

65. Yigit Alisan and Faruk Serin (2021)." **A Computer Assisted Decision Support System for Education Planning**", International Journal of Information Technology & Decision Making, Vol. 20, No. 05, pp. 1383-1407 .(2021)

66. Zarate, P. and Liu, S. (2016), "**A new trend for knowledge-based decision support systems design"**, International Journal of Information and Decision Sciences, Vol. 8 No. 3, pp. 305-324.

أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في سورية (2000-2020)

*ذو الفقار حسن دعبول أ.د. أكرم حوراني

*باحث أكاديمي، طالب دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، اختصاص علوم مالية ومصرفية
أستاذ دكتور، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، اختصاص اقتصاد نقدي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من أثر الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة من 2000 وحتى 2020، وفي سبيل ذلك استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من الانفاق الاستثماري والاستهلاكي العام على الناتج المحلي الإجمالي في سورية، كما أظهرت النتائج أن أثر الانفاق الاستهلاكي العام كان أكبر من أثر الانفاق الاستثماري العام. وأشارت النتائج إلى وجود أثر سلبي ومعنوي للمتغير الوهمي الممثل لفترة الحرب على الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام- الناتج المحلي الإجمالي- الاستثمار الكلي- الاستهلاك الكلي – الإنفاق الاستثماري.

The Impact of Public Spending on the Gross Domestic Product in Syria(2000-2020)

Zoalfekar Daaboul[1], Prof. Akram Al-hourani [2]

[1]PhD Student, Department of Insurance& Bankinig, Faculty of Economics, Damascus University.
[2]Professor of Department of Insurance& Bankinig, Faculty of Economics, Damascus University.

Abstract

This study aimed to investigate the impact of government consumption and investment spending on the gross domestic product in Syria during the period from 2000 to 2020. The study used the ARDL model, the results of the study showed: There is a positive and significant impact of government spending (both investment and consumption) on the gross domestic product in Syria, and the results showed that the impact of government consumption spending was greater than the effect of government investment spending. The results also indicated that there was a negative and significant impact of the dummy variable representing the war period on the gross domestic product.

Keywords: public spending - gross domestic product - total investment - total consumption - investment spending.

1-مقدّمة Introduction:

تتميز السياسة المالية بأهمية كبيرة انطلاقاً من التأثير المباشر وغير المباشر لأدواتها المتمثلة بالإنفاق العام والإيرادات العامة على كافة شرائح المجتمع وقطاعاته، حيث تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية وتتأثر بها، ولذلك أصبحت الحكومات تستخدمها كأداة تدخلية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية العامة كالاستقرار والنمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد والعدالة في توزيع وإعادة توزيع الدخول والثروات وغيرها. وعادةً ما يُنظر إلى الإنفاق العام باعتباره أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الأجل القصير وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ومع ذلك فإن التحديات التي فرضتها مشكلات تزايد عجز الموازنة وارتفاع التضخم والبطالة، قد دفعت سياسات الإنفاق العام للتركيز على هدف الاستقرار الكلي على حساب هدف تحفيز النمو الاقتصادي، وفي هذا الإطار يشكّك العديد من الباحثين الاقتصاديين في صحة النظرية القائمة على قدرة الإنفاق الحكومي في التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام(الفرضية الكينزية)، حيث يرى عدد من الباحثين أن النمو الاقتصادي هو المسبّب للإنفاق الحكومي وليس العكس(قانون فاجنر)، إلّا أنه وحسب العديد من الدراسات التجريبية على بعض اقتصاديات الدول تم إثبات وجود علاقة سببية متبادلة ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي.

2-مشكلة البحث Research Problem:

يعاني الاقتصاد السوري عموماً من العديد من المشكلات الاقتصادية المتمثلة في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض الدخل القومي الحقيقي، لا سيما في ظل الظروف والتحولات السياسية والاقتصادية التي مرت بها سورية خلال الفترة(2011-

2022)، ومن هنا كان التركيز على حجم الإنفاق العام الذي يمر عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية حتى يؤثر على النمو الاقتصادي، حيث يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري خلال الفترة(2000-2020)؟

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

1-ما هو أثر الإنفاق العام على الاستثمار الكلي في الاقتصاد السوري خلال الفترة المدروسة؟

2-ما هو أثر الإنفاق العام على الاستهلاك الكلي في الاقتصاد السوري خلال الفترة المدروسة؟

3-أهميّة وأهداف البحث Research Importance and Objectives:

تنبع أهمية البحث انطلاقاً من كونه يتناول إحدى الأدوات الهامة للسياسة المالية والمتمثلة بالإنفاق العام والتي تمسّ بدورها كافة أفراد ومؤسسات المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، وتأثيرها الكبير على المؤشرات الاقتصادية الكلية كالاستثمار الكلي والاستهلاك الكلي. حيث هدف البحث بشكل رئيس إلى تحديد أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري خلال الفترة(2000-2020) من خلال دراسة ذلك الأثر على مكونين هامين للناتج المحلي الإجمالي هما(الاستثمار الكلي والاستهلاك الكلي).

4-فرضيات البحث Research Hypotheses:

يقوم البحث على الفرضية الرئيسة الآتية:

لا يوجد أثر معنوي لحجم الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة(2000-2020).

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعيَّة الآتية:

1-لا يوجد أثر معنوي لحجم الإنفاق العام على الاستثمار الكلي في سورية خلال الفترة المدروسة.

2-لا يوجد أثر معنوي لحجم الإنفاق العام على الاستهلاك الكلي في سورية خلال الفترة المدروسة.

5-منهجيّة البحث Research Methodology:

اعتمدت الدراسة على أسلوبين أساسيين:

الأول: أسلوب تحليلي من خلال عرض الأطر النظرية والفكرية التي تناولت العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي.

الثاني: أسلوب قياسي يعتمد على تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والتابعة باستخدام برنامج Eviews.

6-الدّراسات السَّابقة(Literature Review):

1_ دراسة (ديوب، 2017)[1]: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الإنفاق العام(الجاري والرأسمالي) على النمو الاقتصادي في سورية في المدى القصير والطويل لتفسير معدلات النمو الاقتصادي المتقلّبة خلال الفترة من(1990-2010)، حيث تتحقق الدراسة من أثر الإنفاق الحكومي

على النمو الاقتصادي السوري باستخدام سلاسل زمنية سنوية لـ(21) سنة للفترة بين(1990–2010) وذلك بتطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، حيث تم إدخال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع والإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي كمتغيرين مستقلين. وتؤكد نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق العام الجاري على الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يدعم الفرضية الكينزية، في حين أن الإنفاق الحكومي الرأسمالي ليس له أثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما قد يفسره انخفاض حجم الإنفاق الحكومي الرأسمالي عن المستوى الذي يضمن تحفيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2_ دراسة (شكر، 2021)[2]: العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في مصر.

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة السببية بين كل من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري في مصر من جهة وبين الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى باستخدام اختبار السببية(تودا ياما موتو)، كما هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وبين الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، وفي الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. وكانت الفترة المدروسة للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الاستهلاكي(1990–2018) باستخدام بيانات سنوية في مصر، والفترة المدروسة للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الاستثماري(2002–2018) باستخدام بيانات ربع سنوية في مصر على اعتبارها كانت متاحة خلال تلك الفترة. توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها: وجود علاقة طردية ومعنوية في الأجل الطويل والقصير بين الناتج المحلي الإجمالي في مصر وكل من الإنفاق الحكومي

الاستهلاكي والاستثماري، وتوجد علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي الاستهلاكي وهو ما يؤيد قانون فاجنر، ولكن توجد علاقة سببية في اتجاهين بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الاستثماري مما يؤيد قانون فاجنر وفرضية كينز في مصر.

3_ دراسة (شوكت، 2022)[3]: أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على الناتج اللانفطي في العراق.

هدفت الدراسة إلى رفع مستوى الإنفاق الحكومي الاستثماري لزيادة تأثيره وقدرته على تحفيز التنمية والنمو للناتج المحلي اللانفطي في العراق، حيث أُجريت الدراسة للإجابة على مجموعة من الأسئلة التي تمثل جوهر المشكلة البحثية: هل ساهم الإنفاق الاستثماري الحكومي في تنمية الناتج خلال السنوات الماضية، وإلى أي مدى تطور هذا الإنفاق؟ اعتمدت الدراسة أسلوب منهج التحليل الكمي الذي تناول تطور حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي والناتج اللانفطي في العراق خلال مدة الدراسة، وتم استخدام المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي يبين أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على الناتج المحلي اللانفطي من خلال اختبار العلاقة السببية باستعمال البرنامج الإحصائيEviews10. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري الحكومي والناتج المحلي اللانفطي في العراق، ولكن استجابة الناتج للإنفاق مازالت دون المستوى المطلوب في حالة تغير الإنفاق، كما أظهرت النتائج أن الإنفاق الاستثماري الحكومي لم يُبنى على أساس خطة استثمارية وإنما على أساس الفائض المتبقي من الإنفاق الحكومي الجاري.

4_ دراسة (Ahuja, Pandit, 2020)[4]:

Public Expenditure and Economic Growth: Evidence from the Developing Countries

الإنفاق العام والنمو الاقتصادي: أدلة من البلدان النامية.

هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات أكثر وفرة تغطي 59 دولة في إطار زمني يمتد من(1990–2019) حيث أُجريت الدراسة في سياق البلدان النامية التي بدأت تبرز كقوة اقتصادية عالمية، وتستخدم الدراسة البيانات الثانوية للتمويل العام والمتغيرات الاقتصادية الأخرى من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها: وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، وتمتد تلك العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث تدعم النتائج الإطار الكينزي الذي يؤكد أهمية الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج التأثير الهام والإيجابي لكل من الإنفاق العام والاستثمار على النمو الاقتصادي، من جهة أخرى فإن النمو السكاني والبطالة لهما تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

5_ دراسة (Rahman, 2023)[5]:

The Impact of government expenditure on economic growth: A Study of SAARC countries

تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة دول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

هدفت الدراسة إلى تحديد فيما إذا كان الإنفاق الحكومي له تأثير على النمو الاقتصادي في دول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وبالتالي تحديد فيما إذا كان الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التنمية الاقتصادية والعكس صحيح، وما إذا كان التوازن طويل المدى هو علاقة مهمة بين المتغيرين. اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية فقط، وتم استخدام التقنيات الكمية مثل الانحدار والتكامل المشترك والسببية في منظور

بيانات دول رابطة جنوب آسيا بما في ذلك بنغلاديش والهند وباكستان وسيريلانكا وبوتان ضمن سلسلة زمنية من 2011 حتى 2020، حيث تم استخدام برنامج Eviews والحصول على البيانات من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمواقع الإلكترونية لدول مختارة والبنك الدولي وبنك بنغلاديش. توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: للإنفاق الحكومي تأثير إيجابي قوي على الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المدروسة، وتتمتع النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي بعلاقة طويلة الأمد، كما أظهرت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، وهو ما يتفق مع النظرية الكينزية وقانون فاجنر .

7-الإطار النظري:

أولاً: الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية:

إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحوّلها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخّلة ثم إلى الدولة المنتجة، أدى إلى إحداث تطورات وتغييرات في أهمية وحجم الإنفاق العام باعتباره أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة والتي تعكس بدرجة كبيرة فاعلية الحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي، حيث تزايد حجم الإنفاق العام كماً ونوعاً وبشكل مستمر في معظم دول العالم رغم معارضة بعض الاقتصاديين لزيادته، وقد سُمّي تطور حجم الإنفاق العام بظاهرة نمو الإنفاق العام [6]:

ثانياً: أسباب نمو ظاهرة الإنفاق العام:

إن حجم الإنفاق العام ازداد بشكل مستمر في معظم دول العالم، وتعتبر ظاهرة الإنفاق العام إحدى السمات المميزة للمالية العامة من أجل توفير الخدمات للمجتمع والحد من الاحتكارات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. إن زيادة النفقات العامة لا يعني بالضرورة زيادة المنفعة العامة والمترتبة عليها، كما لا تؤدي حتماً إلى زيادة التكاليف

على الأفراد كنتيجة لتلك الزيادة، وإن ظاهرة النمو في الإنفاق العام تعود إلى أسباب عديدة تظهر في مجموعتين [7] [4]:

المجموعة الأولى: أسباب الزيادة الظاهرية للإنفاق العام:

تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بأنها زيادة الأرقام المعبّرة عن النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات لإشباع حاجاته العامة، ومن أهم الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:

1-زيادة عدد السكان: إن زيادة عدد السكان يتطلب زيادة في الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع من أجل المحافظة على مستوى نصيب الفرد من تلك الخدمات، كما أن ارتفاع عدد السكان يزيد من حصيلة نفقات الرعاية الصحية والاجتماعية، ولهذا فإن الزيادة في عدد السكان يجعل من زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية.

2-التوسع في الجهاز الإداري للحكومة: إن التوسع في الأجهزة الإدارية للحكومة يزداد بمعدل أعلى من زيادة الخدمات العامة، مما يترتب على ذلك التوسع في الجهاز الإداري زيادة في حجم الإنفاق العام، بالإضافة إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يحتاج إلى عدد من العاملين في الجهاز الإداري للحكومة وبالتالي ازدياد النفقات العامة الظاهرية.

3-أسباب إدارية: إن التوسع في الإدارات والأجهزة الحكومية دون أية منفعة عامة يترتب عليه تزايد ظاهرة البطالة المقنعة، كما أن التوسع في الإنفاق على الأبنية والأثاث والتكاليف الإدارية دون أي تطور في المنفعة العامة يؤدي إلى زيادة حجم النفقات الظاهرية.

4-انخفاض القيمة الحقيقية للنقود: إن ارتفاع المستوى العام للأسعار من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنفقات العامة، وهو ما يدفع الدولة إلى رفع القيمة النقدية لها للمحافظة على منفعتها الحقيقية ثابتة.

المجموعة الثانية: الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق العام:

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم الإنفاق العام الزيادة الفعلية في قيمة النفقات العامة، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة، وتقسم الأسباب الحقيقية للنفقات العامة إلى أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية ومالية على الشكل الآتي:

1-الأسباب الاقتصادية: إن من أهم الأسباب الاقتصادية التي أسهمت في زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة: تطور دور الدولة الاقتصادي(أي أن تطور النشاط الاقتصادي في الدولة يتطلب منها التدخل في حلّ الأزمات الاقتصادية من خلال زيادة الطلب الكلي)، والنمو الاقتصادي وزيادة مستوى الدخل القومي(أي أن ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي مرتبط بالزيادة في حجم الدخل القومي).

2-الأسباب السياسية: إن من أهم الأسباب السياسية التي تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة هي تطور الفكر السياسي في الكثير من المجتمعات وانتشار المبادئ الديمقراطية، وتزايد الإنفاق الحربي وخصوصاً في الدول النامية، إضافةً إلى التوسع في نطاق العلاقات الدولية وزيادة عدد البعثات الدبلوماسية وحجمها ونوعها.

3-الأسباب الاجتماعية: إن تزايد الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع أسهم في زيادة الضغوطات على الدولة ومطالبتها بزيادة حجم نفقاتها الاجتماعية لدعم الطبقات المتضررة، إضافةً إلى التوسع في مجال الإنفاق الاجتماعي مثل التأمين الصحي

للعاملين والتأمين ضد البطالة وتعويضات إصابات العمل ومشروعات الضمان الاجتماعي، كل ذلك أدى لزيادة حقيقية في حجم النفقات العامة.

4-الأسباب المالية: يجب على الدولة التنويع في مصادر الإيرادات الحكومية والأساليب المستخدمة في تحصيلها مما يزيد من تقدم الدولة اقتصادياً وإدارياً واجتماعياً، كما يجب على الدولة وضع شروط سهلة ومناسبة على القروض الممنوحة للأفراد وإعفاء فوائد السندات من الضرائب، وهذا يؤدي إلى توسع الدولة بالإنفاق العام في المشاريع الرأسمالية والاجتماعية.

ثالثاً: قواعد الإنفاق العام:

هناك ثلاثة قواعد أساسية للإنفاق العام تتمثل في الآتي [8] [9]:

1-قاعدة المنفعة: يعتبر تحقيق أو إشباع الحاجات العامة أحد الأهداف والأركان الأساسية للنفقات العامة، ولا يجوز التمييز بين الأفراد عند القيام بالتوزيع والإنفاق، الأمر الذي يقتضي قيام الدولة بدراسة البيانات والإحصائيات لمعرفة مدى حاجة كل فرد حتى تتمكن من تحقيق أقصى منفعة ممكنة.

2-قاعدة الاقتصاد: وتعني هذه القاعدة الابتعاد عن الإسراف والتبذير عند تقدير النفقات العامة لأن ذلك سيؤدي إلى ضياع الأموال العامة مما يضعف الثقة في مالية الدولة ويعطي للمكلفين بالضريبة مبرراً للتهرب منها، فقاعدة النفقة العامة ملازمة لقاعدة المنفعة، فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يستدعي أن تكون بأقل تكلفة.

3-قاعدة الترخيص: الإنفاق عبارة عن التصرف في مال يخرج عن الخزانة العامة غير مملوك لفرد معين يدفعه حرصه عليه إلى مراعاة الاقتصاد في صرفه وحسن استغلاله في أفضل صورة، ومن هنا تنشأ ضرورة فرض رقابة دقيقة على الإنفاق العام.

وتظهر أهمية هذه القاعدة بأنها ضرورية لتحقيق الفاعدتين السابقتين والتأكد من استمرار تحققهما من خلال تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، وهو يتمثل في احترام

الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام بواسطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها.

رابعاً: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

يتحقق النمو الاقتصادي من خلال زيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات، وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة، ويتصدر الناتج المحلي الإجمالي مفاهيم الاقتصاد الكلي لكونه أكثر المعايير شمولاً، ويعبر عن نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل النمو الاقتصادي للبلد، ويعرف بأنه عبارة عن القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة، ويشير هذا التعريف إلى العوامل الأساسية الآتية[10] [11]:

1-السلع والخدمات النهائية: هناك العديد من السلع التي يتم إنتاجها في الاقتصاد ولا تصنف ضمن السلع النهائية، وبدلاً من ذلك تصنف كسلع وسيطة يتم إنتاجها من أجل استخدامها في عملية إنتاجية أخرى.

2-استثناء السلع المستعملة والمبادلات الورقية: يتعلق الناتج المحلي الإجمالي بالإنتاج الجديد أو الحالي فقط، فالناتج القديم لا يتم احتسابه من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأنه تم حسابه سابقاً عندما تم إنتاجه، كما أن الناتج المحلي الإجمالي يتجاهل جميع مبادلات النقود والسلع التي يتم انتقالها من يد لأخرى دون أن يكون هناك سلع وخدمات تم إنتاجها.

3-استثناء المنتجات التي يتم إنتاجها خارجاً من قبل عوامل إنتاج محلية: حيث يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي إجمالي دخول عوامل الإنتاج الرئيسية(الأرض-العمل-رأس المال) الموجودة داخل المحيط الجغرافي والتي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة.

خامساً: المفاهيم المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي:

يمكن إجمال أهم المفاهيم الأساسية التي يتم استخدامها أثناء دراسة الناتج المحلي الإجمالي بالآتي [12]:

1-الناتج القومي الإجمالي: يمثل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها ضمن فترة زمنية محددة من قبل عوامل الإنتاج التي يمتلكها مواطنو البلد بغض النظر عن مكان إنتاج المنتجات.

2-الناتج القومي الصافي: يمثل مجمل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد القومي وذلك بعد استبعاد قيمة اهتلاك رأس المال.

3-الدخل القومي: يمثل مجموع دخول عوامل الإنتاج التي تم تلقّيها من العمالة ورأس المال والأرض، وتجمع بشكل أساسي بعد طرح استهلاك الأصول والضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم يصبح الدخل القومي يمثل مجموع الأجور والأرباح والفوائد والإيجارات.

4-الدخل الشخصي: هو عبارة عن الدخل الوطني مطروحاً منه الأرباح غير الموزعة والضرائب على الأرباح وأقساط التأمينات الاجتماعية مضافاً إليه التحويلات.

5-الدخل المتاح: يمثل الدخل الشخصي مطروحاً منه الضرائب الشخصية، وبالتالي يمثل مقدار الدخل الذي يتوجب على القطاع العائلي صرفه أو ادخاره، حيث أن الدخل المتاح عادةً ما يُنفق لأغراض الاستهلاك أو الادخار والذي بدوره يتحول إلى استثمار.

سادساً: طرائق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

هناك ثلاثة طرائق أساسية لحساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في الآتي [9]:

1-طريقة الإنفاق: إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لهذه الطريقة تساوي الإنفاق الكلي للقطاعات الأربعة(القطاع العائلي-قطاع الأعمال-قطاع الحكومة وصافي المعاملات الخارجية)، وهو ما يمثل أنواع الإنفاق الأربعة: نفقات استهلاكية(C)-نفقات

استثمارية(I)–نفقات حكومية(G)–صافي الصادرات(Xn)، وبالتالي يمكن تلخيص ذلك بالمعادلة الآتية:

$$GDP=C+I+G+(EX-IM)$$

2–طريقة الدخل: إن السلع والخدمات المنتجة هي حصيلة للتعاون بين عوامل الإنتاج(العمل–الأرض–رأس المال–المستحدث/الإدارة/)، وبطرح قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة السلع والخدمات نحصل على قيمة الناتج، وتتوزع قيمة الناتج على هذه العوامل لقاء مساهمتها في الإنتاج كما يلي:

–العمل ويطلق على عائده الأجور (W)

–رأس المال ويطلق على عائده الفائدة(I)

–الأرض ويطلق على عائدها الريع(R)

–المستحدث ويطلق على عائده الربح(P)

وبالتالي يمكن تلخيص ذلك بالمعادلة الآتية:

$$GDP=W+R+I+P$$

3–طريقة الإنتاج: وتشمل:

أ–طريقة المنتج النهائية: وفق هذه الطريقة فإن الناتج المحلي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية، حيث لا يتم احتساب قيمة السلع الأولية(كالمواد الخام) أو قيمة السلع الوسيطة(التي يتم استخدامها في إنتاج سلعة أخرى) وذلك من أجل تجنب مشكلة تضاعف الحساب.

ب–طريقة القيمة المضافة: تمثل الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة المستلزمات الوسيطة التي حصلت عليها الوحدة واستخدامها في عمليات الإنتاج خلال فترة سنة، أي أن:

القيمة المضافة=القيمة الإجمالية للمنتج–مستلزمات الإنتاج

سابعاً: العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي:

تتعدد العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي، ومن أهمها [13]:

1-الظروف الطبيعية التي لا يمكن السيطرة عليها أو التنبؤ بها كالزلازل والظروف المناخية المختلفة.

2-الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من السلع والخدمات.

3-كمية ونوعية الموارد الاقتصادية التي تحدد كمية ونوعية ما ينتج، وبالتالي تحديد قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

4-علاقة عناصر الإنتاج والبيئة المحيطة، ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل في الإنتاج والتقدم التكنولوجي.

ثامناً: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي:

تحتلّ العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي مكانةً هامة في النظريات الاقتصادية، فالنظرية الكلاسيكية متمثلةً في قانون فاجنر تفترض أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، أي أن العلاقة السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، وعلى عكس النظرية الكلاسيكية تفترض النظرية الكينزية أن زيادة الإنفاق الحكومي كمتغير خارجي تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، أي أن العلاقة السببية تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وإن أول من أوضح العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي هو الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر، حيث وجد أنه مع زيادة النمو الاقتصادي فإن الإنفاق الحكومي سوف يزداد في الأجل الطويل، وهذه العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي عُرفت بعد ذلك بقانون فاجنر أو قانون زيادة نشاط الدولة،

حيث يرى فاجنر أنه من خلال عملية التصنيع يزداد نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ومن ثم يزداد نصيب الإنفاق العام من إجمالي الإنفاق [14].

وأوضح فاجنر أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية لزيادة الإنفاق الحكومي بسبب زيادة النمو الاقتصادي وهي [15] [16]:

1-أثناء التصنيع ومع تغير الهيكل الاقتصادي ستحلّ الوظائف الإدارية والتنظيمية للدولة محل النشاط الخاص لأن التغيرات في الهيكل الاقتصادي تتطلب زيادة الإنفاق الحكومي لتلبية متطلبات الحماية العامة والأنشطة التنظيمية في المجتمع.

2-يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الثقافية والرفاهية التي تتصف بأنها ذات مرونة عالية بالنسبة للدخل ومن ثم يزداد الإنفاق الحكومي لتلبية هذه المتطلبات.

3-تكون مشاركة الدولة مطلوبة لتوفير الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الكبيرة التي يتم إنشاؤها لتلبية الاحتياجات التكنولوجية للمجتمع الصناعي والتي لم يلبّيها القطاع الخاص.

بعبارة أخرى ينص قانون فاجنر على أن الإنفاق الحكومي ينمو بسبب زيادة الطلب على السلع العامة التي تصاحب الزيادة في النمو الاقتصادي، وبناءً على ذلك فإن قانون فاجنر يعني أن العلاقة السببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي ومن ثم يعتبر الإنفاق الحكومي متغير تابع بالنسبة للنمو الاقتصادي، ووفقاً لقانون فاجنر فإن الإنفاق الحكومي يتوقف على التغير في النمو الاقتصادي الذي يعبر عنه غالباً بالناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يعتبر الإنفاق الحكومي دالة في الناتج المحلي الإجمالي.

8- الإطار العملي (الدراسة القياسية):

1- البيانات المستخدمة في الدراسة:

استخدمت الدراسة بيانات سنوية للسلاسل الزمنية محل الدراسة للفترة من عام 2000 إلى عام 2020. والجدول التالي (الجدول 1) يبين المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصادرها.

المتغير		مصدر البيانات	رمز المتغير
الناتج المحلي الإجمالي	متغير تابع	المكتب المركزي للإحصاء	GDP
الانفاق العام/ استهلاكي	متغير مستقل	المكتب المركزي للإحصاء	CON
الانفاق العام/ استثماري	متغير مستقل	المكتب المركزي للإحصاء	INV
متغير وهمي	متغير مستقل	تم إعطاء قيمة 1 للفترة الخاصة بالحرب و 0 لباقي الفترة	W

الجدول 1 المتغيرات المستخدمة في الدراسة

2- اختبار استقرار السلاسل الزمنية

تعد مرحلة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخطوة الأولى في تحليل السلاسل الزمنية، واستنادا إلى النتائج التي تقدمها يتم اختيار النموذج الأفضل، وبشكل مختصر إذا كانت السلاسل مستقرة في مستواها الأصلي يصبح بالإمكان تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية وفي حالة كانت مستقرة عند أحد مستوياتها (نفس درجة الاستقرارية) يمكن تطبيق طرق التكامل المشترك ومنها طريقة Johansen، أما في الحالة التي تكون فيها المتغيرات مختلفة في درجة تكاملها فإن الأمر يتطلب استخدام منهجية $ARDL$

يوجد هناك عدد من الطرق التي تستخدم في اختبار استقرارية السلسلة الزمنية وتتمثل في دالّة الارتباط الذاتي Autocorrelation Function، وإحصاء Q

المعروف أيضا بإحصاء Box – Pierce، وإحصاء Ljung – Box، وكذلك اختبار جذر الوحدة لديكي فولر Dickey and Fuller، واختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (المركب) Augmented Dickey and Fuller، واختبار فيلبس بيرون Phillips and Perron. واستخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (المركب) Augmented Dickey and Fuller [17].

يتضمن اختبار Augmented Dickey and Fuller فرضيتين:

الفرض العدم: السلسلة تتضمن جذر وحدة غير مستقرة.

الفرض البديل: السلسلة لا تتضمن جذر وحدة ومستقرة.

3- نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (المركب) Augmented Dickey and Fuller

بتطبيق اختبار (Augmented Dickey and Fuller, 1981) [18] على السلاسل الزمنية، بالاعتماد على معيار (SIC) لاختيار العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (ADF):

المتغير	نتيجة الاختبار	النموذج
GDP	مستقر عند الفرق الأول	بدون ثابت واتجاه
CON	مستقر عند الفرق الأول	مع ثابت واتجاه
INV	مستقر عند الفرق الأول	بدون ثابت واتجاه

جدول 2: نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول 2 بأن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى الأول.

4- النموذج المستخدم في التحليل (ARDL):

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام $ARDL$ من خلال أسلوب " اختبار الحدود $Bound\ Test$" المطور من قبل (Pesaran et al, 2001)[19] حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي $(Autoregressive\ Model,\ AR)$ ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model). وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالّة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. ويرى $Pesaran$ أن اختبار الحدود في إطار $ARDL$ يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين. فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألّا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2). كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبارات التكامل المشترك مثل طريقة (Engel Granger, 1987) ذات المرحلتين واختبار التكامل المشترك بدلالة دوربن واتسن $(CDRW\ Test)$، أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن $Johansen\ Cointegration\ Test$ [20] في إطار نموذج VAR. والتي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة، كما أن استخدامه يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.

5- نتائج التقدير وفقا لنموذج ARDL

أول إجراء لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL هو اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

$UECM$ وذلك من خلال وذلك من خلال استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي، ومن خلال تطبيق عدد من المعايير أهمها:

- معيار: $Final\ Prediction\ Error$
- معيار $Akaike\ Information\ Criterion$
- معيار $Schwarz\ Criterion$
- معيار $Hannan\ \&\ Quinn\ Criterion$

ويتم تعريف فترة الإبطاء المثلى (P) بأنها تلك الفترة التي يتحقق عندها أدنى قيمة للمعايير الأربعة السابقة عند إجراء الاختبار.

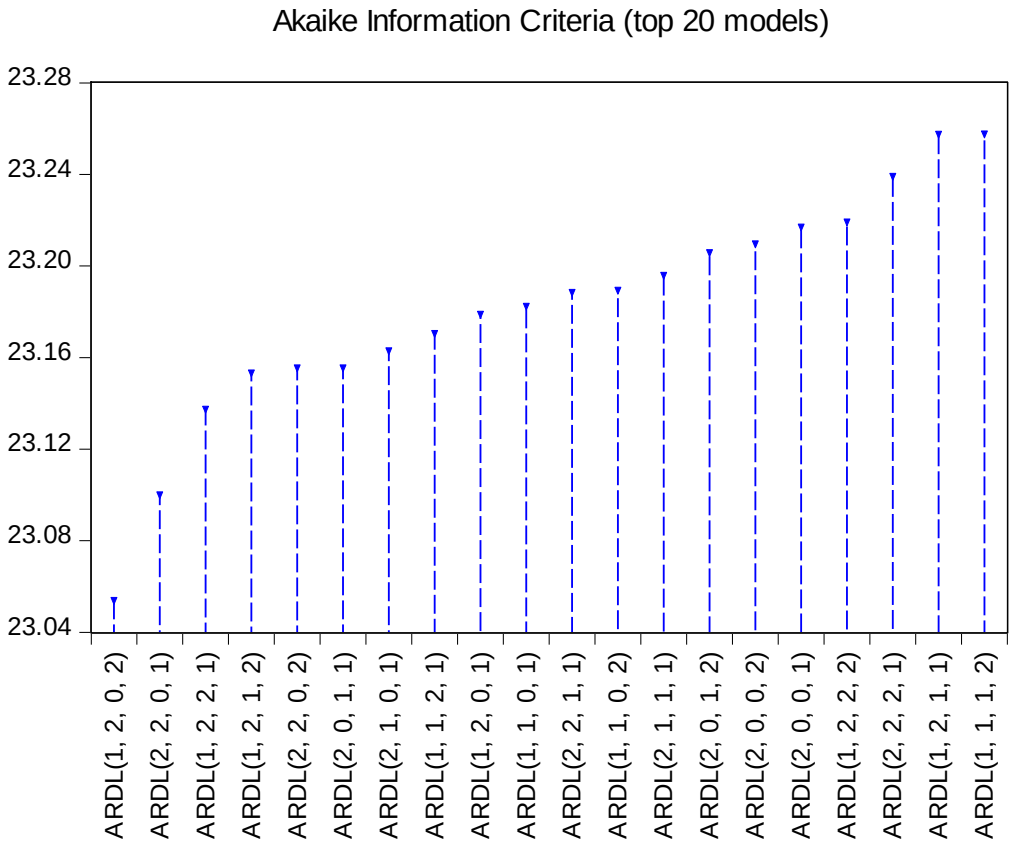

الشكل 1 تحديد رتبة النموذج الأفضل

Specification	Adj. R-sq	HQ	BIC	AIC*	LogL	Model
ARDL(1, 2, 0, 2)	0.995180	23.129585	23.501239	23.053873	-210.011797	34
ARDL(2, 2, 0, 1)	0.994952	23.175760	23.547414	23.100048	-210.450456	8
ARDL(1, 2, 2, 1)	0.994759	23.221627	23.634575	23.137502	-209.806271	29
ARDL(1, 2, 1, 2)	0.994675	23.237452	23.650401	23.153327	-209.956611	31
ARDL(2, 2, 0, 2)	0.994664	23.239587	23.652536	23.155463	-209.976895	7

الجدول 3 نتائج المعايير الخاصة باختبار رتبة الإبطاء المثلى

يلاحظ من كل من الشكل 1 والجدول 3 أن رتبة النموذج الأفضل هي $ARDL(1, 2, 0, 2)$

6- اختبار الحدود لنموذج $ARDl\ (Bounds\ TEST)$

يهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات، ويوضح الجدول 4 نتائج الاختبار:

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	42.22182	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الجدول 4 :نتائج اختبار الحدود

يلاحظ من الجدول 4 أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود تساوي 42.22 وهي أكبر من القيمة الحرجة عند جميع مستويات الدلالة، ووفقاً لذلك يتم رفض الفرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم تقدير معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير وكذلك معلمة متجه تصحيح الخطأ، لكن وقبل اعتماد النموذج المقدر وتطبيقه ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية:

7- اختبارات التحقق من جودة النموذج

أولاً: الاختبارات الخاصة بسلسة البواقي Residuals Diagnostics tests

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test:

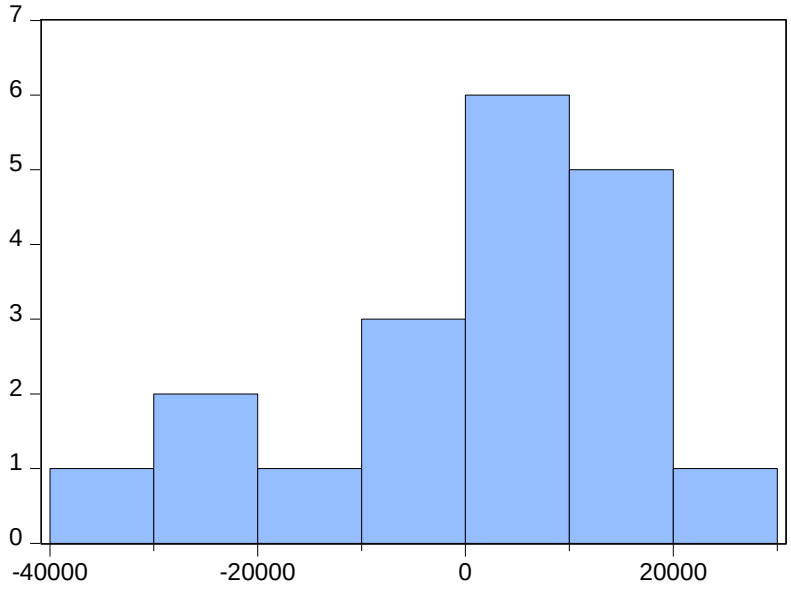

Series: Residuals	
Sample 2012 2030	
Observations 19	
Mean	1.54e-10
Median	4172.846
Maximum	22650.96
Minimum	-38596.41
Std. Dev.	15698.93
Skewness	-0.985323
Kurtosis	3.286189
Jarque-Bera	3.139235
Probability	0.208125

الشكل 2 التوزيع الطبيعي للبواقي

يلاحظ من قيمة الاحتمال الخاص بإحصاء $Jarque - Bera$ والتي تبلغ 0.2081 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي لا يمكن رفض الفرض العدم والذي ينص على أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانياً: اختبارات عدم تجانس التباين $Heteroskedasticity\ Test$

اختبار $Breusch - Pagan - Godfrey$

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.314020	Prob. F(8,10)	0.9430

الجدول 5 نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

اختبار $ARCH$

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.463557	Prob. F(1,16)	0.5057

الجدول 6 نتائج اختبار ARCH

يلاحظ من الجداول الخاصة باختبار $\mathbf{Breusch-Pagan-Godfrey}$ واختبار $ARCH$ أن قيمة احتمالية الاختبار أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية العدم والتي تنص على تجانس تباين سلسلة البواقي[21] [22].

ثالثاً: اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (اختبار $Breusch-Pagan-Godfrey$)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.210629	Prob. F(2,8)	0.8144

الجدول 7 نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

يلاحظ أن قيمة احتمالية الاختبار أكبر من 5% وبالتالي قبول الفرض العدم القاضي بعدم معاناة سلسلة البواقي من مشكلة الارتباط الذاتي.

بعد القيام بالاختبارات السابقة، يمكن القول أن النموذج خالي من المشكلات القياسية المتعلقة بخصائص الحد العشوائي، وأنه يتصف بالمتانة القياسية *Econometric Robustness*

رابعاً: اختبارات استقرار هيكل النموذج:

- **اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares):**

من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من $CUSUM$ و $CUSUM\ of\ Squares$ داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وفقا لما اقترحه كل من $(BROWN, DURBIN, \& EVANS, 1975)$

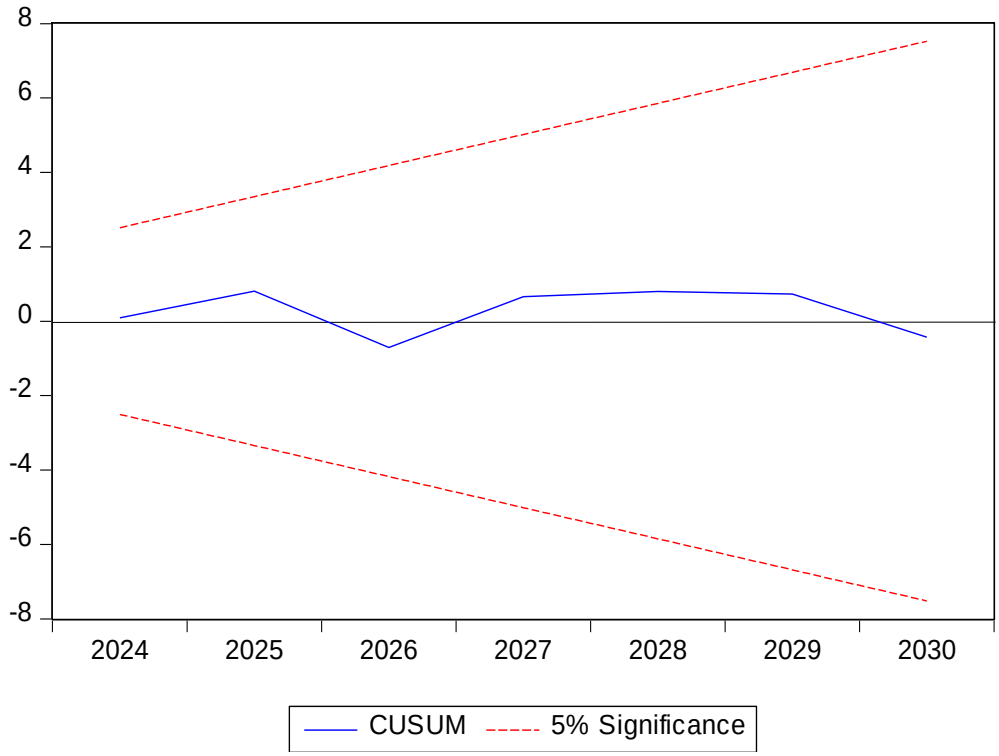

الشكل 3 اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

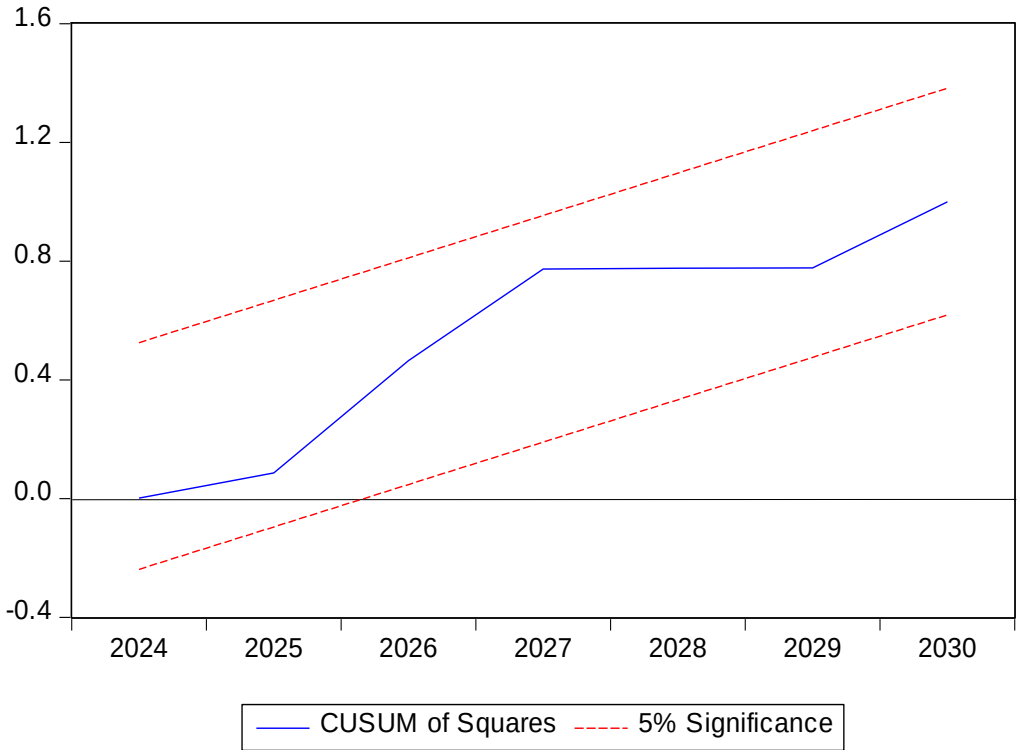

الشكل 4 اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)

ومن خلال الرسم البياني (الشكل 3 و 4) يمكن ملاحظة أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%. والشيء ذاته بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ ويتضح من هذين الاختبارين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

8- تقدير العلاقة طويلة المدى:

تظهر نتائج الجدول 8 نتائج تقدير العلاقة على المدى الطويل:

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CON01	4.133711	0.364156	11.35147	0.0000
INV	0.384072	0.204073	1.882034	0.0892
W	-876682.3	41220.33	-21.26820	0.0000
C	519896.4	65779.62	7.903610	0.0000

EC = GDP - (4.1337*CON01 + 0.3841*INV - 876682.2660*W + 519896.4403)

الجدول 8 معلمات النموذج على المدى الطويل

تظهر نتائج تقدير النموذج على المدى الطويل ما يلي: هناك أثر إيجابي ومعنوي لكل من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري العام على الناتج المحلي الإجمالي (ويلاحظ أن معلمة الانفاق الاستثماري معنوية عند 10%، كما أن قيمة المعلمة صغيرة بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي العام)

عند تقدير العلاقة بين مكونات الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، فإن العلاقة المهمة هي العلاقة على المدى الطويل، وليس العلاقة على المدى القصير، لكن وفي الوقت نفسه لا بد من التأكد من أن كون معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، وتظهر نتائج الجدول 9:

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CON01)	1.202453	0.187562	6.410962	0.0001
D(CON01(-1))	-0.571690	0.227869	-2.508857	0.0310
D(W)	-33034.89	18942.43	-1.743963	0.1118
D(W(-1))	72637.04	31636.84	2.295964	0.0446
CointEq(-1)*	-0.554029	0.032227	-17.19165	0.0000

الجدول 9 نتائج نموذج المدى القصير وحد تصحيح الخطأ

يلاحظ من الجدول 9 أن قيمة $\mathrm{CointEq}(-1)$ تساوي -0.55، وبدرجة احتمال $\mathbf{0.000}$ وبالتالي فإنها معنوية عند مستوى دلالة 1%.

9- النتائج:

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة القياسية وجود أثر إيجابي للانفاق الاستهلاكي العام والانفاق الاستثماري العام على الناتج المحلي الإجمالي، لكن يمكن ملاحظة أن أثر الانفاق الاستهلاكي العام كان أكبر بكثير من أثر الانفاق الاستثماري العام، وبشكل عام لا يمكن الاعتماد على زيادة الانفاق الاستهلاكي كمحفز للنمو على المدى الطويل بدون مواكبة هذه الزيادة بحدوث تطور مناسب بالطاقة الإنتاجية وهذا يتطلب توجيه الانفاق الاستثماري بطريقة أكثر فاعلية.

10-التوصيات:

1- أقترح على الادارة الاقتصادية اتخاذ ما يلزم من اجراءات لتحفيز الانفاق الاستثماري مثل : - تحسين المناخ الاستثماري العام (تبسيط اجراءات التراخيص ، تامين اماكن ومقرات بأسعار مناسبة في المناطق الصناعية ، المساعدة في التمويل مع الحد من تعقيدات مسألة الضمانات ، واعتبار المشروع ضامن لنفسه، المساعدة في تامين تمويل المعدات ومستلزمات الانتاج المستوردة بالقطع الاجنبي ، تامين الطاقة اللازمة للمشروع بتكاليف مدروسة ، المساعدة في تسويق الانتاج اقليميا ودوليا)، وذلك كون الانفاق الاستثماري يعزز نمو الناتج المحلي الاجمالي ، ومنعكساته على الدخل الفردي ، وزيادة الطلب ، وبالتالي المساهمة في النمو المستمر.

2- أقترح على الادارة الاقتصادية أن تعمل على ترشيد الانفاق الاستهلاكي غير الضروري، والكمالي ، وخاصة في فترة الأزمة في سورية ، كون ذلك يستلزم بجزء كبير منه زيادة الطلب على القطع الأجنبي ، وبالتالي فإن طلب الشرائح الغنية في المجتمع على القطع الأجنبي يزاحم طلب الشرائح الفقيرة على القطع الأجنبي، وبالتالي ترتفع أسعار الواردات ، وتتراجع القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود ، وتراجع طلبهم وهم الأغلبية ، سينعكس بتراجع الطلب الكلي ، وبالتالي يتراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي.

3- اقترح على الادارة الاقتصادية وضع خطة لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح العاملين بأجر، كونهم يعيلو 80% من السكان ، ونصيبهم نحو 35% من الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك سيسهم بزيادة الطلب الكلي الاستهلاكي والاستثماري ، وبالتالي سيسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

المراجع:

[1] ديوب، محمد(2017). *أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية*. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 39(4)، ص ص: 95-109.

[2] شكر، محمد(2021). *العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في مصر*. مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية، 58(3)، ص ص: 93-122.

[3] شوكت، عفيفة(2022). *أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على الناتج اللانفطي في العراق*. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3(9)، ص ص: 529-545.

[4] Ahuja, D; Pandit, D(2020). Public Expenditure and Economic Growth: Evidence from the Developing Countries. Fortune Institute of International Business Reprints and permissions, pp: 1-9.

[5] Rahman, M(2023). The Impact of government expenditure on economic growth: A Study of SAARC countries. Noakhali science and technology university, Department of Business Administration, Bangladesh.

[6] Inacio, L; Silva, L(2010). The role of public investment in social and economic development. United Nations, New York.

[7] الغناي، بحري(2015). *أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة(1995-2009)*. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 25(3)، ص ص: 1213-1228.

[8] نصيرة، لوني؛ زكريا، ربيع(2014). **محاضرات في المالية العامة**. جامعة أكلي محمد أولحاج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

[9] محمد، إيمان(2017). **أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي**. بحث لنيل درجة الإجازة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية.

[10] صخري، عمر(2005). **التحليل الاقتصادي الكلي**. ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة.

[11] Alexiou, C(2009). Government Spending and Economic Growth: Econometric Evidence from South-Eastern Europe (SEE). Journal of Economic and Social Research, 11, pp: 1-16.

[12] الحريري، محمد؛ الجزائرلي، ليلى(2012). **الاقتصاد الكلي**. منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

[13] السلمان، مهند؛ البكر، أحمد(2016). **مفهوم الناتج المحلي الإجمالي**. إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي.

[14] Narayan, S; Rath, B; Narayan, P (2012). Evidence of Wagner's law from Indian states. Economic modeling, 29, pp: 1548-1557.

[15] Sideris, D(2007). Wagner’s law in 19th century Greece: a cointegration and causality analysis. Bank of Greece. Working paper, (64), pp: 1-19.

[16] Irandoust, M. (2019). Wagner on government spending and national income: a new look at an old relationship. Journal of Policy Modeling, (41), pp: 636-646.

[17] Harris, R. I. (1992). Testing for unit roots using the augmented Dickey-Fuller test: Some issues relating to the size, power and the lag structure of the test. Economics letters, 38(4), 381-386.

[18] Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1981). Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root. Econometrica: journal of the Econometric Society, 1057-1072.

[19] Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3), 289-326.

[20] Johansen, S. (1988). Statistical analysis of cointegration vectors. Journal of economic dynamics and control, 12(2-3), 231-254.

[21] Engle, R. F. (1982). Autoregressive conditional heteroscedasticity with estimates of the variance of United Kingdom inflation. Econometrica: Journal of the econometric society, 987-1007.

[22] Breusch, T. S., & Pagan, A. R. (1979). A simple test for heteroscedasticity and random coefficient variation. Econometrica: Journal of the econometric society, vol 47(issue 5), 1287-1294.

أثر معدل نمو التسهيلات الائتمانية في أداء المصارف التقليدية السورية الخاصة

(دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية الخاصة)

الباحث: محمد منير البردقاني[1]

ملخص البحث

يهدف البحث إلى معرفة أثر معدل نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة في أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة وتم تمثيل الأداء من خلال العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول وذلك من خلال تحليل البيانات السنوية المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية خلال الفترة الممتدة من عام 2016 ولغاية عام 2021.

بتطبيق كلاً من نموذج التأثير الثابت Fixed Effect Model، ونموذج الأثر العشوائي Random Effect Model، ومن ثم اختبار هاوسمان Hausman Test لاختيار النموذج الأمثل، توصل البحث إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي لمعدل نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين وعدم و وجود أثر لمعدل نمو التسهيلات الائتمانية غير المباشرة في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين كما خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات تتمثل في الاستغلال الأمثل للأصول من خلال اقتناء الأصول التي تدّر أرباحاً مستقرة، والعمل على متابعة التسهيلات الائتمانية وتنويعها وتجنب المستحقات من خلال تحسين جودة المحفظة الائتمانية.

كلمات مفتاحية: معدل نمو التسهيلات الائتمانية، التسهيلات الائتمانية المباشرة، التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، الأداء المصرفي، العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين.

[1] محمد منير البردقاني، ماجستير، قسم المالية والمصارف، المعهد العالي لإدارة الأعمال HIBA، ايميل: mohmdmounir928@gmial.com ، موبايل: 997369958 963+

The impact of the growth rate of credit facilities on the performance of traditional Syrian private banks

Abstract:

The research aims to know the impact of the growth rate of direct and indirect credit facilities on the performance of traditional private Syrian banks. The performance was represented through the return on shareholders' equity and the return on assets, through analyzing the annual data published on the website of the Financial Securities and Markets Authority during the period extending from 2016 until Year 2021.

By applying both the Fixed Effect Model and the Random Effect Model, and then the Hausman Test to choose the optimal model, the research concluded that there is a positive and significant effect of the growth rate of direct credit facilities on both the return on assets and the return on shareholders' equity. There is an impact of the growth rate of indirect credit facilities on both the return on assets and the return on shareholders' equity. The research also concluded a set of recommendations represented in the optimal exploitation of assets through the acquisition of assets that generate stable profits, and working to follow up and diversify credit facilities and avoid receivables by improving Quality of credit portfolio.

Keywords: Credit Facility Growth ratio, Indirect Facilities, Direct Facilities, Banking Performance, Return on Assets, Return on Equity

1. المقدمة:

إن المسؤولية المزدوجة التي يتحملها المصرف تجاه كل من مساهميه ومودعيه والتي تتمثل في تعظيم حقوق المساهمين والحفاظ على أموال المودعين تعتبر أحد الأسس التي يجب أن ترتكز عليها السياسة الائتمانية للمصرف، ولذلك فإن قرارات منح التسهيلات هي من أهم القرارات إن لم يكن أهمها على الإطلاق التي يتخذها المصرفيون.

إن القرارات السليمة والصائبة تعزز مكانة المصرف الاقتصادية وتساعد في نموه وتزيد من أرباحه بينما القرارات الخاطئة تساعد في تدهور وضع المصرف وانهياره.

وعلى الصعيد نفسه فإن عملية منح الائتمان تنطوي على العديد من المخاطر التي تهدد مكانة المصرف، كما يعتبر من أهم العوامل الشائعة لحدوث مخاطر الائتمان بحسب لجنة بازل، لذلك يتوجب على المصرف تقليل المخاطر المرافقة لعملية منح الائتمان من خلال العديد من النقاط ومنها:

1- توزيع المخاطر الائتمانية على قاعدة واسعة من العملاء.

2- استخدام سياسات التنويع في محفظة التسهيلات الائتمانية وتجنب التركز الجغرافي أو الاقتصادي والعمل على تحديد التوسع الملائم في المحفظة الائتمانية للوصول إلى الأسواق المستهدفة ائتمانيا تماشياً مع توجهات إدارة المصرف.

3- وضع حدود قصوى لأنواع التسهيلات الائتمانية المختلفة في ضوء السياسة العامة للمصرف وأهدافه وتوجهاته الاستراتيجية.

إن جودة المحفظة الائتمانية من أهم العوامل التي تؤثر في أداء المصرف، حيث دفع هذا الأمر المصارف إلى إيلاء اهتمام خاص بعمليات منح التسهيلات الائتمانية ومراعاة اتخاذ القرارات المناسبة لزيادة أرباحها وتعظيم نمو محفظتها.

بناءً على ما سبق يتبين بأن السياسات التوسعية للمصارف الهادفة إلى تعظيم الربح وزيادة حجم المحفظة الائتمانية سيرافقها ارتفاع لمعدل نمو التسهيلات الائتمانية إلا أن هناك عدة عوامل تؤثر على معدل نمو التسهيلات الائتمانية منها:

- مخاطر متعلقة بالبيئة المحيطة كالأوضاع السياسية والاستقرار الأمني.
- مخاطر متعلقة بالأعمال كسعر الصرف ونوع الانشطة الاقتصادية.
- مخاطر تشغيلية.

ومن هنا تبرز أهمية هذا البحث في معرفة أثر معدل نمو التسهيلات الائتمانية في أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة.

2. مشكلة البحث وأسئلته:

تعتبر التسهيلات الائتمانية هي أهم مصادر الدخل للمصارف وسبب رئيسي لتعظيم حصة المصرف السوقية، حيث تتكون مصادر دخل المصارف من المحفظة الاستثمارية والمحفظة الائتمانية، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي التالي:

- ما هو أثر معدل نمو التسهيلات الائتمانية في أداء المصارف التقليدية الخاصة في سورية؟

يتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر معدل نمو التسهيلات الائتمانية في معدل العائد على الأصول؟

- ما هو أثر معدل نمو التسهيلات الائتمانية في معدل العائد على حقوق المساهمين؟

3- أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في تناوله لأثر معدل نمو التسهيلات الائتمانية بنوعيها المباشرة وغير المباشرة الذي يوضح مدى أثره في أداء المصارف التقليدية السورية الخاصة.

وبالتالي يتثمل هدف البحث الرئيسي في:

- التعرف على أثر معدل نمو التسهيلات الائتمانية في أداء المصارف التقليدية السورية الخاصة، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2016-2021.

4- فرضيات البحث وحدوده:

يمكن تحديد فرضيات البحث من خلال الفرضية الرئيسة التالية:

- يوجد أثر لمعدل نمو التسهيلات الائتمانية في أداء المصارف التقليدية السورية الخاصة.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1- يوجد أثر معنوي لمعدل نمو التسهيلات الائتمانية في العائد على الأصول.

2- يوجد أثر معنوي لمعدل نمو التسهيلات الائتمانية في العائد على حقوق المساهمين.

حدود البحث المكانية: تمثلت حدود البحث المكانية في القوائم المالية المنشورة للمصارف التقليدية السورية الخاصة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

حدود البحث الزمانية: اقتصرت حدود البحث الزمانية على الفترة الزمنية الممتدة من عام 2016 ولغاية عام 2021.

5- مجتمع البحث وعينته:

تمثل مجتمع البحث وعينته في المصارف التقليدية السورية الخاصة والبالغ عددها 11 مصرف تقليدي خاص خلال فترة البحث.

الجدول (1) المصارف عينة البحث

متسلسل	اسم المصرف	رمز الشركة	تاريخ التأسيس
1	البنك العربي سورية	ARBS	2009-03-01
2	بنك الائتمان الاهلي	BASY	2005-08-30
3	بنك بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	2003-12-29
4	بنك سوريا والمهجر	BSO	2003-09-13
5	البنك الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	2007-04-09
6	بنك بيبلوس سوريا	BBSF	2005-10-20
7	بنك قطر الوطني – سورية	QNBS	2009-01-18
8	بنك سوريا والاردن	BOJS	2010-06-22
9	بنك سوريا والخليج	SGB	2006-04-13
10	بنك الشرق	SHRZ	2008-12-17
11	فرنسبنك سورية	FSBS	2008-05-07

المصدر: من اعداد الباحث

6- مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

معدل نمو التسهيلات الائتمانية: هو نسبة التغير الحاصل في قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة ممن قبل مصرف ما مقارنة بالسنة السابقة والتي تسمى فترة الاساس.

التسهيلات الائتمانية المباشرة: هي التسهيلات الذي تنشئ التزاماً مباشراً على المصرف بمجرد إبرام العقد الخاص بإحدى التسهيلات بحيث يستحق العميل الحصول على التمويل المالي مباشرة من المصرف دون أن يتوقف ذلك على أية عوامل خارجية[1].

التسهيلات الائتمانية غير المباشرة: هي التسهيلات التي لا تحتوي أي تأثير تمويلي فوري عند منحها وفي أغلب الأحيان لا ينتج عنها أي تأثير تمويلي إلا انها قابلة للتحول إلى التزامات مباشرة فور تحقق المطالبة بها[2].

الأداء المصرفي: هو التعبير عن كفاءة وفاعلية الأنشطة المصرفية والقدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف والاستراتيجيات المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة[3].

العائد على الأصول ROA: هو المؤشر القادر على قياس معدل الايراد الذي يحققه المصرف من جميع استثماراته قصيرة وطويلة الأجل كما يمكنه قياس ربحية المصرف من خلال دراسة العلاقة بين الأرباح المحققة وجميع الموارد المالية المستخدمة.

[1] ضمور، فلاح، (2014)، " المحددات المؤثرة في السياسة الائتمانية في المصارف الإسلامية العراقية"، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية، ص47.
[2] ماموندي، غازي، (2016)، " إدارة المصارف"، مطبعة الحاج هاشم، العراق، ص67.
[3] حجاج، صليحة. حجاج، نفيسة. زرقون، محمد، (2018)، " دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية الحديثة في تفسير عوائد الأسهم"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد الثاني، العدد الثالث، ص2017.

العائد على حقوق المساهمين ROE: هو المؤشر الذي يعبر عن العائد الذي يحققه الملاك من استثمار أموالهم بالمصرف.

6. الإطار النظري والدراسات السابقة:

6.1- الإطار النظري

6.1.1- المحفظة الائتمانية والتسهيلات الائتمانية:

تعرف المحفظة الائتمانية بأنها مجموع التسهيلات التي يتم منحها المصرف والتي يتم الاحتفاظ بها لغاية سدادها، حيث تمثل الموجودات الرئيسية للمصارف ومؤسسات الإقراض الأخرى[1]، كما عرف عمرو المحفظة الاستثمارية بشكل عام على أنها أداة مركبة من أدوات الاستثمار تتكون من أصلين أو أكثر وتخضع لإدارة شخص مسؤول عنها يسمى مدير المحفظة وتختلف المحافظ الاستثمارية في تنوع أصولها إذ يمكن أن تكون جميع أصولها حقيقية مثل الذهب والعقارات ومالية مثل السندات وأذونات الخزينة والقروض، لكن في أغلب الأحوال تكون أصول المحفظة من النوع المختلط، كما تعمل المصارف على تكوين محفظة تشمل التسهيلات الائتمانية التي يتم اختارها بطريقة منهجية تأخذ بالاعتبار العائد والمخاطرة على الاستثمار بالنسبة لتلك التسهيلات[2]، وقد عرف السمهوري التسهيلات الائتمانية على أنها خدمة مصرفية يقدمها المصرف للعميل

[1] Awuitor, Jacob, (2015)," Optimizing bank's loan portfolio Ghana"Kwane Nkrumah University of science and technology, P22.

[2] عمرو، محمد، (2017)، " اتخاذ القرارات الاستثمارية في القطاع المالي"، دار طلاس للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، ص7.

مقابل حصوله على فائدة تمثل هذه الفائدة استثمار للبنك حيث يكون اتفاق بين الطرفين في عملية السحب على شكل دفعات[1]، في حين عرفها الطائي بأنها تعهد يصدر من المصرف بناء على طلب العميل لصالح طرف آخر خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه أيضاً[2].

وعلى اعتبار أن المحفظة ذات أهمية حيوية للمصارف ككل حيث يعمل المصرف على رفع العائد المتوقع من استثماراته في المحفظة والتي يكون لها مستوى معين من المخاطر المقبولة من قبله، حيث يسعى المصرف جاهدا لتشكيل محفظة كفؤة مكونة من توليفة متنوعة ومتوازنة من التسهيلات الممنوحة للعملاء، بذات الوقت تجعلها الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف المصرف واستمراريته.

بناء على ما سبق فإن المحفظة الائتمانية هي سلة من التسهيلات الممنوحة التي تعتمد في تكوينها على سياسة المصرف في العائد المطلوب والمخاطر التي يمكن قبولها وتحملها، بالإضافة إلى مدى مساهمة كل عنصر من عناصرها في الحجم الكلي للمخاطر والعائد الإجمالي، يمكن توظيف التسهيلات الائتمانية في مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية لتخفيف المخاطر للحد الادنى والحفاظ على مستويات مقبولة ومؤكدة من العائد.

[1] السمهوري، ولاء محسن،(2016)،"أثر الكفاءة المالية والادارية في الحد من تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية، ص76.

[2] الطائي، (2015)،" أثر مخاطر التركز الائتماني في ربحية رأسمال المصارف التجارية"، المجلة العراقية لكلية العلوم المالية والمصرفية، العدد 35، ص114.

أنواع التسهيلات الائتمانية:

1. التسهيلات الائتمانية المباشرة:

هي التسهيلات الذي تنشئ التزاماً مباشراً على المصرف بمجرد إبرام العقد الخاص بإحدى التسهيلات بحيث يستحق العميل الحصول على التمويل المالي مباشرة من المصرف دون أن يتوقف ذلك على أية عوامل خارجية، كما تشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة القروض المصرفية والخصم والسلف والاعتماد المالي حيث يتمكن العميل من استغلال التمويل المالي وله الحرية في التصرف به[1].

كما يعتبر السحب على المكشوف من أكثر التسهيلات الائتمانية شيوعاً، وحرصت المصارف على استخدامه بشكل محدود لاحتوائه على مخاطر مالية عالية مترافقة مع عدم القدرة في التحكم استخداماته[2].

إن التسهيلات الائتمانية تتمثل في العديد من المنتجات المصرفية فمنها منح القروض للأفراد والمؤسسات والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بهدف تلبية احتياجات القروض الشخصية والقروض الإنتاجية للمصارف وهي كالاتي:

[1] ضمور، فلاح، (2014)، " المحددات المؤثرة في السياسة الائتمانية في المصارف الإسلامية العراقية"، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية، ص47.
[2] مامندي، غازي، (2016)، " إدارة المصارف"، مطبعة الحاج هاشم، العراق، ص67.

- **القروض الشخصية:** هي القروض التي تمنح للأفراد لتلبية احتياجاتهم المختلفة من اقتناء السلع الاستهلاكية والتعليمية والصحية أو لتحسين السكن أو القروض الممنوحة لغايات شراء عقار[1].
- **القروض الانتاجية:** هي القروض التي تمنح للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والقطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تهدف هذه النوعية من القروض إلى تمويل قطاع الأعمال لتعزيز الحركة الإنتاجية والاستثمارية والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وأهم ما يميز هذه النوعية من القروض هي طول الفترة الزمنية للقرض وسعر الفائدة المنخفض نسبياً مقارنة مع سعر الفائدة المحتسب على القروض الشخصية أو سقف الحساب الجاري المدين أو الحساب الجاري المكشوف[2].
- **سقوف الجاري مدين:** هو عبارة عن سقف تسهيل محدد القيمة يمنحه المصرف للعميل بناءً على طلبه بحيث يقوم العميل بإجراء عمليات سحب من السقف متى شاء لتمويل نشاطه التجاري أو لتغطية شيكات مسحوبة على حسابه ولا يسمح له بتجاوز سقف التمويل المحدد بالعقد، عادة ما تمنح هذه التسهيلات للتجار والمقاولين ومن لديهم حاجة ماسة للسيولة بشكل يومي، ويمتاز هذا النوع من التسهيلات بارتفاع سعر الفائدة المحتسبة عليه حيث يتم احتسابها بشكل يومي وترصيدها بنهاية كل شهر على حساب العميل المستفيد من السقف،

[1] Haddad, M.f., Eneizan, B.,(2019), "Impact of the Jordanian commercial banks on financing small and medium enterprise in Jordan", International journal of academic research in business and social sciences, Vol:9, Issue:4, P16-26.
[2] Sweis, K.m.h.,(), "The effect of Palestinian banking credit facilities in the Palestinian economy", International journal of economics and financial issues, Vol:7, Issue:4, P677-684.

وتسهيلات الحساب الجاري المدين محددة بمدة معلومة في عقد التسهيل لا تزيد مدتها عن عام واحد قابلة للتجديد بناءً على موافقة طرفي عقد التمويل[1].

- **تسهيلات بطاقة الائتمان الدائنة:** تسمح هذه البطاقات حاملها من إجراء عمليات شراء و/ أو سحب نقدي ضمن السقف المحدد للبطاقة، وتختلف سقوف بطاقة الائتمان من عميل لآخر بناء على طلب العميل وملاءته الائتمانية، حيث يتم خصم قيمة المطالبات المستحقة على العميل بنهاية كل شهر وإشعار العميل بعملية الخصم[2].

2- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

هي التسهيلات التي لا تحتوي أي تأثير تمويلي فوري عند منحها وفي أغلب الأحيان لا ينتج عنها أي تأثير تمويلي إلا أنها قابلة للتحول إلى التزامات مباشرة فور تحقق المطالبة بها وأهم أشكال هذه التسهيلات[3]:

- **تسهيلات الاعتمادات المستندية:** الاعتماد المستندي هو تعهد مكتوب صادر من مصرف بناءً على طلب المشتري (المستورد) فاتح الاعتماد المستندي لصالح البائع (المصدر) المستفيد من الاعتماد المستندي، حيث يلتزم المصرف بموجبه بالوفاء في حدود مبلغ محدد بالاعتماد خلال فترة معينة، ومتى قدم البائع مستندات السلعة مطابقة لتعليمات وشروط الاعتماد وقد يكون التزام المصرف بالوفاء نقداً أو بموجب كمبيالة دفع صادرة من مصرف المستورد،

[1] الشاطر، أحمد فؤاد. كفا، ياسر، (2022)، " خطر التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية وأثره على عائد المحفظة وربحية المصرف" مجلة جامعة البعث، سوريا، المجلد 44، العدد 15، ص129.

[2] Obeid, R., Adeinat, M., (2017), "Determinants of net interest margin: An analytical study on the operationg in Jordan", International journal of economics and financial issues, Vol:7, Issue:4, P 515.

[3] Al-abedallat, A.z, (2016), "Factors affecting credit risk: An empirical study of the Jordanian banks", European scientific journal, Vol:34, Issue:4, P 307.

تستخدم الاعتمادات المستندية في الغالب لتمويل الحركة التجارية للشركات عبر الحدود وكذلك الحال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تستورد بضائع أو آلات ومعدات من الخارج[1].

- **الكفالات المصرفية:**

تعرف الكفالة بأنها عقد رضائي يكفل بمقتضاه المصرف تنفيذ التزام معين عن العميل بأن يتعهد لدائنه أن يفي بهذا الالتزام إذا لم يوفي به المدين نفسه، كما تنقسم الكفالة في مجال الائتمان إلى كفالة طلبها المصرف كضمان لوفاء المدين بالتزاماته وكفالة منحها المصرف لعميله عن طريق التوقيع، كما أن الكفالة المصرفية تعد من عمليات الائتمان المصرفي غير المباشر، وتعتبر الكفالات المصرفية نوع من أنواع الضمانات غير المستقلة لأنها تستند إلى التزام أخر بين المدين المكفول والدائن.

تتمثل أهمية الكفالة المصرفية أنها تعمل على توفير الثقة بين المتعاقدون، وتساعد على حسن تنظيم الأعمال وتفادي أي أعطال أو معوقات ترتبط بتأخير العمل مما يؤدي بدوره إلى تدفق الأموال لأغراض الاستثمار في العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، فالعديد من النشاطات تتطلب تقديم كفالة صادرة من أحد المصارف لأداء الأعمال وحسن تنفيذها بدلاً من الحصول على التأمين النقدي[2].

[1] القضاة، علي. الحمدان، ناصر، (2013)، "أثر هيكل رأس المالي على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان" دراسة تحليلية، ص17.
[2] بنت الخوخ، مريم، (2017)، " دور الكفالة المصرفية في الائتمان"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، الجزائر، المجلد 2017، العدد 11، ص370.

- **معدل نمو المحفظة الائتمانية:**

برأي الباحث يمكننا تعريف معدل النمو بأنه نسبة التغير الحاصل في أحد المقاييس خلال فترة ما،

أما معدل نمو التسهيلات الائتمانية فهو نسبة التغير الحاصل في قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة ممن قبل مصرف ما مقارنة بالسنة السابقة والتي تسمى فترة الاساس.

يُعد معدل النمو في التسهيلات أحد المؤشرات الهامة التي تدل على مدى نشاط المصرف، حيث يدل ارتفاع هذه النسبة بشكل ملحوظ خلال فترة محددة إلى سياسة هجومية للمصرف، أما الاستقرار في هذه النسبة فيدل إلى سياسة متوازنة وبالتالي انخفاضها يشير إلى سياسة دفاعية.

إن معدل نمو التسهيلات هو الفرق بين اجمالي التسهيلات الائتمانية في الفترة الحالية والفترة السابقة، وتم احتساب معدل النمو في بحثنا بالعلاقة التالية:

معدل النمو = إجمالي التسهيلات في الربع الحالي – إجمالي التسهيلات في الربع السابق / إجمالي التسهيلات في الربع السابق

6.1.2- الأداء المالي المصرفي:

يُعد مفهوم الأداء المالي من المفاهيم الجوهرية في مؤسسات الأعمال بصورة عامة والمصارف بصورة خاصة لأن طبيعة النشاط الممارس فيها هو النشاط المالي ومن خلاله يمكن إعطاء صورة شاملة عن سير الأنشطة المختلفة للمصارف سواء للبيئة الداخلية أو الخارجية، وقد عرف زرقون الأداء المالي بأنه التعبير عن كفاءة وفاعلية الأنشطة المصرفية والقدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف

والاستراتيجيات المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة[1]، في حين عرفه حجاج على أنه قدرة المصرف في الوصول على الأهداف المحددة بأقل تكاليف ممكنة[2].

يُعد قياس الأداء المالي من أهم العوامل التي تعبر عن نجاح هذه المصارف من عدمه، فقد عرفت حجاج قياس الأداء المالي بأنه إصدار حكم على النتيجة المالية المتحصل عليها للمؤسسة خلال دورة مالية معينة[3]، ويتم قياس هذا الأداء من خلال العديد من المقاييس المالية، بحيث تعبر هذه المقاييس عن قدرة المصرف في تحقيق أهدافه، والتي تتمثل في وضع أهداف المصرف وتحديدها قبل البدء بعملية تقييم الأداء، ليتم فيما بعد مقارنة الأداء المالي مع الأهداف المحددة.

يتوفر العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الأداء المالي للمصرف وقد تناولنا في هذا البحث المؤشرات التالية:

أولا: العائد على الأصول (ROA: Return On Assets)

إن العائد على الأصول يقوم على تقييم الكفاءة التشغيلية واستخدام الأموال، كما يمكن من خلال هذا المؤشر مساعدة المنشآت في اتخاذ القرارات الادارية السليمة وخاصة في عملية الإقراض.

[1] حجاج، صليحة. حجاج، نفيسة. زرقون، محمد، (2018)، " دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية الحديثة في تفسير عوائد الأسهم"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد الثاني، العدد الثالث، ص2017.

[2] الخطيب، محمد محمود، (2010)، " الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، الطبعة الأولى، دار الحامد، عماد، الأردن، ص36.

[3] حجاج، عائشة، (2017)، " تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 3.

فهو مؤشر جيد لقياس نسبة ربحية المصرف الناتج عن مجموعة الاستثمارات، كما يمكن من خلاله قياس قدرة الإدارة في تحقيق العائد على الأصول المتاحة للمصرف مهما كان مصدرها[1]، وذلك من خلال حسابها وفق المعادلة التالية:

من خلال التعريف السابق للعائد على الأصول يمكننا القول بأن هذا العائد على قادر على قياس معدل العائد الذي يحققه المصرف من جميع استثماراته قصيرة وطويلة، كما يمكنه قياس ربحية المصرف من خلال دراسة العلاقة بين الأرباح المحققة وجميع الموارد المالية المستخدمة.

ثانياً: العائد على حقوق المساهمين :(ROE: Return On Equity)

إن العائد على حقوق المساهمين يعبر عن العائد الذي يحققه الملاك في استثمار أموالهم بالمصرف، ويقرر المالك زيادة استثماراته في المصرف أو تخفيضها بناءً على هذه النسبة، كلما انخفضت هذه النسبة أعطى ذلك مؤشراً سلبياً عن أداء المصرف (أبو جبة،2017)، وبالتالي يُعبر هذا المؤشر عن كفاءة المصرف في استخدام هذه الموارد لتحقيق الأرباح المستهدفة، فكلما ارتفع هذا المعدل دّل ذلك على كفاءة المصرف في تحقيق العائد المطلوب والعكس صحيح.

العائد على الأصول = صافي الربح / إجمالي الأصول

[1] الأنصاري، عبد الخالق، (2015)، " الإدارة المالية"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص 184.

يشير العائد على حقوق المساهمين إلى صافي الربح المحقق على أموال المستثمرين في المصرف، ويبين مدى قدرة المصرف في استغلال أموال المستثمرين وتوظيفها بالشكل الصحيح لتحقيق أهدافه وأهداف المستثمرين فيه[1]، ويتم احتساب معدل العائد على حقوق المساهمين عن طريق الصيغة التالية:

العائد على حقوق المساهمين = صافي الربح / حقوق المساهمين

6.2- الدراسات السابقة:

6.2.1- الدراسات العربية:

1- دراسة (شقفة، خلف ،2020) بعنوان: "أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سورق دمشق للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات البحث وذلك باستعمال أسلوب الانحدار البسيط باستخدام برنامج التحليل الإحصائي(SPSS24) للمصارف التجارية الخاصة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 ولغاية عام 2017، وقد أظهرت نتائج الدراسة بوجود علاقة طردية ودلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والعائد

[1] الشحات، نظير رياض محمد. أبو الديار، محمد عبد العزيز السيد، ()،" تأثير الشمول المالي على الربحية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الرابع، العدد الثاني، الجزء الثالث، ص879.

على الموجودات، مع عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق المساهمين.

2- دراسة (بطاينة،2019) بعنوان "أثر التسهيلات الائتمانية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية"

تمثل هدف هذه الدراسة في بيان أثر منح التسهيلات الائتمانية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية من خلال التعرف على العلاقة بين المتغير المستقل بأبعاده (التسهيلات الائتمانية للأفراد، التسهيلات الائتمانية للشركات)، والمتغير التابع بأبعاده (العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين)، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة، كما تكونت عينة الدراسة من كافة البنوك التجارية الأردنية البالغ عددها (13) بنكاً تجارياً خلال الفترة الممتدة من عام 2009 ولغاية عام 2018، توصلت نتائج الدراسة إلى أن التسهيلات الائتمانية للأفراد لها أثر إيجابي في العائد على الأصول وفي العائد على حقوق الملكية، كما توصلت إلى أن التسهيلات الائتمانية للشركات لها أثر سلبي في العائد على حقوق الملكية.

3- دراسة (العمري،2018) بعنوان: "أثر التوسع في منح الائتمان على الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التوسع في منح الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية للفترة الممتدة من عام 2007 ولغاية عام 2016، وأهمية هذا المنح في نجاح واستمرارية البنوك، تكونت عينة الدارسة من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها 13 مصرفا، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدارسة، تم اختبار فرضيات الدارسة بإجراء الانحدار البسيط،

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتوسع في منح الائتمان على الأداء المالي وعلى المتغيرات الفرعية (معدل التغير في صافي الربح، معدل دوران الذمم المدينة)، في حين لم يظهر أثر ذو دلالة إحصائية للتوسع في منح الائتمان على المتغيرات الأخرى (معدل التغير في العائد على الأصول، معدل التغير في السيولة النقدية، معدل التغير في نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات للبنوك التجارية الأردنية).

4- دراسة (دحام، عطية، 2020) بعنوان: محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية للفترة (2010-2019)[1].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات التسهيلات الائتمانية والمتمثلة في حجم الموجودات وحجم الودائع في البنوك التجارية العراقية وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2010 ولغاية عام 2019 وتكونت عينة البحث من المصارف التجارية العراقية وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري واستخدم المنهج القياسي في الجانب العملي من الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات حجم الموجودات وحجم الودائع على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية، كما توصلت إلى وجود أثر ايجابي لحجم الودائع ووجود أثر سلبي لحجم موجودات المصرف وعدم وجود أثر معنوي لحجم الموجودات وحجم الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية.

[1] دحام، دحام، عطية، طارق، (2020)" محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية للفترة 2010-2019"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 07، العدد 01.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Wee wa et al.,2022) بعنوان: هل يؤثر نمو القوض على مخاطر البنوك؟

Does loan growth impact on bank risk[1].

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر نمو القروض على المخاطر المصرفية في السوق الفيتنامي، تمثلت عينة البحث من بيانات 29 مصرفاً مدرجاً في بورصة فيتنام خلال الفترة الممتدة من عام 2010 ولغاية عام 2020، وقد أظهرت نتائج تحليل البيانات باستخدام المربعات الصغرى المعممة (GLS) وجود علاقة بين نمو القروض ومخاطر البنوك، حيث أن نمو القروض له أثر سلبي على القروض المتعثرة(NPL) ومخاطر السيولة على الأصول (ETA) ونمو القروض له أثر إيجابي على العائد (ROA) بالإضافة إلى ذلك فقد تم إجراء تقييماً إضافياً لمقارنة حجم المصرف ومعدل نمو القروض، وتشير النتائج إلى وجود اختلاف في تأثير نمو القروض على المخاطر المصرفية للبنوك مع انخفاض الأصول وارتفاعها وانخفاض معدلات نمو القروض وارتفاعها.

2- دراسة (Dang,2019) بعنوان: أثر نمو القروض على أداء البنوك

The effects of loan growth on bank performance[2].

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر نمو القروض على أداء البنوك الفيتنامية من خلال شكل مخاطر الائتمان وربحية البنوك وملاءة البنوك خلال الفترة الممتدة من عام 2006

[1] Wei wu, shih& thou Nuyen, nonh,(2022),” Does loan growth impact on bank risk”, Heliyon,8.

[2] Dang, Van Dan, (2019),” The effects of loan growth on bank performance: Evidence from Vietnam”, Management Science Letters, Vol:899, Issue:910.

ولغاية عام 2017، حيث أظهرت نتائج الدارسة من خلال نماذج البيانات الثابتة والديناميكية بأنه من الممكن أن يكون لمؤشرات نمو القروض تأثيرات كبيرة على أداء البنوك، كما أن نمو الإقراض يؤدي إلى زيادة مخصصات خسائر القروض من سنتين إلى ثلاث سنوات لاحقة، في حين تكتسب ربحية البنوك تأثيرات إيجابية من نمو القروض على المدى القصير والطويل، كما تؤكد نتائج الدراسة إلى إيلاء أهمية كبيرة للتحوط عند التوسع في منح التسهيلات الائتمانية.

3- دراسة (Sahyouni, Wang, 2019) بعنوان: خلق السيولة والأداء المصرفي للمصارف السورية خلال الحرب السورية.

Liquidity Creation and Bank Performance of Syrian Banks and during the Syrian War[1].

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد حجم السيولة التي المولدة من المصارف السورية خلال فترة الدراسة كما هدفت إلى قياس أثر توليد السيولة في أداء المصارف السورية خلال الفترة الممتدة من عام 2004 ولغاية عام 2016 وتكونت عينة الدراسة من المصارف السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بشقيها التقليدي والإسلامي والبالغ عددها 15 مصرفاً، وأشارت نتائج الدراسة إلى تحسن توليد السيولة في فترة ما قبل الحرب السورية كما أنها أخذت بالانخفاض بشكل حاد خلال فترة الحرب، وتوصلت الدراسة ايضاً إلى وجود علاقة سلبية ضعيفة بين توليد السيولة وربحية المصارف من خلال المؤشر العائد على الأصول ROA خلال فترة الحرب.

[1] Sahyouni Ahmad, Wang Man, (2019),” Liquidity Creation and Bank Performance of Syrian Banks and during the Syrian War” International Journal of Financial Studies, Vol:40, Issue:7.

4- دراسة (Qudah,Abdo,Qudah, 2020) بعنوان: أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية على الاقتصاد الأردني.

The Effect of Credit Facilities Granted by Commercial Banks on The Jordanian Economy[1].

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية الأردنية والتعرف على أثار التصنيفات الائتمانية على الاقتصاد الأردني خلال الفترة الممتدة من عام 2005 ولغاية عام 2018 وشملت عينة الدراسة جميع المصارف التجارية الأرنية، وتوصلت الدراسة إلى وجود دور كبير للمصارف التجارية في الاقتصاد الأردني وتعزيز التسهيلات الائتمانية للاقتصاد الأردني من خلال علاقته بالمؤسسات المالية والمصارف التجارية، إضافة للدور الكبير الذي تلعبه التصنيفات الائتمانية وأثرها في الاقتصاد الأردني.

ما يميز البحث عن الدراسات السابقة:

1- يعتبر هذا البحث من أوائل الأبحاث التي ركزت على أثر معدل نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة في الأداء المصرفي.

2- يتميز هذا البحث بالفترة الزمنية التي تناولها وهي فترة حدث فيها الكثير من الإجراءات والقرارات الصادرة مجلس النقد والتسليف في سوريا ومصرف سوريا المركزي وحصول جائحة كورونا COVID19.

[1] Quda Hanan, AbdoKhawla, Qudah Laith, (2020)," The Effect of Credit Facilities Granted by Commercial Banks on The Jordanian Economy" Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol:24, Issue:4.

3- يتفرد هذا البحث في استخدام العديد من النماذج في تطبيق الاختبارات كنموذج التأثير الثابت Fixed Effect Model ونموذج الأثر العشوائي Random Effect Model واختبار هاوسمان Houseman Test.

7. منهج البحث وإجراءاته:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وخاصة في الإطار النظري من الدراسة ومناقشة الدراسات السابقة، في حين تم اعتماد المنهج القياسي في الجانب التطبيقي من البحث وذلك من خلال دراسة السلاسل الزمنية للبيانات حيث تم استخدام برنامج (e-views 10) في تحليلها باستخدام اسلوب تحليل حزم البيانات الزمنية – المقطعية (Panel data Analyses).

متغيرات البحث:

تتوضح متغيرات البحث ضمن الشكل التالي:

الشكل رقم(1) متغيرات البحث

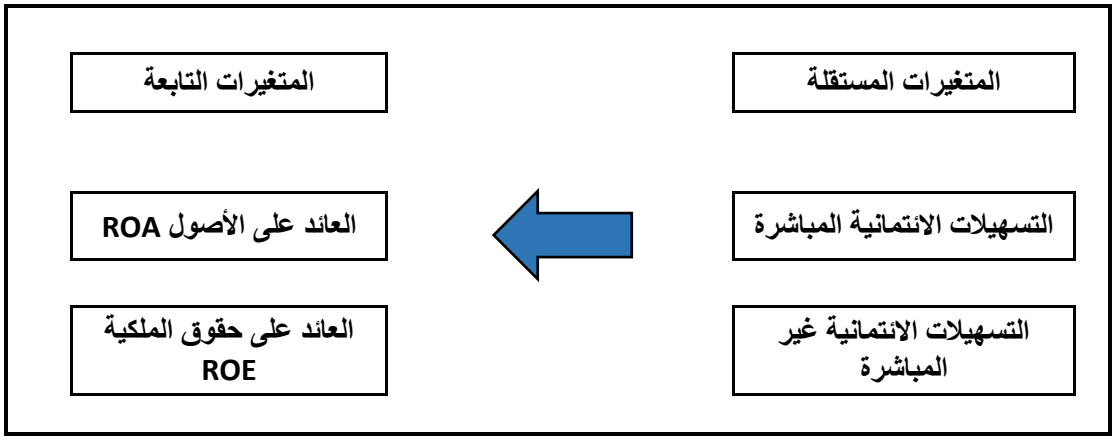

المصدر: من إعداد الباحث

مصادر جمع البيانات وفترة البحث:

تم الحصول على بيانات البحث من التقارير المالية المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2016-2021.[1]

تم اختيار الفترة المذكورة بسبب وجود عدة قرارات صادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي خلالها، بالإضافة إلى تطبيق المعيار رقم 9 الذي انعكس تطبيقه على حجم التسهيلات الائتمانية لدى المصارف، كما تتميز فترة البحث بمرور عدة أزمات متمثلة بأزمة فايروس كورونا COVID 19 وأزمة المصارف اللبنانية التي أثرت على عملية منح التسهيلات الائتمانية بشكل واضح.

8. عرض البحث والمناقشة والتحليل (الدراسة التطبيقية):

8.1- المقدمة

تم التعريف بالمنهج الذي تم استخدامه في البحث وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات البحث والتي تم إدراجها للوصول إلى بيان النتائج المتحصل عليها والتوصيات المقدمة من الباحث.

الأساليب الإحصائية:

بعد الحصول على البيانات اللازمة واعتماداً على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية والقياسية من أجل دراسة أثر نمو التسهيلات الائتمانية في أداء المصارف السورية التقليدية الخاصة، باستخدام أسلوب الـ Panel Data وبالاعتماد على برنامج e-views 10، كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج التأثير الثابت Fixed

[1] https://www.scfms.sy/

Effect Model ونموذج الأثر العشوائي Random Effect Model متضمناً متغيرين مستقلين وهما معدل نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة ومعدل نمو التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بالإضافة إلى عنصري المتغير التابع المتمثلان في العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق المساهمين ROE، بهدف الإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضيته الرئيسية ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

8.2- التوصيف الإحصائي لمتغيرات البحث:

فيما يلي البحث الوصفية لمتغيرات البحث

الجدول (2) الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

	DT	INDT	ROA	ROE
Mean	0.40	1.77	0.07	0.19
Median	0.23	0.46	0.02	0.13
Maximum	3.25	70.22	0.48	0.84
Minimum	−0.21	−0.80	−0.13	−2.07
Std. Dev.	0.67	8.68	0.11	0.46
Skewness	2.72	7.60	1.31	−2.24
Kurtosis	11.23	60.35	5.09	11.64
Jarque-Bera	268.04	9680.85	30.85	260.24
Probability	0	0	0	0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10-

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول رقم (2) نلاحظ ما يلي:

1- وجود مخاطر في تقلب جميع العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين نظرا لأن انحرافها المعياري أكبر من المتوسط الحسابي.

2- يتبين من اختبار جاركو بيرا Jarque-bera أن السلاسل لا تتبع التوزيع الطبيعي نظراً للتغيرات الكبيرة خلال فترة البحث.

8.3- اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث:

تعد اختبارات جذور الوحدة Unit Root Test أهم طريقة في تحديد مدى استقراريه السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الاحصائية وكذلك معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل البحث من حيث درجة تكاملها، كما تركز اختبارات جذر الوحدة على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء فإن اختبارات جذر الوحدة ترتكز على فرضية أن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

تم استخدام اختبار فيليبس بيرون Phillips & Perron لفحص استقرارية المتغيرات:

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية وما يميز هذا الاختبار أنه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، فهو ذو قوة اختبارية أكبر من اختبار ديكي فولر DF واختبار ديكي فولر الموسع ADF في أنه يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسة

الزمنية باستخدام التصحيح المعاملة Non Correlated Parametric ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطي للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

فيما يلي نتائج اختبار فيليبس بيرون للسلاسل الزمنية:

الجدول (3) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

	Level	1st Differ	2nd Differ	Prob.**
ROA	62.93			0.00
ROE	71.81			0.00
IND	37.48			0.02
DT	58.03			0.00

*، **، ***، تشير إلى استقرار وسكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10-

من النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول رقم (3) نلاحظ ان أن عناصر المتغير المستقل المتمثلة في التسهيلات الائتمانية المباشرة والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة وعناصر المتغير التابع المتمثلة في العائد على الأصول العائد على حقوق المساهمين جميعها مستقرة عند المستوى المطلوب.

8.4- اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

لاختبار الفرضيات تم تطبيق نموذج التأثير الثابت Fixed effect Mode ومن ثم نموذج التأثير العشوائي Random Effect Model، ولتحديد النموذج الأمثل تم تطبيق اختبار Hausman test.

8.4.1- يوجد أثر معنوي لمعدل نمو التسهيلات الائتمانية في العائد على الأصول:

يتم اختبار الفرضية الأولى من خلال دراسة كلاً من نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي واختبار هاوسمان لتحديد النموذج الأفضل ويكون ذلك في الجداول من (3-5).

الجدول (4) نتائج نموذج الأثر الثابت.

Model	Fixed model	
Variable	Coefficient	Prob.
DT	0.05	0.05
INDT	0	0.89
C	0.04	0
R-squared	0.199	
Adjusted R-squared	0.018	
Prob(F-statistic)	0.37	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10-

من النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول رقم (4) يتبين من خلال نموذج الأثر الثابت، وجود أثر إيجابي ومعنوي لمعدل نمو التسهيلات المباشرة في العائد على الأصول وعدم وجود أثر لمعدل نمو التسهيلات غير المباشرة.

الجدول (5) نتائج الأثر العشوائي.

Model	Random model	
Variable	Coefficient	Prob.
DT	0.04	0.08
INDT	0	0.61
C	0.05	0
R-squared	0.05	
Adjusted R-squared	0.02	
Prob(F-statistic)	0.05	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10-

من النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول رقم (5) يتبين من خلال نموذج الأثر العشوائي، عدم وجود أثر لمعدل نمو التسهيلات المباشرة وغير المباشرة في العائد على الأصول.

الجدول (6) نتائج اختبار هاوسمان للفرضية الأولى

Hausman Test				
Test Summary		Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Period random		2.65	2	0.26

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10-

من النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول رقم (6) يتبين من خلال اختبار Hausman أن نموذج الأثر العشوائي Random Effect Model هو الأمثل لتقدير العلاقة بين عناصر الفرضية الأولى، وبالتالي نرفض الفرضية الأولى بوجود أثر لمعدل نمو التسهيلات المباشرة وغير المباشرة في العائد على الأصول بحيث يمكننا القول بأن التسهيلات الائتمانية بشقيها المباشرة وغير المباشرة ليس لها من تأثير في العائد على أصول المصارف التقليدية السورية الخاصة خلال فترة البحث.

8.4.2- يوجد أثر معنوي لمعدل نمو التسهيلات الائتمانية في العائد على حقوق المساهمين:

يتم اختبار الفرضية الثانية من خلال دراسة كلاً من نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي واختبار هاوسمان لتحديد النموذج الأفضل ويكون ذلك في الجداول من (6-8).

الجدول (7) نتائج نموذج الأثر الثابت

Model	Fixed model	
Variable	Coefficient	Prob.
DT	0.33	0
INDT	0	0.3
C	0.03	0.5
R-squared	0.39	
Adjusted R-squared	0.25	
Prob(F-statistic)	0	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10-

من النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول رقم (7) يتبين من خلال نموذج الأثر الثابت، وجود أثر إيجابي ومعنوي لمعدل نمو التسهيلات المباشرة في العائد على حقوق المساهمين وعدم وجود أثر لمعدل نمو التسهيلات غير المباشرة.

الجدول (8) نتائج الأثر العشوائي للفرضية الثانية

Model	Random model	
Variable	Coefficient	Prob.
DT	0.23	0.01
INDT	0	0.93
C	0.09	0.11
R-squared	0.11	
Adjusted R-squared	0.08	
Prob(F-statistic)	0.02	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10-

من النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول رقم (8) يتبين من خلال نموذج الأثر الثابت، وجود أثر إيجابي ومعنوي لمعدل نمو التسهيلات المباشرة في العائد على حقوق المساهمين وعدم وجود أثر لمعدل نمو التسهيلات غير المباشرة.

الجدول (9) نتائج اختبار هاوسمان للفرضية الثانية

Hausman Test				
Test Summary		Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Period random		23.76	2	0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10-

من النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول رقم (9) لمعرفة النموذج المناسب للتقدير (نموذج الأثر الثابت أم نموذج الأثر العشوائي) يتبين من خلال الاختبار أن نموذج الأثر الثابت هو الأمثل لتقدير العلاقة بين عناصر الفرضية الثانية.

تفسر النتائج بأن التسهيلات الائتمانية المباشرة لديها تأثير مباشر على السيولة لدى المصارف ونظراً للعقوبات المفروضة على التجارة الخارجية المترافقة مع عدم استقرار سعر الصرف فإن المصارف احجمت عن التوسع في منحها خلال السنوات الأولى لفترة البحث.

9. النتائج:

1- وجود أثر ايجابي ومعنوي خلال فترة البحث لمعدل نمو التسهيلات المباشرة في العائد على الأصول وبالتالي يؤثر معدل نمو التسهيلات الائتمانية في أداء المصارف التقليدية السورية الخاصة.

2- عدم وجود أثر لمعدل نمو التسهيلات غير المباشرة في العائد على الأصول.

3- وجود أثر ايجابي ومعنوي خلال فترة البحث لمعدل نمو التسهيلات المباشرة في العائد على حقوق المساهمين بحيث يؤثر هذا الأثر الإيجابي في أداء المصارف التقليدية السورية الخاصة.

4- عدم وجود أثر لمعدل نمو التسهيلات غير المباشرة في العائد على حقوق المساهمين خلال فترة البحث.

5- إن معدل نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة له أثر في العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين وأثر ذلك على حجم السيولة المتولدة لدى المصارف مما دعا المصارف إلى الإحجام عن منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في بداية فترة البحث لأسباب تتعلق بالعقوبات الخارجية وتغيرات سعر الصرف.

10. التوصيات:

1- العمل على التوسع في منح القروض المضمونة مثل القروض العقارية وسقوف القروض المتجددة قصيرة الأجل التمويل لتحقيق ربحية باستقرار أعلى.

2- التنويع المستمر في التسهيلات الائتمانية لتجنب المستحقات مما يؤدي إلى تحسين جودة المحفظة.

3- التوسع في منح التسهيلات الائتمانية غير المباشرة و خاصة بعد القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف والتي تسهل عمليات الاستيراد والتصدير ولكون هذه التسهيلات لا يترتب عليها التزامات مالية مباشرة.

المراجع العربية:

1- السمهوري، ولاء محسن،(2016)،"أثر الكفاءة المالية والادارية في الحد من تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية، ص76.

2- الشاطر، أحمد فؤاد. كفا، ياسر، (2022)، " خطر التركز في محفظة التسهيلات الائتمانية وأثره على عائد المحفظة وربحية المصرف" مجلة جامعة البعث، سوريا، المجلد 44، العدد 15، ص129.

3- الشحات، نظير رياض محمد. أبو الديار، محمد عبد العزيز السيد، ()،" تأثير الشمول المالي على الربحية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الرابع، العدد الثاني، الجزء الثالث، ص879.

4- الطائي، (2015)،" أثر مخاطر التركز الائتماني في ربحية رأسمال المصارف التجارية"، المجلة العراقية لكلية العلوم المالية والمصرفية، العدد 35، ص114.

5- الخطيب، محمد محمود، (2010)، " الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، الطبعة الأولى، دار الحامد، عماد، الأردن، ص36.

6- القضاة، علي. الحمدان، ناصر، (2013)، "أثر هيكل رأس المالي على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان" دراسة تحليلية، ص17.

7- الأنصاري، عبد الخالق، (2015)، " الإدارة المالية"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص 184.

8- بنت الخوخ، مريم، (2017)، " دور الكفالة المصرفية في الائتمان"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، الجزائر، المجلد 2017، العدد 11، ص370.

9- حجاج، صليحة. حجاج، نفيسة. زرقون، محمد، (2018)، " دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية الحديثة في تفسير عوائد الأسهم"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد الثاني، العدد الثالث، ص2017.

10- ججاج، عائشة، (2017)، " تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 3.

11- ضمور، فلاح، (2014)، " المحددات المؤثرة في السياسة الائتمانية في المصارف الإسلامية العراقية"، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية، ص47.

12- حجاج، صليحة. حجاج، نفيسة. زرقون، محمد، (2018)، " دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية الحديثة في تفسير عوائد الأسهم"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد الثاني، العدد الثالث، ص2017.

13- دحام، دحام، عطية، طارق، (2020)" محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية للفترة 2010-2019"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 07، العدد 01.

14- عمرو، محمد، (2017)، " اتخاذ القرارات الاستثمارية في القطاع المالي"، دار طلاس للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، ص7.

15- مامندي، غازي، (2016)، " إدارة المصارف"، مطبعة الحاج هاشم، العراق، ص67.

المراجع الأجنبية:

1- Awuitor, Jacob, (2015),” Optimizing bank’s loan portfolio Ghana”Kwane Nkrumah University of science and technology, P22.

2- Al-abedallat, A.z, (2016), “Factors affecting credit risk: An empirical study of the Jordanian banks”, European scientific journal, Vol:34, Issue:4, P 307.

3- Haddad, M.f., Eneizan, B.,(2019), “Impact of the Jordanian commercial banks on financing small and medium enterprise in Jordan”, International journal of academic research in business and social sciences, Vol:9, Issue:4, P16-26.

4- Sweis, K.m.h.,(), “The effect of Palestinian banking credit facilities in the Palestinian economy”, International journal of economics and financial issues, Vol:7, Issue:4, P677-684.

5- Obeid, R., Adeinat, M., (2017), “Determinants of net interest margin: An analytical study on the operationg in Jordan”, International journal of economics and financial issues, Vol:7, Issue:4, P 515.

6- Dang, Van Dan, (2019),” The effects of loan growth on bank performance: Evidence from Vietnam”, Management Science Letters, Vol:899, Issue:910.

7- Sahyouni Ahmad, Wang Man, (2019),” Liquidity Creation and Bank Performance of Syrian Banks and during the Syrian War” International Journal of Financial Studies, Vol:40, Issue:7.

8- Quda Hanan, AbdoKhawla, Qudah Laith, (2020),” The Effect of Credit Facilities Granted by Commercial Banks on The Jordanian Economy” Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol:24, Issue:4.

9- Wei wu, shih& thou Nuyen, nonh,(2022),” Does loan growth impact on bank risk”, Heliyon,8.

المواقع الإلكترونية:

- موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية https://www.scfms.sy/

الملاحق:

Date: 01/03/24 Time: 22:12
Sample: 2016 2021

	DT	INDT	ROA	ROE
Mean	0.404557	1.767481	0.068645	0.186649
Median	0.227214	0.457584	0.015949	0.132574
Maximum	3.253942	70.22006	0.482114	0.838955
Minimum	-0.213309	-0.800625	-0.125783	-2.066121
Std. Dev.	0.665311	8.682806	0.110968	0.457379
Skewness	2.723417	7.599466	1.309878	-2.236239
Kurtosis	11.23406	60.35242	5.086608	11.63883
Jarque-Bera	268.0362	9680.848	30.84690	260.2391
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
Sum	26.70078	116.6537	4.530558	12.31881
Sum Sq. Dev.	28.77154	4900.423	0.800402	13.59769
Observations	66	66	66	66

Dependent Variable: ROA
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 01/05/24 Time: 22:22
Sample: 2016 2021
Periods included: 6
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 66
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DT	0.042796	0.024331	1.758908	0.0834
INDT	-0.000940	0.001864	-0.504219	0.6159
C	0.052993	0.015995	3.313064	0.0015

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	0.109920	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.050897	Mean dependent var	0.068645
Adjusted R-squared	0.020767	S.D. dependent var	0.110968
S.E. of regression	0.109810	Sum squared resid	0.759664
F-statistic	1.689245	Durbin-Watson stat	1.552069
Prob(F-statistic)	0.192915		

Unweighted Statistics

R-squared	0.050897	Mean dependent var	0.068645
Sum squared resid	0.759664	Durbin-Watson stat	1.552069

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 01/05/24 Time: 22:21
Sample: 2016 2021
Periods included: 6
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 66

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DT	0.051128	0.025516	2.003774	0.0502
INDT	-0.000247	0.001930	-0.128115	0.8985
C	0.048398	0.016348	2.960484	0.0046

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.199946	Mean dependent var	0.068645
Adjusted R-squared	0.018801	S.D. dependent var	0.110968
S.E. of regression	0.109920	Akaike info criterion	-1.403555
Sum squared resid	0.640365	Schwarz criterion	-0.972260
Log likelihood	59.31732	Hannan-Quinn criter.	-1.233130
F-statistic	1.103792	Durbin-Watson stat	1.829205
Prob(F-statistic)	0.376705		

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	2.652913	2	0.2654

** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
DT	0.051128	0.042796	0.000059	0.2783
INDT	-0.000247	-0.000940	0.000000	0.1651

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 01/05/24 Time: 22:23
Sample: 2016 2021
Periods included: 6
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 66

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.048398	0.016348	2.960484	0.0046
DT	0.051128	0.025516	2.003774	0.0502
INDT	-0.000247	0.001930	-0.128115	0.8985

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.199946	Mean dependent var	0.068645
Adjusted R-squared	0.018801	S.D. dependent var	0.110968
S.E. of regression	0.109920	Akaike info criterion	-1.403555
Sum squared resid	0.640365	Schwarz criterion	-0.972260
Log likelihood	59.31732	Hannan-Quinn criter.	-1.233130
F-statistic	1.103792	Durbin-Watson stat	1.829205
Prob(F-statistic)	0.376705		

Dependent Variable: ROE
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 01/05/24 Time: 22:25
Sample: 2016 2021
Periods included: 6
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 66
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DT	0.230692	0.087308	2.642287	0.0104
INDT	0.000513	0.006690	0.076610	0.9392
C	0.092415	0.057395	1.610153	0.1124

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	0.394424	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.116221	Mean dependent var	0.186649
Adjusted R-squared	0.088165	S.D. dependent var	0.457379
S.E. of regression	0.436751	Sum squared resid	12.01735
F-statistic	4.142398	Durbin-Watson stat	1.406093
Prob(F-statistic)	0.020409		

Unweighted Statistics

R-squared	0.116221	Mean dependent var	0.186649
Sum squared resid	12.01735	Durbin-Watson stat	1.406093

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 01/05/24 Time: 22:24
Sample: 2016 2021
Periods included: 6
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 66

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DT	0.333598	0.091558	3.643582	0.0006
INDT	0.007222	0.006925	1.042822	0.3018
C	0.038924	0.058661	0.663545	0.5099

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.393629	Mean dependent var	0.186649
Adjusted R-squared	0.256338	S.D. dependent var	0.457379
S.E. of regression	0.394424	Akaike info criterion	1.151798
Sum squared resid	8.245242	Schwarz criterion	1.583094
Log likelihood	-25.00933	Hannan-Quinn criter.	1.322223
F-statistic	2.867104	Durbin-Watson stat	2.166289
Prob(F-statistic)	0.004132		

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: ROA
Date: 01/03/24 Time: 22:18
Sample: 2016 2021
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett ker
Total (balanced) observations: 55
Cross-sections included: 11

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	62.9385	0.0000
PP - Choi Z-stat	-3.60740	0.0002

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results ROA

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
jordan	0.0122	4.0	5
audi	0.0338	4.0	5
arab	0.0486	4.0	5
byblos	0.3012	4.0	5
bbsf	0.0585	4.0	5
bso	0.2266	4.0	5
fransa	0.0288	4.0	5
ibtf	1.0000	4.0	5
qnb	0.0224	4.0	5
sgb	0.0783	4.0	5
sharq	0.0053	4.0	5

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: INDT
Date: 01/03/24 Time: 22:15
Sample: 2016 2021
Exogenous variables: Individual effects
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett ker
Total (balanced) observations: 55
Cross-sections included: 11

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	37.4774	0.0210
PP - Choi Z-stat	-2.39797	0.0082

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results INDT

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
jordan	0.1734	4.0	5
audi	0.7309	4.0	5
arab	0.1836	4.0	5
byblos	0.0565	4.0	5
bbsf	0.3996	4.0	5
bso	0.0938	4.0	5
fransa	0.0338	4.0	5
ibtf	0.4754	0.0	5
qnb	0.0564	4.0	5
sgb	0.2162	2.0	5
sharq	0.7556	4.0	5

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: DT
Date: 01/03/24 Time: 22:14
Sample: 2016 2021
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett ker
Total (balanced) observations: 55
Cross-sections included: 11

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	58.0347	0.0000
PP - Choi Z-stat	-4.01011	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results DT

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
jordan	0.0533	4.0	5
audi	0.2260	4.0	5
arab	0.1290	4.0	5
byblos	0.3859	4.0	5
bbsf	0.6537	4.0	5
bso	0.0674	4.0	5
fransa	0.0001	4.0	5
ibtf	0.0390	2.0	5
qnb	0.0248	4.0	5
sgb	0.2773	4.0	5
sharq	0.3531	4.0	5

دراسة مدى تأثير استخدام أساليب بحوث العمليات في تحسين فعالية أداء الشركات "دراسة ميدانية على شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري"

الدكتورة فداء الشيخ حسن* نسرين أحمد السليمان**

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى استخدام أساليب بحوث العمليات في تحسين فعالية الأداء من حيث (الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحقيق الربح المستهدف، وتخفيض تكاليف الإنتاج) وذلك في شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري، حيث قامت الباحثة بتوزيع (70) استبياناً على المدراء في الإدارتين العليا والوسطى، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل (61) استبانة. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS 20).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين أساليب بحوث العمليات وتحسين فعالية الأداء، بالإضافة إلى وجود قصور في استخدام أساليب بحوث العمليات في الشركات محل الدراسة، وفي نهاية الدراسة قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات أهمها: العمل على تنمية الوعي بأهمية ومزايا استخدام أساليب بحوث العمليات في تحسين فعالية الأداء والاهتمام بتدريب العاملين على استخدام أساليب بحوث العمليات، وزيادة إلمامهم بمجالات الحاسوب والبرامج ذات الصلة وذلك لمعالجة المشكلات الإدارية وتقديم الحلول المناسبة بشكل علمي ودقيق.

الكلمات المفتاحية: أساليب بحوث العمليات، تحسين فعالية الأداء، شركات الصناعات النسيجية

• أستاذ مساعد، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
E- mail: Fedaa hassan 1984@gmail.com

* * طالبة دكتوراه، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
E- mail: nsren sleman09@gmail.com

Study the impact of using operations research methods in improving the effectiveness of corporate performance

"A Field Study on Public Sector Textile Industries Companies in The Syrian Coast"

*Dr. Fedaa Sheikh Hassan
** Nisreen Ahmed Al-Sulaiman

ABSTRACT

This study aimed to evaluate the extent to which operations research methods are used to improve the effectiveness of performance in terms of (optimal utilization of production capacity, optimal use of available resources, achieving target profit, and reducing production costs) in the textile companies of the public sector in the Syrian coast, where the researcher distributed (70) questionnaires to managers in the senior and middle management, and the number of questionnaires recovered and valid for analysis reached (61) questionnaires. The data was analyzed using statistical analysis software (SPSS 20).

The study reached a set of results, the most important of which are: the existence of a very strong correlation between operations research methods and improving the effectiveness of performance, in addition to the existence of deficiencies in the use of operations research methods in the companies under study, and at the end of the study the researcher made a set of recommendations, the most important of which are: Work to develop awareness of the importance and advantages of using operations research methods in improving the effectiveness of performance and attention to training workers to use operations research methods, and increase their knowledge of computer fields and related programs in order to address administrative problems and provide Scientifically and accurately appropriate solutions.

Keywords: Operations Research Methods, Performance Effectiveness, Textile Industries

*Assistant Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
E- mail: Fedaa hassan 1984@gmail.com
* * PhD student, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University Lattakia, Syria.
E-mail: nsren sleman09@gmail.com

مقدمة:

تُعدُّ فعالية الأداء أحد المفاهيم الرئيسة في مجال إدارة الأعمال، وتشير إلى قدرة الشركة على تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة بشكل فعال وفي الوقت المناسب، كما تعتمد فعالية الأداء على القدرة على تحقيق الأهداف بأقل جهد ممكن وبأعلى جودة ممكنة، وقدرة الشركة على التكيف مع التغيرات في البيئة الخارجية والتغيرات في احتياجات العملاء والمستهلكين، وتُعد فعالية الأداء مؤشراً هاماً لقوة ونجاح الشركة في سوق المنافسة باعتباره يعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط في الشركة، وتحسين فعالية الأداء في الشركات يتطلب اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة وتطبيق أفضل الأساليب في إدارة الأعمال، ويُعد تطبيق أساليب بحوث العمليات من أفضل الأدوات التي يمكن استخدامها لتحسين فعالية الأداء، حيث تسهم بحوث العمليات في تحسين فعالية الأداء من خلال تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحسين جودة المنتجات وتحقيق كمية الإنتاج المطلوبة وكمية المبيعات المستهدفة، وذلك من خلال تحديد المشكلات والفرص وتطوير نماذج رياضية وأدوات تحليلية لتصميم وتحسين العمليات وزيادة الربحية في الشركات.

وبناءً على ذلك فإن هذا البحث يسعى إلى إبراز دور استخدام أساليب بحوث العمليات في تحسين فعالية الأداء في شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري، ولمساعدة هذه الشركات على حل مشكلاتها بأسلوب علمي ودقيق، واتخاذ قرارات سليمة للوصول إلى الأهداف المرجوة في ظل الإمكانات المتاحة.

مشكلة البحث:

تعاني الصناعات النسيجية من جميع المنعكسات السلبية التي عانت منها الصناعة السورية نتيجة الحرب من تدمير ونهب منشآت وهجرة أصحاب المعامل والعمالة الفنية والمقاطعة والحصار وصعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى نقص موارد الطاقة وارتفاع تكاليفها وانخفاض قيمة العملة الوطنية وصعوبة التمويل وضعف الإجراءات الحكومية.

ومن خلال الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة على شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري تبين وجود انخفاض في أداء الشركات نتيجة عدم تحقيقها للأرباح المخطط لها، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وعدم تحقيق الكمية المطلوبة من الإنتاج وبالتالي انخفاض كمية المبيعات في الشركات محل الدراسة.

ولكي تتمكن هذه الشركات من تحسين فعالية أدائها قد يكون الاعتماد على أساليب بحوث العمليات هو الحل لهذه المشكلات، وخاصة أن بحوث العمليات تعتبر أهم مداخل إدارة الأعمال التي تساعد الشركات على ترشيد استخدام مواردها وعوامل انتاجها خصوصاً في ظل الندرة، لكي تتمكن الشركة من تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية وتضمن استمراراها في ظل الظروف الراهنة.

وبناءً على ذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي:

ما مدى تأثير استخدام أساليب بحوث العمليات في تحسين فعالية أداء شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1) ما مدى تأثير استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية المتاحة في شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري؟
2) ما مدى تأثير استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري؟
3) ما مدى تأثير استخدام أساليب بحوث العمليات في تحقيق الربح المستهدف في شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري؟
4) ما مدى تأثير استخدام أساليب بحوث العمليات في تخفيض تكاليف الإنتاج في شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحديد مدى اسهام أساليب بحوث العمليات في تحسين فعالية أداء شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري بشكل يسهم في:

1. تحديد مدى اسهام أساليب بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية المتاحة في الشركات محل الدراسة.
2. تحديد مدى اسهام أساليب بحوث العمليات في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الشركات محل الدراسة.
3. تحديد مدى اسهام أساليب بحوث العمليات في تحقيق الربح المستهدف في الشركات محل الدراسة.
4. تحديد مدى اسهام أساليب بحوث العمليات في تخفيض تكاليف الإنتاج في الشركات محل الدراسة.

أهمية البحث:

الأهمية النظرية: تتجلى الأهمية النظرية نظراً لأهمية أساليب بحوث العمليات ودورها في تحسين فعالية الأداء في شركات الصناعات النسيجية باعتبارها توفر أدوات تحليلية قوية ودقيقة لفهم وتحسين الأداء في الشركات، وبالتالي قد تسهم الدراسة الحالية في تقديم إطار نظري مبسط وتوضيحي لأساليب بحوث العمليات ودورها في تحسين فعالية الأداء، وتوجه انتباه الباحثين إلى ضرورة إجراء دراسات تتعلق باستخدام نماذج بحوث العمليات في حل المشكلات التي تواجه الشركات في مختلف المجالات، وذلك لما لها من دور كبير في تحقيق أهداف الشركة بفعالية عالية.

أما **الأهمية العملية:** تستمد هذه الدراسة أهميتها العملية من أهمية استخدام أساليب بحوث العمليات من جهة، وأنه سيتم تطبيقها في قطاع إنتاجي حيوي في سورية وهو شركات الصناعات النسيجية من جهة أخرى، لذلك فإن استخدام الأساليب الإدارية الحديثة سيكون له الأثر الواضح في الارتقاء بقطاع الصناعات النسيجية وتدعيمه وتقوية وضعه

التنافسي، وبالتالي ستساعد الشركات محل الدراسة على القيام بوظائفها بكفاءة وفعالية كبيرة، أي أن هذه الدراسة سوف تلقي الضوء على أهمية استخدام أساليب بحوث العمليات في تحسين فعالية أداء الشركات، مما يعطي صورة واضحة عن الجوانب التي يجب زيادة الاهتمام بها وإعطاء الأولوية لها بما يحقق الكفاءة والفعالية الاقتصادية للشركات محل الدراسة.

متغيرات البحث:

- **المتغير المستقل:** أساليب بحوث العمليات.
- **المتغير التابع:** تحسين فعالية الأداء.

حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** اقتصر البحث على شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري.
- **الحدود الزمانية:** من 2023/12/1 حتى 2024/1/31
- **الحدود العلمية:** تتمثل بدراسة تأثير استخدام أساليب بحوث العمليات في تحسين فعالية الأداء.

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام أساليب بحوث العمليات وبين تحسين فعالية الأداء في شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام أساليب بحوث العمليات وبين الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية المتاحة في شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري.

2- لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام أساليب بحوث العمليات وبين الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري.

3- لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام أساليب بحوث العمليات وبين تحقيق الربح المستهدف في شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري.

4- – لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام أساليب بحوث العمليات وبين تخفيض تكاليف الإنتاج في شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمَّ جمع البيانات الثانوية من خلال الكتب والمراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات التي لها علاقة بموضوع البحث، أما البيانات الثانوية فقد تمَّ جمعها عن طريق قيام الباحثة بإجراء العديد من المقابلات الشخصية مع القائمين على اتخاذ القرار في الشركات محل الدراسة، بالإضافة إلى قيام الباحثة بتصميم استبيان تضمَّن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالبحث، ومن ثمَّ تمَّ استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS20) لتحليل البيانات واختبار فرضيات البحث.

مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث بالعاملين في الإدارتين العليا والوسطى بجميع شركات الصناعات النسيجية في الساحل السوري، أما عينة البحث فقد تمثلت بعينة من العاملين ببعض الشركات في الساحل السوري وهي: الشركة العامة للخيوط القطنية، وشركة نسيج اللاذقية، وشركة الساحل للغزل، وشركة جبلة للغزل، وسيتم توزيع قائمة الاستقصاء على العاملين في الإدارتين العليا والوسطى فيها، وقد تم اختيار العينة وذلك بتطبيق قانون العينة الإحصائية (الشيخ حسن، 2013، ص22):

$$ن = \frac{ق(ق-1)}{\frac{د^2}{م.د^2} + \frac{ق(ق-1)}{ن1}}$$

حيث إن:

ن: حجم العينة، ق: نسبة عدد المفردات التي تتوفر فيها خصائص الدراسة، وهي (50%) على أساس أنه أكبر احتمال للحصول على أكبر حجم ممكن للعينة.

د: الخطأ المسموح به وهو (5%)، د.م: الدرجة المعيارية عند معامل ثقة معين، وغالباً يتم أخذها عند مستوى ثقة (95%) وهي تساوي (1.96)، ن1: حجم مجتمع البحث ويساوي 87 مفردة.

وبتطبيق قانون العينة نجد:

$$ن = \frac{(1-0.50)0.50}{\frac{0.05^2}{1.96^2} + \frac{0.50(1-0.50)}{87}} = 70.9353$$

أي يكون حجم العينة (70) وحدة إحصائية.

وفيما يلي جدول يوضح كيفية توزيع حجم عينة البحث على الشركات محل الدراسة:

جدول رقم (1) يوضح توزيع حجم عينة البحث على الشركات محل الدراسة

اسم الشركة	مكان عملها	عدد العاملين في الإدارتين العليا والوسطى	نسبة عدد العاملين إلى العدد الإجمالي%	حجم العينة
اللاذقية				
الشركة العامة للخيوط القطنية	جسر حلب	25	14	18
شركة نسيج اللاذقية	جنوب اللاذقية	19	12	15
شركة الساحل للغزل	جبلة	23	8	21
شركة جبلة للغزل	جبلة	20	9	16

المصدر: من إعداد الباحثة من واقع معلومات هذه الشركات.

الدّراسات السابقة:

1) دراسة (دريدي،2018) بعنوان: دور استخدام أساليب بحوث العمليات في تحسين أداء المؤسسات الجزائرية- دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية.

تمثلت مشكلة الدراسة بطرح السؤال الرئيس الآتي: ما هو دور استخدام نماذج بحوث العمليات في تحسين أداء المؤسسات الجزائرية؟ وهدفت الدراسة إلى بيان الفائدة التي يمكن أن تعود على المؤسسات الجزائرية من استخدام أساليب بحوث العمليات، وإبراز دور وأهمية تطبيق أساليب بحوث العمليات في تحسين مستوى أداء المؤسسات الجزائرية، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي عند عرض الجانب النظري ومختلف المفاهيم، وذلك بهدف الإحاطة بجوانب الموضوع وفهم كل مكوناته بالاستعانة بمجموع الدراسات والبحوث المتوفرة من كتب ومذكرات ومقالات منشورة في مجلات أو عبر مواقع الانترنت، كما اعتمدت الباحثة على المنهج الإحصائي في الدراسة العملية وقامت بتحليل النتائج باستخدام برنامج QM WINDOWS، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن النموذج المقترح أسهم في إبراز دور أساليب بحوث العمليات في تحسين مختلف مقاييس الأداء في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسكرة.

2) دراسة (علي، 2018) بعنوان: دور إعادة هندسة العمليات الإدارية في تحسين الأداء المؤسسي "دراسة حالة الشركة العامة لمخابر القاهرة الكبرى"

تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما هو دور إعادة هندسة العمليات الإدارية في تحسين الأداء المؤسسي في الشركة العامة لمخابر القاهرة الكبرى؟ وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى توفر المتطلبات الأساسية اللازمة لتطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية في الشركة وأثرها على تحسين الأداء فيها، استخدم الباحث المنهج الاستقرائي في عرض الأساس النظري، ومنهج تحليلي عن طريق إعداد قائمة استقصاء لكافة المديرين بالإدارات الثلاث (العليا والوسطى والمباشرة)، للتعرف على آراء واتجاهات القائمين على

العمل الإداري بالشركة محل الدراسة من خلال بعض المقابلات الشخصية مع أعضاء الإدارة العليا للموارد البشرية ومديري الجودة والتدريب بالشركة محل الدراسة، وبعض الخبراء في مجال المواد الغذائية وفقاً لمقياس عناصر إعادة هندسة العمليات الإدارية وعناصر تحسين الأداء المؤسسي، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية أسهم بنسبة 69.01 في تحسين الأداء في الشركة محل الدراسة مع وجود علاقة طردية إيجابية قوية بيتن تطبيق إعادة هندسة العمليات وتحسين الأداء المؤسسي.

3) دراسة (محمد وآخرون،2022) بعنوان: دور نظم الإنتاج في تحسين أداء المنظمات الصناعية بالتطبيق على صناعة السيراميك في مصر.

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: هل يمكن استخدام النموذج الأمريكي لتكنولوجيا الإنتاج الأمثل لتحسين الأداء في المنظمات الصناعية في مصر بالتطبيق على صناعة السيراميك؟ وقد هدفت الدراسة إلى التوصل إلى مقاييس تحسين الأداء للمنظمات الصناعية بصفة عامة وصناعة السيراميك في مصر بصفة خاصة، والتوصل إلى نتائج وتوصيات تهدف إلى تحسين أداء المنظمات الصناعية في مصر من خلال تغيير نظم تكنولوجيا الإنتاج الحديثة، وتحسين وإعادة الأرباح للمنظمات الصناعية من خلال إدارة الإنتاج والتسويق بالمنظمات، استندت الدراسة على منهجين هما: المنهج الاستقرائي من خلال الكتب والرسائل والدوريات وشبكة المعلومات الدولية لتغطية الإطار النظري للدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي: البيانات والمعلومات التي تخص الجانب العملي لعينة الدراسة من خلال الدراسة الميدانية لبعض المؤسسات الصناعية المعنية بصناعة السيراميك في مصر، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الإنتاج هو النشاط الرئيس لأي منظمة صناعية، وبالتالي يجب الاهتمام به لتحسينه من أجل ضمان استمرارية المنظمة دون اهمال باقي الوظائف والأنشطة، كما يتمثل تشغيل الإنتاج في مجموعة من القرارات التي يتم اتخاذها في إطار السياسة والتقنية التجارية للمنظمة، بهدف تقليل التكلفة إلى أدنى حد ممكن والاستغلال الأمثل للموارد لتعظيم الأرباح، وتقديم

المنتجات في الوقت المحدد، أي أن إدارة الإنتاج تتعلق بمسألة أفضلية التكاليف والآجال في ظل الموارد المتاحة للمنظمة.

4) دراسة (Chege et al,2019) بعنوان:

Impact of information technology innovation on firm performance in Kenya

تأثير ابتكار تكنولوجيا المعلومات على أداء الشركة في كينيا

تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: هل يؤدي ابتكار تكنولوجيا المعلومات دائماً إلى تحسين أداء الشركة؟ وما هو الدور الذي يلعبه رواد الأعمال في ابتكار تكنولوجيا المعلومات لتحسين أداء الشركة؟ وقد هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير ابتكار تكنولوجيا المعلومات على أداء الشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة التنافسية التي تعمل فيها الشركات، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وعينة الدراسة كانت مديري الشركات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة ثاراكانيثي في كينيا، بالإضافة إلى عينة عشوائية من صغار المزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة والمرخصة من قبل صندوق تنمية مشاريع الشباب وقد بلغ عددها 297 شركة، وقام الباحث بتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي IBM SPSS AMOS، وقد كشفت نتائج الدراسة أن ابتكار تكنولوجيا المعلومات يؤثر بشكل إيجابي على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة.

5) دراسة (Pambreni et al, 2019) بعنوان:

The influence of total quality management toward organization performance

تأثير إدارة الجودة الشاملة على أداء المنظمة – ماليزيا.

تمثلت مشكلة الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيس الآتي: ما هو تأثير إدارة الجودة الشاملة على أداء المنظمة؟ وقد هدفت الدراسة إلى معرفة إدارة الجودة الشاملة في الشركات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها الأربعة وتأثيرها على أداء المؤسسة، اعتمد الباحث

على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الكمي، وتم جمع البيانات اللازمة من 350 مدير/ مالك الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات في سيلانجور، ماليزيا، وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS 23، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن لإدارة الجودة الشاملة بأبعادها الأربعة (التركيز على العملاء، والتحسين المستمر، والاعتماد الاستراتيجي، والمشاركة الكلية للموظفين). تأثير إيجابي على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

6) دراسة (Yankah et al,2022) بعنوان:

Inventory Management and the Performance of Listed Manufacturing Firms in Ghana.

إدارة المخزون وأداء شركات التصنيع المدرجة في غانا.

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما هو دور إدارة المخزون على أداء شركات التصنيع المدرجة في غانا؟ وكان الهدف من هذه الدراسة هو التحقق تجريبياً في كيفية إدارة المخزون، وكيف يؤثر على كفاءة مؤسسات التصنيع في غانا، كما تهدف إلى فهم كيف وإلى أي مستوى تؤثر مراقبة المخزون على الربحية وأداء الأسهم وكذلك تلبية احتياجات العملاء، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من جميع شركات التصنيع في كوماسي متروبوليس في غانا، وقد بلغ حجم العينة 54، واستخدم الباحث مقياس ليكرت ذو السبع نقاط في تطوير الاستبيان، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وقد أظهرت الدراسة أن إدارة ومراقبة المخزون هو عامل نجاح مهم في تحسين أداء شركات التصنيع في غانا.

من خلال عرض ومراجعة الدّراسات السابقة، تبين أن بعض الدّراسات استخدمت أساليب بحوث العمليات ، وقد أكدت نتائج الدّراسات السّابقة كفاءة وفعالية استخدام الأساليب الكمية في حل المشكلات بطرق علمية دقيقة، وتحسين أداء الشركات وذلك من خلال تحديد المزيج الإنتاجي الأمثل والاستغلال الأمثل للموارد وتعظيم ربحية الشركة وإدارة

الإنتاج والمبيعات بشكل فعّال، كما أثبتت نجاحها في تحديد الحجم الأمثل للمخزون وتخفيض تكلفته الأمر الذي يساعد الإدارة على اتخاذ قراراتها بناءً على أُسس علمية ومنطقية، وبالتالي الحفاظ على استمرارية المنظمة في دنيا الأعمال، كما أن الدراسات الأخرى أثبتت فعالية إدارة الجودة الشاملة، وتأثير تكنولوجيا المعلومات على تحسين أداء الشركات، بالإضافة إلى أن تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية أسهم في تحسين الأداء في الشركة مع وجود علاقة طردية إيجابية قوية بيتن تطبيق إعادة هندسة العمليات وتحسين الأداء المؤسسي.

_ ظهر الاختلاف بين الدّراسات السّابقة والدراسة الحالية من خلال الربط بين أساليب بحوث العمليات كمتغير مستقل وتحسين فعالية أداء الشركات كمتغير تابع، في حين لم تجد الباحثة على حدّ علمها أيّة دراسة قامت بربط هذين المتغيرين.

الإطار النظري للبحث:

- **أولاً: أساليب بحوث العمليات:** تعددت الآراء حول مفهوم بحوث العمليات وعُرّفت بالعديد من التعاريف أهمها ما يلي:

عرَّفتها جمعية بحوث العمليات الأمريكية بأنها:" بحوث العمليات هي البحوث التي تهتم بالتحديد العلمي لأفضل تصميم، وتشغيل لأنظمة الإنسان والآلة، وذلك في الظروف التي تتضمن تخصيصاً للموارد المحدودة" (شيخ ديب& العلي، 2015، ص24).

كما عُرفت بأنها تعتمد على الأساليب العلمية في حل المشكلات المختلفة، وذلك حتى يتمكّن المديرون من اتخاذ قرارات رشيدة وسليمة، والتوصل إلى حلول مثالية لها من خلال التعبير عن هذه المشكلات في شكل نماذج رياضية، ومن ثم حلّ هذه النماذج (الشيخ حسن،2013 ص66).

أما Waters (2011) فقد عرفها بأنها:" مجموعة من الطرق الكمية والعددية التي تستخدم لعرض المشكلات الإدارية والاقتصادية واتخاذ القرارات المناسبة لحل تلك المشكلات".

من خلال التعاريف السابقة ترى الباحثة أن بحوث العمليات هي: مجموعة من الأساليب العلمية التي تساعد المدراء على حلّ المشكلات، واتخاذ قرارات سليمة، وذلك بالاعتماد على الأساس الكمّي لتحليل البيانات والمعلومات وتحويل المشكلات الواقعية إلى نماذج كمية تسهم أساليب بحوث العمليات في حلها.

- **أهمية بحوث العمليات:**

تتلخص أهمية بحوث العمليات فيما يلي (خضر،2016، ص16):

1- الإسهام في تقريب المشكلة الإدارية الى الواقع.

2- صياغة نماذج رياضية معينة تعكس مكونات المشكلة.

3- تطبيق هذه النماذج الرياضية في المستقبل عندما تواجهنا مشكلات مشابهة.

4- هي علم وفن في آن واحد، فهي تتعلق بالتخصيص الأمثل للموارد المتاحة.

5- بحوث العمليات تساعد على خفض تكلفة حلّ المشكلات، وتخفيض الوقت اللازم لحلّها.

6ـ توجد تبريراً كمياً لقرار حلّ المشكلة، وتساعد على تحسين الأداء.

وترى الباحثة أن بحوث العمليات ذات أهمية كبيرة للشركات في عدة جوانب منها: زيادة الإنتاجية، وتقليل التكاليف، واتخاذ القرارات الصحيحة، وتحسين جودة المنتجات، وتطوير الإدارة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة والأدوات الذكية لتحسين العمليات وزيادة التنافسية، وبشكل عام يمكن القول إن بحوث العمليات تسهم في تحسين أداء الشركات وزيادة فعالية استخدام الموارد وتحقيق التنافسية في سوق الأعمال.

- **مجالات تطبيق نماذج بحوث العمليات:**

يتم استخدام أساليب وتقنيات بحوث العمليات في العديد من المجالات المدنية والعسكرية، وذلك نظراً لتعدد تقنياتها وتطبيقاتها، ويمكن تلخيص بعض المجالات التطبيقية لبحوث العمليات على النحو الآتي (عزالدين،2019، ص ص53- 54):

- **المجال الصناعي:** يتم استخدام تقنيات بحوث العمليات في المجال الصناعي من أجل تخطيط خط الإنتاج داخل المؤسسات الصناعية وتوزيعه، وكذلك الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة داخل المؤسسة وتسيير مخزونها.
- **المجال التجاري:** يتم استخدام أساليب بحوث العمليات في المجال التجاري في الرقابة على المخزون وتحديد الحجم الأمثل للمخزون داخل المؤسسة التجارية، وجدولة الأعمال، وتخطيط الأرباح، ووضع الموازنات التخطيطية.
- **المجال الزراعي:** من بين المجالات التي يتم استخدام تقنيات بحوث العمليات فيها نجد المجال الزراعي حيث يتم معالجة مشاكل تخطيط الإنتاج وتوزيعه، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومراقبة المخزون.
- **مجال النقل والمواصلات:** يعتبر مجال النقل والمواصلات من المجالات الهامة التي يتم استخدام تقنيات بحوث العمليات فيها، من أجل ترشيد وتنظيم المواصلات والرحلات البرية والجوية، كذلك تنظيم حركة المرور، بالإضافة إلى ذلك تستخدم في تنظيم وترشيد عمليات نقل المواد (الكهرباء، والغاز، والماء، وغيرها).
- **مجال التسويق والمبيعات:** يتم استخدام تقنيات بحوث العمليات في مجال التسويق والمبيعات، وذلك برسم السياسات التسعيرية والسياسات التسويقية، ودراسة السوق، وتحديد سياسات التوزيع.
- **المجال العسكري:** يُعتبر المجال العسكري أولى المجالات التي ظهرت فيها تقنيات بحوث العمليات، وهي تُستخدم في رسم الاستراتيجيات العسكرية المُثلى لزرع الألغام، كذلك إيجاد الخطط المُثلى لعمليات الهجوم والدفاع والانسحاب.

وترى الباحثة أن هذه فقط بعض المجالات التي يمكن تطبيق أساليب بحوث العمليات فيها، وهناك مجالات أخرى كثيرة تستفيد من أساليب بحوث العمليات لتحسين عملياتها وزيادة كفاءتها مثل: استخدام بحوث العمليات لتحسين عمليات إدارة سلاسل التوريد وتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة، وتحسين جودة خدمة العملاء وتقليل أوقات الانتظار، وتحسين عمليات الرعاية الصحية

وتقليل الأخطاء وتحسين كفاءة الخدمات الطبية، كما تستخدم أيضاً في تحسين عمليات الخدمات المصرفية والمالية.

❖ **ثانياً: تحسين فعالية الأداء**

تعددت تعاريف الأداء بتعدد الباحثين والدارسين في هذا المجال، ولم يستطع علماء الإدارة الوصول إلى تعريف دقيق وشامل فلكل واحد وجهة نظر خاصة به، فالأداء حسب Wilks هو: " قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بكفاءة، وإنتاج مخرجات متسقة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها"

أما LORINO فيعرف الأداء من خلال ما يلي: " لا يمكننا أن نتحدث عن أداء المؤسسة إلا إذا تمكنا من تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وهو ما يعني أن المؤسسة الناجحة هي المؤسسة التي تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة والمعبر عنها بالنتائج المتوصل إليها مقارنة بمنافسيها في القطاع، آخذاً بعين الاعتبار الموارد اللازمة لذلك بمعنى أقل هدر للموارد" (أوبادي،2021، ص16).

فالأداء هو درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المنظمة الأهداف المخططة بكفاءة وفعالية (مصطفى،2002، ص415)، وهو عبارة عن معلومة كمية في أغلب الأحيان حيث توضح هذه المعلومة درجة بلوغ الأهداف والغايات والمعايير والخطط المتَّبعة من قبل المنظمة (Brosquet,1998,p11). وهو مقدرة المنظمة على إنتاج مخرجات من خلال الاستخدام الكفؤ لمواردها بحيث تكون مخرجاتها متسقة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها (Petorson,2003,p22).

أما الأداء المؤسساتي فهو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الطريقة في استعمال الموارد، ونقصد بذلك عامل الكفاية، والنتائج(الأهداف) المحققة من ذلك الاستخدام ونعني بذلك عامل الفعالية (حسن وعيسى،2014، ص258).

والفعالية تعني القدرة على اختيار الأهداف الصحيحة وتحقيقها (ميا،2007، ص43)، وهي أداة قياس قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها المخططة، وعلى هذا الأساس يتم قياس فعالية الوحدة الاقتصادية بنسبة ما تحققه من نتائج فعلية إلى ما كانت ترغب

في تحقيقه طبقاً للخطة، والفعالية بهذا المفهوم ترتبط بكمية المخرجات النهائية دون النظر إلى كمية الموارد المستنفذة في سبيل الحصول عليها، اذاً فالفعالية مفهوم يمكن اختصاره في معادلة بسيطة هي: الفعالية= الإنجاز المحقق/ الإنجاز المخطط (نور،1999، ص59).

من خلال التعاريف السابقة تجد الباحثة أن الأداء هو مفهوم شامل يُشير إلى كيفية تنفيذ الأفراد أو المنظمات للمهام والواجبات الموكلة إليهم بكفاءة وفعالية، وهو انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

- **العوامل المؤثرة في فعالية الأداء:** هناك عوامل لها تأثير علة فعالية أداء المنظمة نذكر منها (خرخاش،2015، ص69):

1. درجة التخصص وتقسيم العمل المعتمدة في المنظمة.
2. درجة الالتزام باللوائح والإجراءات التي تضبط السلوك داخل المنظمة.
3. التنسيق على المستويين الرأسي والأفقي.
4. درجة تفويض السلطة، حيث يجب أن تكون بشكل متوازن بين مختلف المستويات الإدارية.
5. اعتماد المركزية واللامركزية حسب حاجة المؤسسة دون إفراط أو تفريط (فالمركزية مفيدة في كل ما هو استراتيجي، واللامركزية تفيد في كل ما هو روتيني).
6. فلسفة التعامل مع البيئة الخارجية ونظام الضبط الذاتي للمنظمة الذي يمكنها من معالجة أخطائها أثناء التفاعل مع بيئتها.
7. القدرة على تعبئة الموارد، ودرجة الحرفية التي تتميز بها المؤسسة، إضافة إلى قدرة المنظمة على التكيف والاستجابة لمختلف التغيرات على مستويات بيئتها.

- **مؤشرات الفعالية المستخدمة في الحكم على فعالية المنظمة:** يمكن تصنيف هذه المؤشرات في مجموعتين:

- ✓ مؤشرات خارجية: وترتبط بصفة أساسية بالمخرجات وبعلاقات المنظمة بالبيئة الخارجية (انتاج السلع والخدمات، الجودة، تحقيق الأرباح، تحقيق أهداف جديدة، القدرة على التكيف، التأهب للإنجاز).
- ✓ مؤشرات داخلية: وترتبط أساساً بمدخلات المنظمة وظروفها الداخلية (التخطيط وتحديد الأهداف، كفاءة استخدام الموارد، المشاركة في اتخاذ القرار)، أما عن مؤشرات الفعالية الكلية للمنظمة فهو عبارة عن مركب من المؤشرات الداخلية والخارجية.

النتائج والمناقشة:

1)- أداة الدراسة:

بعد اطلاع الباحثة على مجموعة من الدراسات والأبحاث العربية والأجنبية التي تناولت استخدام أساليب بحوث العمليات في تحسين الأداء، وبناءً على الزيارات الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة على الشركات محل الدراسة والبيانات التي تم جمعها، قامت الباحثة بتصميم استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث، حيث تم توزيع (70) استبياناً على المدراء في المستويات العليا والوسطى، وتم استرداد (67) استبياناً بنسبة (95.71%) واستبعاد (6) استبيانات لعدم اكتمال بياناتها، وبذلك يكون عدد الاستبانات التي تم تفريغها (61) استبانة بنسبة (87.14%). قامت الباحثة بتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS 20).

2)- اختبار صدق وثبات الاستبانة:

تم التأكد من ثبات الاستبانة عن طريق حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ، حيث يتم معامل ثبات ألفا كرونباخ عن طريق برنامج التحليل الاحصائي (SPSS 20)، وعادة ما تكون قيمته مقبولة إذا زادت عن (0.60)، حيث تزداد قيمة هذا المعامل كلما زادت عبارات الاستبانة، مما يدل على أن الاستبانة تشمل كل تفاصيل البحث، كما تزداد قيمته أيضاً كلما كانت إجابات أفراد العينة متباينة وغير متجانسة، وللتأكد من ثبات الاستبانة قامت الباحثة بحساب معامل ثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة من

جهة، ولجميع فقرات الاستبانة من جهة ثانية، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المحور	معامل ألفا كرونباخ	الثبات
1	العبارات المتعلقة باستخدام أساليب بحوث العمليات	0.898	0.973
2	العبارات المتعلقة باستغلال الطاقة الإنتاجية في الشركة	0.983	0.992
3	العبارات المتعلقة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة	0.991	0.990
4	العبارات المتعلقة بتحقيق الربح المستهدف في الشركة	0.957	0.991
5	العبارات المتعلقة بتخفيض تكاليف الإنتاج	0.979	0.992
6	**جميع المحاور السابقة معاً**	0.989	0.993

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS 20)

يظهر من الجدول رقم (2) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل محور من محاور الاستبانة، فهي تتراوح من (0.898) و(0.991)، أما قيمة هذا المعامل لجميع محاور الاستبانة فقد بلغت (0.989). كذلك الأمر بالنسبة لقيمة الثبات التي كانت أيضاً مرتفعة لكل محور من محاور الاستبانة، حيث تراوحت بين (0.973) و(0.992)، أما قيمة الثبات بالنسبة لجميع محاور الاستبانة فقد بلغت (0.993)، وبذلك يمكن القول أنَّ الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة جداً من الصدق والثبات، مما يعني أنها قابلة للتوزيع على أفراد العينة، وصالحة للحصول على البيانات المطلوبة.

3)- اختبار فرضيات البحث:

1/3- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام أساليب بحوث العمليات وبين الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية المتاحة في شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري.

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بحساب متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات الخاصة بمحور: استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية في الشركات محل الدراسة، ومن ثم اختبار وجود فرق بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت (One-Sample-Test)، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (3) متوسط إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية	61	2.32	.607	.078

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS 20)

يبين الجدول السابق أن متوسط إجابات أفراد العينة على محور استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية قد بلغ (2.32)، وهو ما يعني أن إجابات أفراد العينة تميل باتجاه وجود قصور باستخدام أساليب بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية في الشركات محل الدراسة، ولكن بما أن حساب المتوسط الحسابي ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها يُعد شرطاً لازماً ولكنه غير كافٍ، فقد قامت الباحثة باختبار وجود فرق بين قيمته وقيمة متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت المستخدم من جهة، وإجراء تحليل الانحدار البسيط لتأثير استخدام أساليب

بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية في الشركات محل الدراسة من جهة ثانية، وهذا ما يبينه الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (4) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى الخاصة بمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية في الشركة	-8.733-	60	.000	-.679-	-.83-	-.52-

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS 20)

نجد من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية (Sig= 0.000) أصغر من مستوى الدلالة (a= 0.05)، وهو ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار لتأثير استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.990[a]	.979	.979	.088	.979	2805.766	1	59	.000

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS 20)

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (R= 0.990)، مما يعني أن العلاقة طردية وقوية جداً بين استخدام أساليب بحوث العمليات والاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية في الشركات محل الدراسة، كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد تبلغ (0.979) وهذا يعني أن استخدام أساليب بحوث العمليات تؤثر تقريباً بنسبة (98%) على الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية في الشركات محل الدراسة، كما يبين الجدول أن قيمة احتمال الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة

(0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة، لذا يمكن القول : **يوجد علاقة ذات دلالة معنوية لاستخدام أساليب بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية في الشركات محل الدراسة.**

2/3- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام أساليب بحوث العمليات وبين الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري.

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بحساب متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات الخاصة بمحور: استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الشركات محل الدراسة، ومن ثم اختبار وجود فرق بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت (One-Sample-Test)، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (6) متوسط إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة	61	2.33	.602	.077

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS 20)

يبين الجدول السابق أن متوسط إجابات أفراد العينة على محور استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية قد بلغ (2.33)، وهو ما يعني أن إجابات أفراد العينة تميل باتجاه وجود قصور باستخدام أساليب بحوث العمليات في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الشركات محل الدراسة، ولكن بما أن حساب المتوسط الحسابي ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها يُعد شرطاً لازماً ولكنه غير كافٍ، فقد قامت الباحثة باختبار وجود فرق بين قيمته وقيمة متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت المستخدم من جهة، وإجراء تحليل الانحدار البسيط لتأثير استخدام أساليب

بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية في الشركات محل الدراسة من جهة ثانية، وهذا ما يبينه الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية الخاصة بمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة	-8.670-	60	.000	-.668-	-.82-	-.51-

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS 20)

نجد من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية (Sig= 0.000) أصغر من مستوى الدلالة (a= 0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة.

الجدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار لتأثير استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.982[a]	.964	.964	.115	.964	1587.388	1	59	.000

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS 20)

يتضح من الجدول رقم (8) أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (R= 0.982)، مما يعني أن العلاقة طردية وقوية جداً بين استخدام أساليب بحوث العمليات والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الشركات محل الدراسة، كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد تبلغ (0.964) وهذا يعني أن استخدام أساليب بحوث العمليات تؤثر تقريباً بنسبة (96%) على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الشركات محل الدراسة، كما يبين الجدول أن قيمة احتمال الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية الفرعية الثاني وقبول الفرضية البديلة، لذا يمكن القول : **يوجد علاقة**

ذات دلالة معنوية لاستخدام أساليب بحوث العمليات في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الشركات محل الدراسة.

3/3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام أساليب بحوث العمليات وبين تحقيق الربح المستهدف في شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري.

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بحساب متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات الخاصة بمحور: استخدام أساليب بحوث العمليات في تحقيق الربح المستهدف في الشركات محل الدراسة، ومن ثم اختبار وجود فرق بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت (One-Sample-Test)، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (9) متوسط إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في تحقيق الربح المستهدف

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في تحقيق الربح المستهدف	61	2.34	.597	.076

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS 20)

يبين الجدول السابق أن متوسط إجابات أفراد العينة على محور استخدام أساليب بحوث العمليات في تحقيق الربح المستهدف قد بلغ (2.34)، وهو ما يعني أن إجابات أفراد العينة تميل باتجاه وجود قصور باستخدام أساليب بحوث العمليات لتحقيق الربح المستهدف في الشركات محل الدراسة، ولكن بما أن حساب المتوسط الحسابي ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها يُعد شرطاً لازماً ولكنه غير كافٍ، فقد قامت الباحثة باختبار وجود فرق بين قيمته وقيمة متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت المستخدم من جهة، وإجراء تحليل الانحدار البسيط لتأثير استخدام أساليب بحوث

العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية في الشركات محل الدراسة من جهة ثانية، وهذا ما يبينه الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (10) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة الخاصة بمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في تحقيق الربح المستهدف

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في تحقيق الربح المستهدف	-8.633-	60	.000	-.660-	-.81-	-.51-

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS 20)

نجد من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية (Sig= 0.000) أصغر من مستوى الدلالة (a= 0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة.

الجدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار لتأثير استخدام أساليب بحوث العمليات في تحقيق الربح المستهدف

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.989[a]	.978	.977	.090	.978	2576.071	1	59	.000

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS 20)

يتضح من الجدول رقم(11) أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (R= 0.989)، مما يعني أن العلاقة طردية وقوية جداً بين استخدام أساليب بحوث العمليات وتحقيق الربح المستهدف في الشركات محل الدراسة، كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد تبلغ (0.978) وهذا يعني أن استخدام أساليب بحوث العمليات تؤثر تقريباً بنسبة (98%) على تحقيق الربح المستهدف في الشركات محل الدراسة، كما يبين الجدول أن قيمة

احتمال الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة، لذا يمكن القول : **يوجد علاقة ذات دلالة معنوية لاستخدام أساليب بحوث العمليات في تحقيق الربح المستهدف في الشركات محل الدراسة.**

4/3- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام أساليب بحوث العمليات وبين تخفيض تكاليف الإنتاج في شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري.

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بحساب متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات الخاصة بمحور: استخدام أساليب بحوث العمليات في تخفيض تكاليف الإنتاج في الشركات محل الدراسة، ومن ثم اختبار وجود فرق بين المتوسط المحسوب ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت (One-Sample-Test)، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (12) متوسط إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في تخفيض تكاليف الإنتاج

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في تخفيض تكاليف الإنتاج	61	2.33	.609	.078

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS 20)

يبين الجدول السابق أن متوسط إجابات أفراد العينة على محور استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية قد بلغ (2.33)، وهو ما يعني أن إجابات أفراد العينة تميل باتجاه وجود قصور باستخدام أساليب بحوث العمليات لتخفيض تكاليف الإنتاج في الشركات محل الدراسة، ولكن بما أن حساب المتوسط الحسابي ومعرفة قيمته وميله باتجاه الموافقة من عدمها يُعد شرطاً لازماً ولكنه غير كافٍ، فقد قامت الباحثة باختبار وجود فرق بين قيمته وقيمة متوسط الحياد (3) في مقياس ليكرت

المستخدم من جهة، وإجراء تحليل الانحدار البسيط لتأثير استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية في الشركات محل الدراسة من جهة ثانية، وهذا ما يبينه الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (13) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة الخاصة بمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في تخفيض تكاليف الإنتاج

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط إجابات أفراد العينة الخاصة بمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في تخفيض تكاليف الإنتاج	-8.588-	60	.000	-.669-	-.83-	-.51-

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS 20)

نجد من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية (Sig= 0.000) أصغر من مستوى الدلالة (a= 0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية الفرعية الرابعة وقبول الفرضية البديلة.

الجدول رقم (14) نتائج تحليل الانحدار لتأثير استخدام أساليب بحوث العمليات في تخفيض تكاليف الإنتاج

Model Summary[b]

Model	R	quare	usted R quare	Error of the Estimate	Change Statistics				
					Square hange	Change	1	2	F Change
1	990[a]	979	.979	.088	979	04.590		9	.000

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS 20)

يتضح من الجدول رقم (14) أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (R= 0.990)، مما يعني أن العلاقة طردية وقوية جداً بين استخدام أساليب بحوث العمليات وتخفيض تكاليف الإنتاج في الشركات محل الدراسة، كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد تبلغ (0.979) وهذا يعني أن استخدام أساليب بحوث العمليات تؤثر تقريباً بنسبة (98%)

على تخفيض تكاليف الإنتاج في الشركات محل الدراسة، كما يبين الجدول أن قيمة احتمال الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية الفرعية الرابعة وقبول الفرضية البديلة، لذا يمكن القول : **يوجد علاقة ذات دلالة معنوية لاستخدام أساليب بحوث العمليات في تخفيض تكاليف الإنتاج في الشركات محل الدراسة.**

5/3 اختبار الفرضية الرئيسة:

H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام أساليب بحوث العمليات وبين تحسين فعالية الأداء في شركات الصناعات النسيجية للقطاع العام في الساحل السوري.

لقياس مدى تأثير استخدام أساليب بحوث العمليات في تحسين فعالية الأداء في الشركات قامت الباحثة بإجراء اختبار تحليل الانحدار المتعدد لأبعاد فعالية الأداء (الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية، الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، تحقيق الربح المستهدف، تخفيض تكاليف الإنتاج) مع المتغير المستقل استخدام أساليب بحوث العمليات، وكانت النتيجة كما هي موضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (15) نتائج تحليل الانحدار لتأثير استخدام أساليب بحوث العمليات في تحسين فعالية الأداء في الشركات محل الدراسة

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.972[a]	.945	.944	.161	.945	1011.147	1	59	.000

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS 20)

يتضح من الجدول رقم (15) أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (R= 0.972)، مما يعني أن العلاقة طردية وقوية جداً بين استخدام أساليب بحوث العمليات وتحسين فعالية الأداء في الشركات محل الدراسة، كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد تبلغ (0.945)

وهذا يعني أن استخدام أساليب بحوث العمليات تؤثر تقريباً بنسبة (95%) على تحسين فعالية الأداء في الشركات محل الدراسة، كما يبين الجدول أن قيمة احتمال الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية الرئيسة وقبول الفرضية البديلة، لذا يمكن القول : **يوجد علاقة ذات دلالة معنوية لاستخدام أساليب بحوث العمليات في تحسين فعالية الأداء في الشركات محل الدراسة.**

الاستنتاجات والتوصيات:

بناءً على الدراسة العملية واختبار فرضيات البحث توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

1. يوجد علاقة طردية قوية جداً بين استخدام أساليب بحوث العمليات وتحسين فعالية الأداء في الشركات محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.972)، فيما بلغت قيمة معامل التحديد (0.945)، وهذا يعني أن استخدام أساليب بحوث العمليات يؤثر تقريباً بنسبة (95%) على تحسين فعالية الأداء في الشركات محل الدراسة.
2. يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام أساليب بحوث العمليات وبين الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية في الشركات محل الدراسة، وكانت العلاقة طردية وقوية جداً، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.990)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت (0.979)، وهذا يدل على أن استخدام بحوث العمليات يؤثر تقريباً بنسبة (98%) على الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية في الشركات محل الدراسة.
3. يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام أساليب بحوث العمليات وبين الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الشركات محل الدراسة، وكانت العلاقة طردية وقوية جداً، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.982)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت (0.964)، وهذا يدل على أن استخدام بحوث العمليات يؤثر

تقريباً بنسبة (96%) على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الشركات محل الدراسة.

4. يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام أساليب بحوث العمليات وبين تحقيق الربح المستهدف في الشركات محل الدراسة، وكانت العلاقة طردية وقوية جداً، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.989)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت (0.978)، وهذا يدل على أن استخدام بحوث العمليات يؤثر تقريباً بنسبة (98%) على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الشركات محل الدراسة.

5. يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام أساليب بحوث العمليات وبين تخفيض تكاليف الإنتاج في الشركات محل الدراسة، وكانت العلاقة طردية وقوية جداً، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.990)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت (0.979)، وهذا يدل على أن استخدام بحوث العمليات يؤثر تقريباً بنسبة (98%) على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الشركات محل الدراسة.

6. تبين من خلال اختبار الفرضيات أن هناك قصور في استخدام أساليب بحوث العمليات في الشركات محل الدراسة، حيث بلغت متوسط إجابات أفراد العينة (2.32) لمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية، فيما بلغت (2.33) لمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، و (2.33) لمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في تخفيض تكاليف الإنتاج، وبلغت (2.34) لمحور استخدام أساليب بحوث العمليات في تحقيق الربح المستهدف في الشركات محل الدراسة، ويرجع سبب هذا القصور إلى عدم المعرفة بأساليب بحوث العمليات، وعدم توفر الأشخاص المتخصصين، وعدم توفر البيانات المطلوبة، وطبيعة العمل التي لا تساعد على تطبيق هذه الأساليب، وعدم توفر الدعم المالي والتشجيع الكافي من قِبل الإدارة العليا، والرغبة في البقاء باستخدام الأساليب التقليدية في الإدارة.

وبناءً على النتائج السابقة، تقدم الباحثة مجموعة من التوصيات:

1. العمل على تنمية الوعي بأهمية ومزايا استخدام أساليب بحوث العمليات في تحسين فعالية الأداء، وذلك عن طريق الندوات والمحاضرات واللقاءات المفتوحة بين الأكاديميين ومتخذي القرار في الشركات، والتي يجب فيها نشر الحالات العملية التي توضح الأساليب المستخدمة والفوائد المحققة نتيجة لاستخدام هذه الأساليب.
2. ضرورة تطبيق أساليب بحوث العمليات في الشركات محل الدراسة لما لها من دور كبير في الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية.
3. ضرورة تطبيق أساليب بحوث العمليات في الشركات محل الدراسة لما لها من دور كبير في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والعمل على ترشيد استخدام مواردها وعوامل انتاجها خصوصاً في ظل الندرة.
4. ضرورة تطبيق أساليب بحوث العمليات في الشركات محل الدراسة لما لها من دور كبير في قدرتها على تحقيق الربح المستهدف، ومن ثم زيادة حصتها السوقية وتقوية وضعها التنافسي.
5. ضرورة تطبيق أساليب بحوث العمليات في الشركات محل الدراسة لما لها من دور كبير في تخفيض تكاليف الإنتاج، لكي تتمكن الشركة من تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية وتضمن استمراراها في ظل الظروف الراهنة.

المراجع:

- أعراب، زهيرة (2020) تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية باستخدام البرمجة الخطية العددية – دراسة حالة مؤسسة الرزم المعدنية EMB. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية. **مجلد 9 (1)**.
- أوبادي، عبد المؤمن (2021). دور تقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات – دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة GPL رقم 704 أم البواقي– رسالة ماجستير غير منشورة. قسم العلوم والتسيير، جامعة أم البواقي: الجزائر.
- حسن، طاهر؛ عيسى، حسين (2014). دور عمليات إدارة المعرفة في تحسين الأداء المؤسسي– دراسة على عينة من أعضاء الهيئة التعليمية في جامعة دمشق. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. **المجلد (36) العدد (6)**.
- خرخاش، سعاد (2015). **دور التغيير التنظيمي في رفع كفاءة وفعالية المؤسسة**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد بوضياف– المسيلة: الجزائر.
- خضر، سفيان (2016). **واقع استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرار وحل المشكلات في المستويات العليا بوازرة الداخلية والأمن الوطني بقطاع غزة**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية: غزة.
- دريدي، أحلام (2018). **دور استخدام أساليب بحوث العمليات في تحسين أداء المؤسسات الجزائرية**– دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية– أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر: الجزائر.

- الشيخ حسن، فداء (2013). **استخدام نموذجي البرمجة الخطية وبرمجة الأهداف في فعالية اختيار المزيج الإنتاجي الأمثل**" دراسة مقارنة على شركات الصناعة الهندسية في القطاعين العام والخاص في سورية– أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم إدارة الأعمال، جامعة تشرين: سورية.
- عز الدين، وادي (2019). **استخدام التقنيات الكمية في دعم القرارات الإدارية داخل المؤسسات الاقتصادية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة يحي فارس بالمدية: الجزائر.
- العلي، إبراهيم؛ شيخ ديب، صلاح. (2015). **بحوث العمليات**. سورية: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة تشرين.
- محمد، عادل؛ السعيد، هاني؛ المنسي، حسام (2022). دور نظم الإنتاج في تحسين أداء المنظمات الصناعية بالتطبيق على صناعة السيراميك في مصر. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. **مجلد 13 (2)**.
- مصطفى، أحمد (2002). إدارة البشر (الأصول والمهارات). مصر: مكتبة الإنجاز المصرية، القاهرة.
- ميّا، علي (2007). أساسيات الإدارة. سورية: مركز التعليم المفتوح، جامعة تشرين.
- نور، أحمد (1999). مبادئ محاسبة التكاليف. مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.

المراجع الأجنبية:

- Brosquet, M (1998). Fondement de la performance humaine dans lentreprise, les editions organization, Paris.
- Chege, Samwel; Wang, Daoping; Suntu, Shaldon (2019). **Impact of information technology innovation on firm performance in Kenya.** Information Technology for development.
- Pambreni, Yuni; Khatibi, Ali; Azam, Ferdous; Tham, Jacqulyn(2019). **The influence of total quality management toward organization performance.** Management Science Letters. Vol (9).
- Petorson, Warren (2003). An organizational performance assessment system for agricultural research organizations, Isnar, USA
- Waters,D,(2011). **Quantitative methods for business**, New Jersy: prentice Hall.
- Yankah,Rose;Osei,Francis;Mensah,Samuel;Agyapong,Poku(2022).**Inventory Management and the Performance of Listed Manufacturing Firms in Ghana.** Open journal of business and management.

الملاحق: الاستبانة الخاصة بالمقال

القسم الأول: العبارات المتعلقة باستخدام أساليب بحوث العمليات

رقم العبارة	العبارة	غير موافق بشدة (1)	غير موافق(2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق بشدة(5)
1	لديكم معرفة كافية بأساليب بحوث العمليات					
2	عندكم الرغبة في تغيير الأساليب الحالية المُتبعة في الشركة					
3	تتوفر لديكم الأشخاص المتخصصة بتطبيق أساليب بحوث العمليات في الشركة					
4	تساعد طبيعة العمل في الشركة على تطبيق هذه الأساليب الحديثة					
5	يتوفر الدعم المالي اللازم لتطبيق أساليب بحوث العمليات					
6	يتوفر الدعم والتشجيع من الإدارة العليا لتطبيق هذه الأساليب					
7	تتوفر لديكم الحاسبات الآلية المزودة بالتقنيات اللازمة لتطبيق الأساليب الكمية في الشركة					
8	تتوفر لديكم البيانات الدقيقة التي تساعد على تطبيق أساليب بحوث العمليات في الشركة					

القسم الثاني: العبارات المتعلقة باستغلال الطاقة الإنتاجية في الشركة

رقم العبارة	العبارة	غير موافق بشدة(1)	غير موافق(2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق بشدة (5)
1	يوجد توازن في خطوط الإنتاج في الشركة					
2	يتم وضع خطط للإنتاج قصيرة المدى خاصة ومتوسطة المدى عامة					
3	تتمتع الشركة بموارد وإمكانيات مناسبة تساعدها على تنفيذ خططها الإنتاجية وفقاً لطاقتها المتاحة					
4	يوجد معلومات كافية لإحكام الرقابة على العملية الإنتاجية					

القسم الثالث: العبارات المتعلقة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة

رقم العبارة	العبارة	غير موافق بشدة(1)	غير موافق(2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق بشدة(5)
1	تتوفر المواد الأولية وبالكمية المناسبة لضمان عدم توقف العملية الإنتاجية					
2	هناك استخدام رشيد للموارد المتاحة لتحقيق أقل مستوى من التكلفة					
3	يتم استخدام المواد الأولية وكمياتها المتاحة بشكل أمثل في الشركة					
4	تسعى الشركة للحصول على المواد الأولية بسعر منخفض					

القسم الرابع: العبارات المتعلقة بتحقيق الربح المستهدف في الشركة

رقم العبارة	العبارة	غير موافق بشدة(1)	غير موافق(2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق بشدة (5)
1	تقوم الشركة بدراسة السوق والمنافسين بشكل مناسب					
2	تركز الشركة على الأنشطة التي تعود عليها بالنتائج الإيجابية والربح المطلوب					
3	تعاني الشركة من ارتفاع تكاليف الإنتاج					
4	يتم تحقيق أهداف الشركة والأرباح المخطط لها مسبقاً					

القسم الخامس: العبارات المتعلقة بتخفيض تكاليف الإنتاج

رقم العبارة	العبارة	غير موافق بشدة(1)	غير موافق(2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق بشدة (5)
1	يتم استخدام موارد الشركة بشكل أمثل لتحقيق تكلفة منخفضة					
2	تسعى الشركة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج مع الاحتفاظ بمستوى جيد من الجودة					
3	تقوم الشركة بالرقابة المستمرة على التكاليف لتفادي الانحرافات بين ما تم تنفيذه وما خُطط له					
4	تقوم الشركة بتخفيض مستويات المخزون لديها من السلع المصنعة					